دائرة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لتصرّف 2014

الفهـرس

الصفحة

الفهرس	2
توطئـة	5
الجزء الأوّل : ملخّص تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2014	6
الجزء الثاني : تحليل إجمالي لتنفيذ عمليات الميزانيّة لتصرّف 2014	22
الجزء الثالث : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2014	34
العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج	35
القسم الأوّل : موارد ميزانيّة الدّولة	35
I– موارد العنوان الأوّل	39
أوّلا : المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة	40
ثانيا : المداخيل غير الجبائية الإعتياديّة	49
II– موارد العنوان الثّاني	52
أوّلا : المداخيل غير الإعتياديّة	53
ثانيا : موارد الإقتراض	54
III– الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة	58

أوّلا : موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة	58
ثانيا : موارد حسابات أموال المشاركة	61
القسم الثاني : موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة	63
I– موارد العنوان الأوّل	63
II– موارد العنوان الثاني	64
القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج	65
القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصّة	65
العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة مزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج	67
القسم الأوّل : تكاليف ميزانيّة الدّولة	67
I– نفقات العنوان الأوّل	69
أولا : الإعتمادات المفتوحة	70
ثانيا : الإعتمادات المأمور بصرفها	73
II– نفقات العنوان الثاني	85
أوّلا : نفقات التّنمية	88
ثانيا : نفقات تسديد أصل الدّين العمومي	98
III– نفقات صناديق الخزينة	103
أوّلا : الحسابات الخاصّة في الخزينة	103

ثانيا : حسابات أموال المشاركة	**105**
القسم الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة	**107**
I– نفقات العنوان الأوّل	**107**
II– نفقات العنوان الثاني	**108**
القسم الثالث : مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج	**109**
القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصّة	**109**
الملاحق	**111**
النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة	**138**
التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسنة الماليّة	**147**
المرفقات	**153**
قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات الماليّة وقباضات الدّيوانة	**154**
قائمة المراكز الدّبلوماسيّة والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج	**157**
مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014	**158**
رد وزارة الماليّة	**.....**

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات كما تمّ تنقيحه وإتمامه خاصّة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد هذا التقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2014.

وتمّ إعداد هذا التقرير بعد الاطّلاع على مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2014 الوارد على الدائرة بتاريخ 13 أفريل 2016 والذي أعدّته في الغرض وزارة الماليّة عملا بأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة. كما تمّ موافاة الدائرة بالحساب العامّ للسنة الماليّة 2014 بنفس التّاريخ.

إنّ مشروع قانون غلق ميزانيّة الدولة:

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال التصرّف؛
- يلغي الاعتمادات غير المستعملة؛
- ويرخّص في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقيّة من مداخيل صناديق الخزينة.

وقد مكّن فحص كلّ من حساب التصرّف لأمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2014 من إعداد هذا التقرير الذي يتضمّن الأجزاء التّالية:

- أهمّ الاستنتاجات والتوصيات؛
- تحليل إجماليّ لتنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2014؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة؛
- النتائج العامّة لتنفيذ قانون الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

الجزء الأوّل: ملخّص تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2014

أهمّ الاستنتاجات والتوصيات

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 بالاعتماد على حساب التصرّف لأمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 والنصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بالتصرّف المذكور وكذلك اعتمادا على المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب"[1]. كما تمّ الاعتماد على معطيات مدّت بها مصالح وزارة الماليّة دائرة المحاسبات عن طريق طلب إرشادات وجّه لها بتاريخ 13 أكتوبر 2016.

وأحالت دائرة المحاسبات مشروع هذا التقرير على وزارة الماليّة بتاريخ 13 ديسمبر 2016 للحصول على وجهة نظرها وتلقت الدائرة ردّا في هذا الشأن بتاريخ 30 ديسمبر 2016.

I – الاستنتاجات

أفرزت أعمال الرّقابة في خصوص غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 الاستنتاجات التّالية:

1– تقديم الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانيّة

على غرار السنوات السّابقة تواصل بخصوص تصرّف 2014 تقديم حساب تصرّف أمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة وكذلك مشروع قانون غلق الميزانيّة بعد الآجال القانونيّة. ولم تقدّم وزارة الماليّة حساب تصرّف أمين المال العامّ لسنة 2014 إلا بتاريخ 17 مارس 2016 أي بتأخير تجاوز سبعة أشهر ونصف. أمّا بالنسبة إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2014 فقد تمّ تقديمهما بتاريخ 13 أفريل 2016 أي بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الآجال القانونيّة وذلك خلافا للفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة الذي نصّ على أن يسلّم وزير الماليّة إلى دائرة المحاسبات حساب تصرّف أمين المال العامّ قبل موفّى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصّة بها والحساب العامّ للسنة الماليّة قبل موفّى نفس السنة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تقديم النسخة الأخيرة من الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة إلى الدّائرة بتاريخ 17 نوفمبر 2016 بعد إدخال بعض التنقيحات وذلك بطلب من الدّائرة.

---

[1] نظام المساعدة على أخذ القرار في مجال الميزانيّة.

كما تمّ تواصل عدم تقديم الحسابات الخاصّة المنصوص عليها بالفصل 208 من مجلّة المحاسبة العموميّة، والتي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدّولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها مفصلة حسب عناوين الميزانيّة وأبوابها وأقسامها وفصولها، والتي يتعين إرفاقها بالحساب العامّ للسنة المالية، ممّا تطلّب الاعتماد على المعطيات المستقاة من منظومة "أدب" في الأعمال الرّقابية بخصوص نفقات مختلف أبواب الميزانيّة.

ولإضفاء مزيد من النجاعة على الرّقابة على تنفيذ قوانين الماليّة تجدّد الدّائرة توصيتها لوزارة الماليّة بضرورة تقديم الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانيّة في الآجال القانونيّة، مع إرفاقها بالحسابات الخاصة لآمري الصرف، حتّى يتسنّى إعداد التقرير المتعلّق بغلق الميزانيّة في أفضل الآجال ومساعدة السلطة التشريعية في دراستها لمشاريع قوانين الماليّة اللاّحقة.

2 - إصدار النصوص القانونيّة والترتيبية المتعلّقة بميزانيّة 2014

شهد تصرّف 2014 على غرار السنوات الأربعة السّابقة إصدار قانون ماليّة أصلي ثمّ قانون ماليّة تكميلي. فقد تمّ بموجب القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرّخ في 30 ديسمبر 2013 إصدار قانون الماليّة لسنة 2014. وصدر قانون الماليّة التكميلي تحت عدد 54 لسنة 2014 بتاريخ 19 أوت 2014.

وخوّل القانون الأساسي للميزانيّة للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات ترتيبية خلال السّنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة. وفي هذا الإطار تمّ الترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع للمشاريع التي يتمّ تمويلها بواسطة قروض خارجية موظّفة بمقتضى قرار لوزير الماليّة[1]. كما تمّ بمقتضى الأمر عدد 348 لسنة 2016 المؤرّخ في 8 مارس 2016 توزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانيّة الدّولة لسنة 2014. ولوحظ إجراء هذه التعديلات على سبيل التسوية بعد أكثر من سنة من نهاية التصرّف.

وانعكس التأخير في إصدار النصوص الترتيبيّة الخاصّة بميزانيّة سنة 2014 على آجال إعداد الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانيّة وتقديمها إلى دائرة المحاسبات وهو ما يتعيّن معه الحرص مستقبلا على إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالتصرف في الميزانيّة في أجل لا يتجاوز موفى السنة المعنية.

---

[1] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 15 فيفري 2016 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2014.

3 – إطار إعداد وتنفيذ الميزانيّة

ورد بالقانون الأساسي للميزانيّة أنّ قانون الماليّة ينصّ بالنسبة إلى كلّ سنة على جملة تكاليف وموارد الدّولة ويأذن بها وذلك في نطاق أهداف مخطّطات التنمية وحسب التوازن الاقتصادي والمالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي.

ولوحظ أنّه تمّ منذ بداية سنة 2011 توقيف العمل بمخطّطات التنمية واقتصر الأمر على إعداد مشاريع قوانين ماليّة في ضوء موازين اقتصادية سنوية يتمّ صياغتها في غياب أهداف استراتيجية وقطاعية على المدى المتوسّط والبعيد. وبالنظر إلى الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد التجأت السلط العموميّة إلى إصدار قوانين ماليّة تكميلية لمجابهة الصعوبات الظرفية والهيكلية التي تواجهها الماليّة العموميّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إعداد مشروع قانون[1] يتعلّق بالمصادقة على مخطّط التنمية للفترة 2016-2020 وإحالته على مجلس نوّاب الشعب بتاريخ 11 ماي 2016 دون أن تتمّ المصادقة عليه.

4 – الميزانيّة حسب الأهداف

نصّ المنشور عدد 12 المؤرّخ في 18 أفريل 2013 والمتعلّق بإعداد ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 على أنّه يجب أن يتمّ الأخذ بعين الاعتبار في إعداد مشروع ميزانيّة الدّولة مواصلة التقدّم في إرساء منظومة التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف وذلك عبر تقديم الوزارات المنخرطة في التجربة المتعلقة بتركيز هذه المنظومة مشاريع الميزانيات لسنة 2014 في صيغة واحدة وفق المنظور البرامجي.

وفي هذا الإطار نصّ الفصل 48 من قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 على إمكانية اعتماد الرقابة المعدّلة بالنسبة إلى الوزارات التي لديها ميزانيات مضبوطة حسب برامج. وضبط قرار رئيس الحكومة المؤرّخ في 7 أفريل 2014 شروط وقواعد الرقابة المعدّلة الممارسة من قبل مراقبي المصاريف العموميّة على الوزارات المعنية بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانيّة حسب الأهداف. وتتمثّل هذه الرقابة في ملاءمة إجراءات الرقابة المسبقة على تعهدات الهياكل العموميّة المعنية بما يتماشى مع مستوى مخاطر التصرف وجودة تطبيق أنظمة الرّقابة الدّاخلية للميزانيّة.

ويمكّن اعتماد منظومة التصرف في الميزانيّة حسب الأهداف من تدعيم التصرف المبني على النتائج وتكريس الحوكمة وشفافية الماليّة العموميّة، وهو ما يستدعي الإسراع بإصدار القانون الأساسي الجديد للميزانيّة[2].

---

[1] مشروع قانون تحت عدد 2016/24

[2] تمّ إعداد مشروع قانون أساسي للميزانيّة وإيداعه بمجلس نواب الشعب بتاريخ 20 نوفمبر 2015.

5 – العمليات المتعلّقة بصناديق الخزينة والصناديق الخاصّة

نصّ الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانيّة على أنّ الحسابات الخاصّة في الخزينة تمكّن من توظيف مقابيض لتمويل عمليات معيّنة تهمّ بعض المصالح العموميّة. وتحدث هذه الحسابات وتلغى بموجب قانون الماليّة. ونصّ الفصل 22 من نفس القانون على أنه يمكن بموجب قانون الماليّة إحداث صناديق خاصّة لتمويل تدخلات في قطاعات معيّنة.

وفي هذا الإطار تمّ بمقتضى الفصل 93 من قانون الماليّة الأصلي إحداث "حساب خاصّ" أطلق عليه اسم "صندوق الكرامة وردّ الاعتبار لضحايا الاستبداد" يتولى المساهمة في التعويض لضحايا الاستبداد في إطار العدالة الانتقالية. كما تمّ بموجب الفصل 55 من قانون الماليّة التكميلي إحداث "صندوق خاصّ" أطلق عليه اسم "الصندوق الوطني لمقاومة الإرهاب". ولوحظ أنّ المشرّع لم ينصّ بصفة واضحة على الطبيعة القانونيّة لكليهما.

ومن جهة أخرى تمّ بمقتضى الفصل 50 من قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 إحداث "صندوق لدعم المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة" وتضبط بأمر قواعد تنظيمه وتسييره. ولئن لم ينصّ المشرّع على الطبيعة القانونية لهذا الصندوق فإنّه يتّضح ضمنيا من الفقرة الثانية من الفصل المذكور أنه صندوق خاصّ باعتبار أن التصرّف فيه يتم بمقتضى اتفاقيات تبرم بين وزير الماليّة وبنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والشركة التونسيّة للضمان.

ولوحظ أنه لم يتمّ إصدار الأوامر الثلاثة المتعلّقة بطرق تنظيم وتسيير هذه الصناديق إلى موفى سنة 2014. واعتمادا على الحسابات المقدّمة إلى الدّائرة لم يتبيّن إنجاز الصناديق المذكورة لعمليات ماليّة خلال تصرّف 2014 ولم يتمّ إدراجها ضمن قائمة صناديق الخزينة أو الصناديق الخاصّة.

وحيث تكتسي مقابيض ونفقات صناديق الخزينة والصناديق الخاصّة الصبغة التقديرية ويقع نقل فوائضها من سنة إلى أخرى وبالنظر إلى أن الموارد الموظفة لفائدة أغلب الصناديق لا تتلاءم مع حجم تدخلاتها فقد لوحظ تراكم هذه الفوائض كما هو مبيّن في الجدول الموالي[1]:

أصناف الصناديق	صناديق الخزينة				الصناديق الخاصّة	
	الحسابات الخاصّة في الخزينة		حسابات أموال المشاركة			
	العدد الجملي	عدد الحسابات التي أنجزت نفقات في سنة 2014	العدد الجملي	عدد الحسابات التي أنجزت نفقات في سنة 2014	العدد الجملي	عدد الصناديق التي أنجزت نفقات في سنة 2014
	33	25	60	27	08	08
فواضل 2013 (م.د)	1.876,936		297,876		390,301	
فواضل 2014 (م.د)	1.873,676		269,270		419,868	

[1] إعتمادا على الحسابات المقدّمة إلى الدّائرة بعنوان سنة 2014.

وباعتبار أنّ موارد صناديق الخزينة والصناديق الخاصّة تمثّل استثناء لقاعدة عدم التخصيص[1] وبالنظر إلى العدد الهام لهذه الصناديق، وحيث أنّ البعض منها ينجز نفقات على موارده الذّاتية وتحمل نفقات أخرى على موارد ميزانية الدّولة، توصي الدّائرة بترشيد عملية إحداث هذه الصناديق بما يضفي مزيدا من الشفافية على نفقات ميزانيّة الدّولة.

6 – خصم فوائض مداخيل صناديق الخزينة على نفقاتها

ينصّ الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانيّة على أن تنقل فوائض صناديق الخزينة من سنة إلى أخرى ما لم يتقرّر ما يخالف ذلك ضمن قانون الماليّة أو قانون غلق الميزانيّة. وتطبيقا لهذا الفصل تمّ خلال التصرفات السابقة لسنة 2014 التنصيص صلب قوانين الماليّة أو قوانين غلق الميزانيّة على الترخيص في خصم مبالغ ماليّة من متوفرات بعض الصناديق لفائدة الميزانيّة. وتكون السلطة التشريعية على بيّنة من هذا الأمر قبل المصادقة على عملية الخصم.

وتمّ بمقتضى الفصل 15 من قانون الماليّة لسنة 2014 الترخيص في خصم مبلغ 100 م.د من حساب أموال المشاركة المسمّى "حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامّة للديوانة" لفائدة ميزانيّة الدّولة. ولم يتمّ إفراد عملية الترخيص في خصم مبلغ 618,700 م.د من الحسابات الخاصّة في الخزينة بفصل مماثل. وفي مقابل ذلك تمّ إدراج تقديرات بمبلغ جملي قدره 718,700 م.د بالفصل 26–06 بالجدول "أ" الملحق بقانون الماليّة بعنوان "فائض مداخيل الصناديق الخاصّة على النفقات". وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ الترفيع في مبلغ هذه التقديرات بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 828,200 م.د ضمن الجدول "أ" بنفس الصيغة.

ولئن تشكّل الجداول الملحقة جزء لا يتجزأ من قانون الماليّة فإن التمشي على هذا النحو يمسّ من شفافية المعطيات المقدّمة للمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية وذلك بالنظر إلى حجم المعطيات المدرجة بالجداول الملحقة وإلى طابعها الفني البحت. وكان من الأجدى تضمين الفصل 15 المذكور أعلاه الترخيص في خصم فوائض الحسابات الخّاصة في الخزينة لفائدة الميزانيّة.

ومن جهة أخرى لوحظ تسرّب خطإ بالجدول "أ" المرفق بكل من قانوني الماليّة الأصلي والتكميلي لسنة 2014 وذلك بكتابة "فائض مداخيل الصناديق الخاصّة على النفقات" عوضا عن "فوائض مداخيل صناديق الخزينة على النفقات" وذلك بالنظر إلى أنّه لم يتمّ أيّ خصم من فوائض الصناديق الخاصّة.

وتدعو الدّائرة إلى إصلاح هذا الخطأ المادي صلب مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2014 والحرص مستقبلا على إدراج فصل بقانون الماليّة في خصوص تحويل فوائض صناديق الخزينة إلى ميزانيّة الدّولة.

---

[1] الفصل 16 من القانون الأساسي للميزانيّة.

وبلغت جملة الخصومات 931,743 م.د وشملت بالإضافة إلى حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامّة للديوانة أربعة وعشرين حسابا خاصا في الخزينة مبوّبة بالملحق عدد 1. وتعلّقت أساسا بصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (210 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (137 م.د) والصندوق العام للتعويض (82 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (80 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعية (72,170 م.د).

7- إجراءات لفائدة المؤسّسات والمنشآت العموميّة

تمّ بموجب الفصل 17 من قانون الماليّة الأصلي لسنة 2014 الترخيص لوزير الماليّة القائم في حق الدّولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال البنوك العموميّة، حسب الحاجة، في حدود مبلغ 500 م.د على أن يتمّ توزيع هذا المبلغ بين البنوك المعنية بمقتضى قانون.

ويجدر التذكير بأنّه تمّ صرف مبلغ 500 م.د من قبل وزارة الماليّة طبقا لما ورد بالفصل 5 من قانون الماليّة التكميلي لسنة 2013 وذلك في إطار معالجة الإشكاليات التي يعاني منها القطاع المصرفي العمومي وأهمّها ضعف رسملة البنوك العموميّة وارتفاع نسبة الدّيون المصنفة وضعف تغطيتها بالمدخرات طبقا لمعايير التصرف الحذر.

ووفق القانون عدد 31 لسنة 2015 المؤرّخ في 21 أوت 2015 والمتعلّق بتدعيم الأسس الماليّة لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك تمّت الموافقة على "مواكبة الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك في حدود 757 مليون دينار" و"مواكبة الزيادة في رأس مال بنك الإسكان في حدود 110 مليون دينار".

وعلى صعيد آخر تمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي إحداث الشركة التونسية للتصرّف في الأصول والترخيص لوزير الماليّة في المساهمة في رأس مالها بمبلغ 150 م.د بهدف إعادة تأهيل القطاعات المنتجة من خلال هيكلة المؤسسات المدينة وتدعيم السلامة الماليّة للقطاع البنكي. كما تمّ التّرخيص في تحمّل الدّولة لديون شركة الخطوط التونسية في حدود 165 م.د والترفيع في الأموال المخصصة لفائدة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بمبلغ صاف يساوي 39,433 م.د.

كما تمّ في سنة 2014 تسديد مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لدى كل من الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة نقل تونس (104,835 م.د) على حساب باب الميزانيّة المخصّص لوزارة النقل.

ولئن تساهم كل هذه التدخلات في ديمومة المؤسسات والمنشات العموميّة المستفيدة وتساعدها على تجاوز الصعوبات التي تعاني منها وعلى مواجهة المنافسة فإنّها تشكّل عبء كبيرا على ميزانيّة الدّولة.

والجدير بالملاحظة أنّ الإجراءات المذكورة والمتّخذة في سنة 2014 تزامنت مع نقص في موارد الميزانيّة بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة بمبلغ 534 م.د وبنسبة 47,81 % يعزى أساسا إلى تراجع نتائج أغلب المؤسسات والمنشآت العموميّة غير البترولية.

وبالنظر إلى حجم الأعباء التي تكفّلت بها ميزانيّة الدّولة لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة فإنّ الدّائرة تدعو إلى إعادة النظر في حوكمة هذه الهياكل بما يساعدها على تحقيق توازناتها الماليّة وتأدية خدماتها على أحسن وجه ويجنّب الميزانيّة أعباء بهذا العنوان.

8 – متخلّدات مختلف الوزارات

على غرار تصرّف 2013 الذي تحمّل متخلّدات من السنة السابقة بمبلغ 327 م.د فإنّ ميزانيّة 2014 تحمّلت بدورها متخلدات لم يتم خلاصها لفائدة مسدي الخدمات ومزودي الإدارات العموميّة في سنة 2013 بمبلغ 1.195 م.د.

وتشكّل الديون المتخلّدة تجاوزا للاعتمادات المرخّص فيها بالنسبة إلى السنوات التي تعود إليها هذه الديون بخصوص البنود المعنية وهو ما يخالف الفصل 85 من مجلّة المحاسبة العموميّة الذي لا يجيز تجاوز الاعتمادات المرخّص فيها وعقد نفقات جديدة بدون أن يخصص لها ما يقابلها من اعتمادات حسب الشروط المقررة بالقانون الأساسي للميزانيّة.

وعلى صعيد آخر لم تتضمّن الحسابات وكذلك مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 ما يفيد خلاص كل متخلّدات سنة 2013 أو جزء منها، وتسجيل متخلّدات أخرى في موفى تصرّف 2014.

وتدعو الدّائرة في هذا الخصوص إلى ضرورة التقيّد بأحكام الفصل 85 من مجلّة المحاسبة العموميّة. كما تدعو مصالح وزارة الماليّة إلى إدراج مستقبلا بالحساب العامّ للسنة الماليّة كلّ المعطيات المتعلقة بالمتخلّدات مع إبراز حجمها والسنوات التي ترجع إليها.

9 – استخلاص الديون العموميّة المثقّلة

على غرار التصرفات السّابقة تمّ في سنة 2014 تحصيل موارد الميزانيّة أساسا من خلال عمليات الاستخلاص الفوري حيث بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثقّلة محدودة ولم تتجاوز مبلغ 414,083 م.د مقابل 435,3 م.د في سنة 2013 وذلك بالرّغم من بلوغ الدّيون الباقية للاستخلاص بقباضات الماليّة في موفى سنة 2014 ما قيمته 7.225,138 م.د وذلك دون اعتبار الديون المثقلة بقباضات الدّيوانة والبالغة 4.048,194 م.د في موفى شهر أفريل 2014.

وبالنظر إلى ضعف حجم الاستخلاصات بعنوان الدّيون العموميّة المثقّلة تدعو الدّائرة وزارة الماليّة إلى العمل من أجل الترفيع في حجم المبالغ المستخلصة بهذا العنوان مع إدراج المعطيات المتعلّقة بالتصرّف في الدّيون المثقّلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.

10- إحداث مساهمة استثنائيّة لفائدة ميزانيّة الدّولة

للمساهمة في المحافظة على توازنات الماليّة العموميّة، تمّ بموجب الفصل 28 من قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 إحداث مساهمة ظرفية استثنائية بعنوان سنة 2014 لفائدة ميزانية الدّولة. وتستوجب هذه المساهمة على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات وعلى الأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية التونسيّة. وضبطت التقديرات بعنوانها بمبلغ 320 م.د ولم تتجاوز المساهمات المحصّلة 188,364 م.د أي بتحصيل بنسبة 58,86 %.

11- التصدي للتجارة الموازية ومقاومة التهريب

بهدف التصدي للتجارة الموازية ومقاومة التهريب تضمّن قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 إجراءات في هذا الخصوص حيث نصّ الفصل 16 منه على حجز المبالغ النقدية التي تساوي أو تفوق 10 أ.د والتي لا يقع إثبات مصدرها. كما نصّ الفصل 18 من نفس القانون على أنّ المحكمة المتعهدة بجرائم التهريب أو التجارة الموازية تقضي بمصادرة جميع المكاسب المنقولة والعقارات والأرصدة الماليّة بالنسبة إلى الأشخاص الذين سبقت إدانتهم بأحكام باتّة في قضايا متعلّقة بالتهريب أو التجارة الموازية إذا ثبت حصولها من الجرائم المذكورة. ومن شأن تطبيق هذه التدابير أن يساهم في التصدي للتجارة الموازية والحدّ من التهريب ويدعم موارد ميزانيّة الدّولة.

12 - التحكّم في الانتدابات

في إطار التوجّه الرامي لإحكام توظيف الموارد البشريّة المتاحة وتوزيعها بين مختلف الأسلاك والوظائف دون تكليف ميزانيّة الدّولة أعباء إضافيّة تمّت دعوة الوزارات[1] إلى عدم برمجة انتدابات جديدة ما عدا خريجي مدارس التكوين المرخّص فيهم عند إعداد الميزانيّة. وتمّ بموجب الفصل 2 من قانون الماليّة التكميلي السماح بإعادة توظيف الأعوان العموميين على معنى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 بمراكز عمل أو وظائف أو أسلاك غير مراكزهم أو وظائفهم أو أسلاكهم الأصلية، على أساس التناظر، لسدّ الحاجيات الفعلية بكلّ إدارة. وتضبط شروط وإجراءات تطبيق هذه الأحكام بأمر وتضبط الأحكام المنظمة للمناظرات بقرار من رئيس الحكومة. غير أنّ الأمر المذكور لم يصدر إلا بتاريخ 16 أوت 2016 [2].

---

[1] المنشور عدد 29 لسنة 2013 والمتعلّق بإعداد ميزانيّة الدّولة لسنة 2014.

[2] الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلّق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدّولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإدارية.

13- مداخيل تخصيص شركة "اتّصالات تونس"

تبيّن من خلال القوائم الماليّة للبنك المركزي التّونسي أنّ حساب مداخيل تخصيص شركة "اتّصالات تونس" قد سجّل عمليـات ماليّة خلال الفترة 2013-2015 حيث انخفض رصيده من 872,041 م.د في سنة 2013 إلى 371,953 م.د في موفى سنة 2014 أي بفارق بمبلغ 500,088 م.د. وتبيّن من خلال كشف الحساب المذكور قيام وزارة المالية خلال سنتي 2014 و2015 بعمليات سحب وتنزيل منهذا الحساب لفائدة الحساب الجاري للخزينة، الذي يديره أمين المال العامّ، ليستقر رصيد حساب مداخيل تخصيص شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 31 ديسمبر 2015 في حدود 402,368 م.د.

وتندرج هذه العمليات في إطار عمليات الخزينة باعتبار أنه لم يتم إدراج مبلغ 500,088 م.د بميزانيّة الدولة وإنّما تمّ تنزيله بالحساب الجاري للخزينة.

14- إلغاء بعض أحكام قانون الماليّة لسنة 2014

تمّ بموجب قانون الماليّة لسنة 2014 إحداث ضريبة على العقارات التي يمتلكها الأشخاص الطبيعيون ومراجعة جباية وسائل النقل. ونظرا إلى أنّه "قد تمّ توقيف العمل بها بمقتضى مذكرة إدارية صادرة عن رئاسة الحكومة استجابة للاحتجاجات التي ترتبت عنها من ناحية، وإفراز الأحكام الواردة بالفصل 55 إشكاليات على مستوى التطبيق وكذلك في انتظار مزيد التعمّق في إمكانيّة إرساء ضريبة على الثّروة من ناحية أخرى"[1] فقد تمّ إلغاء هذه الإجراءات بموجب قانون الماليّة التكميلي واتخاذ اجراءات جديدة ذات صبغة جبائية لتغطية النقص الحاصل بعنوانها والمقدّر بمبلغ 120 م.د.

15- نفقات صناديق الخزينة

خلافا للفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية لوحظ أنّ 7 حسابات خاصة في الخزينة أنجزت نفقات جملية (74,131 م.د) فاقت الاعتمادات النهائية المفتوحة (53,200 م.د) بمبلغ 20,931 م.د وبنسبة 39,34 % وهو ما يمثّل تجاوزا لتراخيص السنة. كما سجّلت النفقات بعنوان 13 حسابا من حسابات أموال المشاركة في سنة 2014 تجاوزا للاعتمادات النهائيّة بمبلغ 43,423 م.د.

وتدعو الدّائرة إلى ضرورة التقيّد بأحكام الفصل المذكور والعمل على فتح الاعتمادات المناسبة لتدخلات هذه الصناديق.

---

[1] وثيقة شرح أسباب قانون الماليّة التكميلي.

16 – متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدّولة لسنة 2013

على إثر نشر دائرة المحاسبات للتقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2013، تمّ بتاريخ 22 فيفري 2016 تكليف هيئة الرّقابة العامّة للماليّة بإجراء مهمّة متابعة لدى الهياكل الرّاجعة بالنظر إلى وزارة الماليّة. وأفضت هذه المهمّة إلى صياغة تقرير تمّت إحالة نسخة منه للدّائرة بتاريخ 16 مارس 2016. وتضمّن التقرير مقترحات تتلاءم جلّها مع التوصيات التي وردت بتقرير الدائرة. كما تضمّن تقرير المتابعة تعهّد هذه الهياكل بالعمل على تجاوز عدّة إخلالات ونقائص بغرض مزيد دعم شفافية حسابات الدّولة.

وبالنظر إلى قصر الفترة الفاصلة بين تاريخ إعداد تقرير المتابعة وتاريخ إحالة الحسابات ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 إلى دائرة المحاسبات فإنه لم يتمّ تجاوز جلّ الإخلالات المضمّنة بالتقرير المذكور. وفي هذا الخصوص يمكن ذكر المسائل التي تمّ التعهّد بإنجازها بمناسبة تقديم حسابات سنة 2014 ولم يتمّ إنجازها أو تمّ إنجازها بصفة جزئية:

*** عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة المعطيات المنصوص عليها بالفصل 208 من مجلّة المحاسبة العموميّة**

تضمّن الحساب العامّ للسنة الماليّة والجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2014 لأوّل مرّة معطيات تتعلّق باستخلاص الموارد المثقّلة لميزانيّة الدّولة. وشملت هذه المعطيات بقايا الاستخلاص للسنة السابقة وتثقيلات السنة ومبالغ المطروحات والاستخلاصات المحصّلة وبقايا الإيرادات غير المستخلصة.

ولئن تثمّن الدّائرة هذا الإجراء فإن تلك المعطيات اقتصرت على الدّيون المثقّلة بقباضات الماليّة (6.420 م.د في موفى سنة 2013) ولم تشمل الدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة (فاقت 4.041 م.د في موفى سنة 2013). ومن شأن إدراج الديون الديوانية بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة أن يضفي على مستحقات الدّولة مزيدا من الدّقة والشمولية.

*** الصناديق الخاصّة**

تواصل في سنة 2014 عدم تقديم وثائق أو معطيات بخصوص عمليات القبض والصرف المنجزة من قبل كلّ الصناديق الخاصة وعدم توفر الوثائق المثبتة للأرصدة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

وفي إطار متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدّولة لسنة 2013 تمت "دعوة مصالح الإدارة العامّة للتمويل إلى مطالبة الجهات المتصرفة في الصناديق الخاصة بموافاتها سنويا بكلّ المعطيات الخاصّة بالعمليات المنجزة على موارد الصناديق وقيمة الأرصدة المتبقية بالحسابات المفتوحة بعنوانها لدى البنوك المتعاقدة". غير أن الإدارة العامّة المذكورة تولّت تقديم وثائق مسلمة من البنك الوطني الفلاحي ومن البنك المركزي التّونسي دون أن تحمل أختام أو إمضاءات ويتعلق الأمر بستة حسابات من أصل ثمانية.

*** عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة إيضاحات تتعلّق بالفوارق الهامّة بين التقديرات والانجازات**

تبيّن في هذا الخصوص تواصل عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وكذلك الجداول المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة إيضاحات في خصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لمختلف بنود الميزانيّة لإضفاء مزيد من الشفافيّة على تنفيذ الميزانيّة ولإطلاع السلطة التشريعية على الأسباب التي حالت دون تحقيق تلك التقديرات.

ولئن تعهّدت الإدارة العامة للموارد والتوازنات بالعمل على شرح أسباب الفوارق بين التقديرات والإنجازات قدر الإمكان بالنسبة إلى مختلف بنود الميزانيّة وذلك ابتداء من تصرف 2014 فإنّه لم يتم تجسيم هذا التعهّد.

*** وضعية القروض المعاد إسنادها**

تواصل عدم تضمين أو إرفاق الحساب العامّ للسنة الماليّة معطيات في خصوص وضعية القروض المعاد إسنادها لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة (حجمها، الأقساط غير المستخلصة...) ممّا يحول دون تحديد نسب استخلاصها. وورد بتقرير هيئة الرقابة العامّة للمالية توصية بموافاة دائرة المحاسبات بالمعطيات المتوفرة والمضمنة بالتطبيقات الإعلامية وإرفاقها بالحساب العامّ للسنة الماليّة بالنسبة إلى السنوات القادمة غير أنه لم يتمّ تجسيم هذه التوصية.

أهمّ المؤشّرات المتعلّقة بموارد 2014

- ارتفعت جملة الموارد المحصّلة في سنة 2014 إلى 29.267,698 م.د متجاوزة بذلك التقديرات النهائية بمبلغ 1.616,136 م.د وبنسبة 5,84 %.
- تطوّرت جملة موارد الميزانيّة المحصّلة خلال سنة 2014 بمبلغ 2.324,124 م.د وبنسبة 8,63 % مقابل 1.762,432 م.د و7 % في التصرّف السابق.
- تراجع نسق نموّ الموارد الذّاتية (22.635,301 م.د) إلى 2,56 % مقابل 9,76 % في سنة 2013 و6,84 % في سنة 2012. ويعزى ذلك إلى تراجع الموارد غير الجبائية بمبلغ 2.012,473 م.د وبنسبة 34,26 % مقابل ارتفاعها بمبلغ 368 م.د وبنسبة 6,68 % خلال سنة 2013.
- واصلت حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد الميزانيّة في سنة 2014 في تراجعها حيث بلغت نسبة 77,34 % مقابل 81,91 % في التصرّف السّابق و90,41 % في سنة 2010.
- تطوّرت الموارد الجبائية بنسبة 15,92 % وتراجعت الموارد غير الجبائية بنسبة 34,26 % أمّا موارد الاقتراض فقد شهدت تطورا ملحوظا بنسبة 36,07 %.
- شهدت نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانيّة تحسّنا طفيفا (84,90 % مقابل (84,45 %) غير أنها لم تبلغ المستوى الذي كانت عليه في سنة 2010 (88,80 %).
- ساهمت الموارد الوطنية والبالغة 25.878,703 م.د دون اعتبار الهبات الخارجية في تغطية نفقات الميزانيّة بنسبة 97,06 % في سنة 2014 مقابل نسبة 91,18 %. وتوزّعت هذه الموارد بين الموارد الذاتيّة (22.635,301 م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (3.243,401 م.د).
- تمّ تعبئة موارد الاقتراض بمبلغ 6.632,398 م.د وبنسبة تحصيل تساوي 91,20 %. وتطوّرت هذه الموارد بمبلغ 1.758,089 م.د وبنسبة 36,07 % وهو ما أدى إلى ارتفاع حصّتها من جملة موارد العنوانين الأوّل والثاني من ميزانية الدّولة إلى 25,17 % مقابل 20,34 % في سنة 2013 و10,9 % في سنة 2010.
- توزّعت موارد القروض المحققة في سنة 2014 بين موارد الاقتراض الداخلي (48,90 %) وموارد الاقتراض الخارجي (51,10 %).

أهمّ المؤشرات المتعلّقة بنفقات 2014

- بلغت جملة نفقات ميزانيّة الدّولة في سنة 2014 ما قيمته 26.662,181 م.د مسجّلة زيادة طفيفة بمبلغ 528,950 م.د وبنسبة 2,02 % مقابل 2.649,086 م.د و11,28 % في سنة 2013 و2.909,653 م.د و14,14 % في سنة 2012.
- شملت نفقات الميزانيّة في سنة 2014 العنوانين الأوّل (18.514,816 م.د) والثاني (7.376,894 م.د) وصناديق الخزينة (770,471 م.د).
- تجاوزت موارد العنوان الأوّل (19.223,923 م.د) النفقات المنجزة بنفس العنوان (18.514,816 م.د) ممّا أسفر عن فائض في الموارد (709,107 م.د) لتغطية جزء من نفقات العنوان الثاني للميزانيّة.
- خلافا للسنوات السابقة، سجّلت سنة 2014 انخفاض نفقات العنوان الأوّل بمبلغ 199,355 م.د وبنسبة و1,07 % مقابل نموّ بمبلغ 2.927,992 م.د وبنسبة 18,55 % في سنة 2013.
- تراجعت حصّة نفقات التصرّف مقارنة بجملة نفقات الميزانيّة إلى 63,91 % في سنة 2014 بعد أن كانت في حدود 66,20 % في السنة السّابقة و61,79 % في سنة 2012.
- شهدت نفقات التنمية ونفقات خدمة الدّين العمومي ارتفاع حصّتيهما مقارنة بجملة النفقات على التوالي إلى 15,67 % و17,53 % في سنة 2014 مقابل على التّوالي 14,17 % و16,90 % في سنة 2013.
- أفرز تنفيذ الميزانيّة اعتمادات متبقية بلغت جملتها 989,381 م.د شملت كلّا من العنوان الأوّل (302,884 م.د) والعنوان الثاني (566,091 م.د) وصناديق الخزينة (120,406 م.د).
- تراجعت حصة التدخل العمومي ضمن هيكلة نفقات التصرّف في سنة 2014 إلى 32,61 % مقابل 38,86 % نتيجة تراجع دعم المحروقات (1.381 م.د). كما انخفضت حصّة وسائل المصالح إلى 5,53 % مقابل 5,61 % وذلك لفائدة التأجير العمومي الذي بلغت حصته 61,86 % مقابل 55,53 % في سنة 2013.
- شملت نفقات الدّعم في سنة 2014 دعم المحروقات (2.353 م.د) ودعم الموادّ الأساسية (1.416,693 م.د) ومثّلت معا نسبة 67,85 % من جملة نفقات الدّعم المحمول على الميزانيّة.
- ارتفعت في سنة 2014 تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة (4.674,997 م.د) بنسبة 5,72 % مقابل 8,73 % في السنة السّابقة. وتدعّمت حصّة الدّين الداخلي من جملة تكاليف الدّين العمومي لتبلغ 65,46 % مقابل 50,33 %.
- شهدت حصّة نفقات تسديد أصل الدّين العمومي مقارنة بجملة نفقات العنوان الثاني تقلّصا طفيفا لتبلغ 43,38 % في سنة 2014 مقابل 44,79 % في التصرّف السّابق و40,71 % في سنة 2012.

مؤشّرات أخرى

- سجّل الاقتصاد الوطني في سنة 2014 نموّا بطيئا بنسبة 2,3 % [1] مقابل 2,4 % في التصرّف السابق نتيجة تأثير الظروف الصعبة الدّاخلية والخارجيّة.
- ارتفعت نسبة الضغط الجبائي لتبلغ 23,23 % في سنة 2014 مقابل 21,55 % في سنة 2013.
- تراجع عجز الميزانيّة[1] (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادرة) إلى ما نسبته 5 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 6,9 % في سنة 2013.
- ارتفعت نسبة التداين العمومي مقارنة بالنّاتج المحلي الإجمالي إلى 50,9 % في سنة 2014 مقابل 46,6 % في سنة 2013.
- بلغ الرّصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في موفى سنة 2014 ما قيمته 6.720,752 م.د وبإدراج فوائض المصاريف على مقابيض الميزانيّة لسنوات 2010 (−1.486,133 م.د) و2011 (−1.013,858 م.د) و2012 (−384,699 م.د) و2013 (−1.464,468 م.د) وفائض الموارد على نفقات سنة 2014 (+462,571 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القارّ لتسبقات الخزينة في موفى سنة 2014 إلى 10.607,339 م.د.

II – التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تمّ ذكرها سابقا توصي الدّائرة بما يلي:

أ– بخصوص مخطّط التنمية والقانون الأساسي للميزانيّة

- ✓ الإسراع بالمصادقة على كلّ من القانون المتعلّق بمخطّط التنمية للفترة 2016-2020 والقانون الأساسي للميزانيّة.

ب– بخصوص الحسابات

- ✓ الدّعوة مجدّدا إلى تقديم حساب تصرّف أمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة في الآجال القانونيّة حتى يتسنّى للدائرة إنجاز رقابتها ولوزارة المالية إصلاح المسائل التي تمّ التعرّض إليها في أفضل الآجال.
- ✓ ضرورة إرفاق الحساب العامّ للسنة المالية بالحسابات الخاصّة التي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدّولة أن تعدها، بالنسبة لمصاريفها وذلك طبقا للفصل 208 من مجلّة المحاسبة العموميّة.

---

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التّونسي لسنة 2015.

- ✓ إدراج المعطيات المتعلّقة بالتصرّف في الدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.
- ✓ تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وكذلك الجداول المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة إيضاحات في خصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لمختلف بنود الميزانيّة.
- ✓ إرفاق الحساب العامّ للسنة الماليّة بالمعطيات المتعلقة بوضعية القروض المعاد إسنادها لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة.
- ✓ إبراز حجم المتخلّدات الرّاجعة إلى التصرفات السابقة والتي تمّ خلاصها خلال السنة الماليّة المعنية بالغلق مع بيان حجم الدّيون التي بقيت دون خلاص في موفى تلك السنة.

ج – بخصوص الموارد العموميّة

- ✓ مزيد تحسين المداخيل الجبائيّة عبر الرّفع من مردوديّة النظام الجبائي وتوسيع قاعدة المطالبين بالأداء.
- ✓ الرّفع من نسبة استخلاص الدّيون العموميّة المثقّلة.
- ✓ تفعيل الإجراءات القانونيّة المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2014 بخصوص مقاومة التجارة الموازية والتهريب.
- ✓ اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بالرّفع من أداء المؤسسات والمنشآت العموميّة لتحسين مساهمتها في تمويل ميزانيّة الدّولة.

د – بخصوص النفقات العموميّة

- ✓ مزيد ترشيد النفقات العموميّة.
- ✓ حصر جملة النفقات في مستوى جملة الاعتمادات المرخّصة فيها وتجنّب ترك متخلّدات في موفى السنة.
- ✓ تفادي استعمال متوفّرات الخزينة كمورد قارّ لتمويل قسط هامّ من عمليات الميزانيّة والعمل على تسوية التسبقات خلال السنة التي ترجع إليها.
- ✓ التحكّم في نسبة التداين العمومي.
- ✓ مزيد ترشيد المنح والتدخلات المنجزة لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة على حساب ميزانيّة الدّولة.
- ✓ ترشيد عملية إحداث مختلف الصناديق والحرص على حصر نفقاتها في مستوى الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة.

الجزء الثاني: تحليل إجمالي لتنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2014

ضبطت تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2014 استنادا إلى النتائج المحققة خلال الأشهر الأولى من سنة 2013 وعلى أساس أربعة أهداف رئيسية تمّ ضبطها بالميـزان الإقتصادي. وتمثّلت هذه الأهـداف في تحقيق نموّ إقتصادي بنسبة 4 % وإحداث 90 ألف موطن شغل والحدّ من الفوارق بين الجهات والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. وبالتّوازي مع هذه الأهداف تمّ في مجال الماليّة العموميّة تقدير عجز الميزانيّة بنسبة 5,7 % والتداين العمومي بنسبة 49,1 % [1].

وعلى صعيد الانجاز تمّ تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 تحت تأثير عدّة عوامل خارجيّة وداخليّة غير ملائمة. فقد اتّسم الوضع الاقتصادي الدّولي بتقلبات سياسيّة وأمنيّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبفتور الطلب العالمي وتذبذب أسعار المواد الأوّلية. وأفضت هذه العوامل إلى نموّ الاقتصاد العالمي بنفس النسبة المسجّلة في سنة 2013 أي 3,4 %. كما لم تتجاوز نسبة نموّ الناتج المحلي بمنطقة الأورو 0,9 % مقابل تراجع بنسبة 0,5 % [2].

أمّا على المستوى الدّاخلي فقد اتّسم الوضع بتواصل الاضطرابات الاجتماعية وتردد المستثمرين لعدم وضوح الرؤية والآفاق المستقبلية بالنظر إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الثلاثية الأخيرة من السنة.

ونتيجة لكلّ هذه الظروف الخارجيّة والدّاخلية واصل الاقتصاد الوطني في سنة 2014 تسجيل نموّ بطيئ لم تتجاوز نسبته 2,3 % مقابل 2,4 % في التصرّف السابق. واقتصرت إحداثات الشغل الجديدة 45 ألف موطن شغل مقابل 90 ألف موطن شغل مقدّرة وبلغت نسبة تضخّم الأسعار 5,5 %.

وواصل العجز الجاري في سنة 2014 في الارتفاع ليصل إلى 8,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8,3 % في السنة السّابقة مما أدّى إلى تراجع نسبة تغطية الواردات إلى 68 % مقابل 70 % في سنة 2013. ونتيجة لارتفاع موارد الاقتراض الخارجي لوحظ تحسن مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى مستوى 112 يوما من التوريد مقابل 106 أيام في موفى سنة 2013. وارتفع معدل أسعار صرف أهم العملات الأجنبية من جهته ليبلغ أرقاما قياسيّة خاصّة بالنسبة للدولار الأمريكي (1,7 د) وللأورو (2,253 د).

وفي المقابل ولئن عرف عجز الميزانيّة (بدون اعتبار مداخيل الهبات والأملاك المصادرة والتخصيص) تراجعا في موفى سنة 2014 ليبلغ 5 % مقابل 6,8 % في سنة 2013 فإنّ حجم الدّين العمومي مثّل نسبة 50,9 % [3] من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 46,6 % في موفى سنة 2013.

---

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2014.

[2] تقرير البنك المركزي التّونسي لسنة 2014.

[3] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2015.

وبخصوص هيكلة الميزانيّة فقد تواصلت أهميّة حصّة كلّ من التأجير العمومي (39,53 %) والتدخل العمومي (20,84 %) من جملة نفقات الميزانيّة. ومقابل ذلك لم تتجاوز حصّة نفقات التنمية 15,67 % في حين ارتفعت حصّة خدمة الدّين العمومي إلى 17,53 %.

ويتضمن التحليل الإجمالي التّالي لميزانية الدّولة لسنة 2014 تحليلا لقوانين الماليّة والتعديلات وتنفيذ الميزانيّة والنتائج.

أ- قوانين الماليّة

على غرار السنوات الثلاث السابقة شهد تصرّف 2014 صدور قانون مالية أصلي ثمّ قانون مالية تكميلي في بداية السداسية الثانية.

1- قانون الماليّة

تمّ إعداد مشروع ميزانيّة سنة 2014 في إطار التوافق السياسي على إثر نجاح الحوار الوطني وبالتوازي مع الانتعاشة المنتظرة للاقتصاد العالمي[1] وتحسن الوضع الدّاخلي في البلاد. وضبطت التوازنات العامّة لسنة 2014 على أساس نموّ مقدر بنسبة 4 % ونموّ في حجم الميزانيّة بنسبة 3,07 %. وضبطت نسبة العجز المنتظرة في حدود 5,7 % مقابل 6,8 % تمّ تسجيلها في سنة 2013.

وتمّ ضبط تقديرات ميزانية الدّولة بمبلغ 28.025 م.د منها موارد ذاتية تقدّر بنسبة 72,39 %. وبنيت تقديرات الموارد على أساس إصدار صكوك إسلامية بمبلغ 825 م.د وتعبئة مداخيل بعنوان المصادرة بمبلغ 1000 م.د ومداخيل بعنوان إجراءات جبائية جديدة بمبلغ 430 م.د واستخلاص ديون مثقّلة بمبلغ 400 م.د وموارد اقتراض في حدود 7.738 م.د.

أما بخصوص تقدير النفقات فقد تمّ ضبطها على أساس عدم ترسيم برامج جديدة في الزيادات في الأجور وتخصيص مبالغ في حدود 4.292 م.د لنفقات الدّعم و5.100 م.د لنفقات التنمية و4.675 م.د لتسديد خدمة الدّين العمومي و500 م.د بعنوان قسط ثان لرسملة البنوك العموميّة.

2- قانون الماليّة التكميلي

عرفت السبعة الأشهر الأولى من سنة 2014 عدّة مستجدّات أثّرت سلبا في التوازنات العامّة للميزانيّة تمثّلت أساسا في:

---

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2014.

– نقص في الموارد الجبائيّة المحصّلة على إثر انخفاض نسبة النموّ المسجّلة في سنة 2013 (2,3 % مقابل 3,6 % مقدّرة) ومراجعة نسبة النموّ المقدّرة لسنة 2014 من 4 % إلى 3,6 %.

– صعوبة متزايدة في الحصول على تمويلات من الأسواق الماليّة العالميّة نتيجة تراجع الترقيم السيادي لتونس على عدّة مستويات.

– تعليق تنفيذ بعض الأحكام الواردة بقانون الماليّة لسنة 2014 التي كان من المنتظر أن تساهم في تنمية موارد الميزانيّة والتقليص من نفقات الدّعم.

– بروز حاجيات تمويل جديدة لم يتمّ ضبط تقديرات في شأنها عند إعداد قانون الماليّة الأصلي وذلك بالإضافة إلى وجود متخلّدات غير مسوّاة بعنوان التصرّف السابق.

وولّدت هذه المستجدّات حاجيات إضافية بمبلغ 4.530 م.د تمثّلت في نقص في الموارد المقدّرة (1.924 م.د) وحاجيات إنفاق جديدة (1.411 م.د) ومتخلّدات راجعة إلى تصرّف 2013 (1.195 م.د). وترتّب عن ذلك إعداد قانون مالية تكميلي تمّ بموجبه التخفيض في جملة موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها من 28.025 م.د إلى 27.525 م.د.

وتمّ برمجة تغطية هذه الحاجيات بواسطة موارد جبائية وغير جبائية (+1.113 م.د) واقتصاد في الدّعم (-147 م.د) وتخفيض كلّ من نفقات التصرّف (-495 م.د) ونفقات التنمية (-941 م.د) وجدولة مستحقات بعض المؤسسات العموميّة (- 178 م.د) بما من شأنه أن يقلّص حاجيات التمويل من 4530 م.د إلى 1.656 م.د دون اعتبار متخلّدات تصرّف 2013. وتمّت مراجعة نسبة العجز المتوقّع إلى 5,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,9 % مقدّرة بقانون الماليّة الأصلي[1].

ويبرز الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدّولة حسب العناوين في سنة 2014 :

أ.د

البيان	قانون الماليّة الأصلي	قانون الماليّة التكميلي	الفارق
موارد العنوان الأوّل	**19.020.200**	**19.090.200**	**70.000**
– المداخيل الجبائية الاعتياديّة	17.081.700	17.886.200	804.500
– المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	1.938.500	1.204.000	- 734.500
موارد العنوان الثّاني	**8.052.000**	**7.592.000**	**– 460.000**
– المداخيل غير الاعتياديّة	314.000	398.000	**84.000**
– موارد الاقتراض	7.738.000	7.194.000	- 544.000
موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة	**952.800**	**842.800**	**– 110.000**
المجموع	**28.025.000**	**27.525.000**	**– 500.000**

[1] شرح أسباب قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014.

ويبرز من الجدول أنّ تقديرات الموارد شهدت الترفيع في المداخيل الجبائية الاعتياديّة المنتظر تحصيلها بمبلغ 804,500 م.د وذلك نتيجة عدّة إجراءات جديدة ذات صبغة جبائية على غرار إحداث معاليم جديدة والترفيع في معاليم أخرى وإحداث مساهمة ظرفية استثنائية. أمّا بالنسبة إلى المداخيل غير الاعتيادية فيرجع ارتفاعها بمبلغ 84 م.د إلى تعبئة هبة من الجزائر. وشمل التخفيض المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة (-734,500 م.د) أساسا نتيجة عدم تحقيق مداخيل بعنوان المصادرة ومراجعة تقديرات عائدات المساهمات.

وتمّ التخفيض في موارد الاقتراض (- 544 م.د) بالنظر إلى نقص في الموارد المنتظر تحصيلها من الاتحاد الأوروبي وعدم إصدار صكوك إسلامية.

ويبرز الجدول الموالي تقديرات نفقات ميزانية الدّولة حسب الأقسام والعناوين في سنة 2014 :

أ.د

الأقسام والعناوين	قانون الماليّة الأصلي	قانون الماليّة التكميلي	الفارق
- التأجير العمومي	10.554.866	10.504.799	- 50.067
- وسائل المصالح	1.050.830	991.272	- 59.558
- التدخّل العمومي	5.660.818	5.577.818	- 83.000
- نفقات التصرف الطارئة	296.186	268.811	- 27.375
- فوائد الدّين العمومي	1.475.000	1.475.000	-
العنوان الأوّل	**19.037.700**	**18.817.700**	**- 220.000**
- الاستثمارات المباشرة	2.021.145	1.859.999	- 161.146
- التمويل العمومي	1.870.678	2.232.678	362.000
- نفقات التنمية الطارئة	416.242	133.038	- 283.204
- نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	526.435	438.785	- 87.650
- تسديد أصل الدّين العمومي	3.200.000	3.200.000	-
العنوان الثاني	**8.034.500**	**7.864.500**	**- 170.000**
نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	**952.800**	**842.800**	**- 110.000**
جملة نفقات الميزانيّة	**28.025.000**	**27.525.000**	**- 500.000**

وإجمالا شهدت التقديرات بعنوان نفقات ميزانيّة الدّولة تخفيضا بمبلغ 500 م.د. وشمل التخفيض كل أقسام الميزانيّة وذلك باستثناء قسم التمويل العمومي الذي تمّ الترفيع في الاعتمادات المخصصة له بمبلغ 362 م.د.

ب- التعديلات الترتيبية

يسمح القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات ترتيبية خلال السّنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة. وتتعلّق التعديلات بتوزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل والزّيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة وفي تقديرات موارد ونفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة.

وبخصوص النفقات الطّارئة فقد ضبطها قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 401,849 م.د وتوزّعت بين نفقات التصرف الطارئة (268,811 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (133,038 م.د). وتمّ بمقتضى الأمر عدد 348 لسنة 2016 المؤرّخ في 8 مارس 2016 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدّولة لسنة 2014 توزيع هذه الاعتمادات على التّوالي بنسبة 80,36 % و35,63 %.

وبلغ حجم التحويلات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 51,872 م.د وهو ما يمثّل نسبة 0,30 % من الاعتمادات النهائية لنفقات التصرّف.

أمّا بخصوص موارد القروض الخارجية الموّظفة فقد تمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 15 فيفري 2016 [1] الترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع للمشاريع التي يقع تمويلها بواسطة قروض خارجية موظّفة. وشمل الترفيع اعتمادات التعهد بمبلغ 34,741 م.د واعتمـادات الدفع بمبلغ 78,485 م.د. وبلغت جملة اعتمـادات الدفع ما قيمته 517,270 م.د تمّ توزيعها في حدود 468,640 م.د. وعلى غرار التصرّف السابق لم يتمّ الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصّة في الخزينة.

ت- تنفيذ الميزانيّة

ضبطت التقديرات الأوّلية لنفقات ميزانية الدّولة لسنة 2014 بموجب قانون الماليّة[2] بمبلغ 28.025 م.د يتمّ تمويلها في حدود 20.287 م.د بواسطة الموارد الذاتيّة وتموّل بقيّة النفقات (7.738 م.د) بواسطة موارد الاقتراض وخاصّة منها موارد الاقتراض الخّارجي (67,69 %).

بيد أنّه وعلى اثر الضغوطات التي شهدتها الماليّة العموميّة تمّ إصدار قانون ماليّة تكميلي[3] تضمّن خاصّة التخفيض في تقديرات الميزانيّة بمبلغ 500 م.د. وبالإضافة إلى هذه التعديلات شهدت التقديرات بعنوان موارد ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 تعديلات أخرى تمثّلت في الترفيع في موارد القروض الخارجية الموظّفة بمبلغ 78,485 م.د.

وباعتبار هذه التعديلات وبإدراج موارد السنة لحسابات أموال المشاركة (48,077 م.د) بلغت التقديرات النهائيّة لموارد ميزانية الدّولة في سنة 2014 ما قيمته 27.651,562 م.د.

---

[1] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 15 فيفري 2016 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2016.

[2] القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرّخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2014.

[3] القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرّخ في 19 أوت 2014 والمتعلّق بقانون الماليّة التكميلي لسنة 2014.

وعلى صعيد الإنجازات بلغت الموارد المحصّلة في سنة 2014 ما قيمته 29.267,698 م.د مسجّلة زيادة بمبلغ 1.616,136 م.د مقارنة بالتقديرات النهائيّة. ومقارنة بالموارد المحصّلة في تصرف 2013 والبالغة 26.943,574 م.د شهدت الانجازات في سنة 2014 نموّا بقيمة 2.324,124 م.د وبنسبة 8,63 % نتيجة تطوّر موارد الاقتراض بمبلغ 1.758.089 م.د والموارد الذّاتية بمبلغ 566.036 م.د.

وتراجع في سنة 2014 نسق نموّ الموارد الذاتيّة للميزانية والبالغة 22.635,301 م.د إلى نسبة 2,56 % مقابل 9,76 % في التصرف السابق. وفي المقابل ارتفع نسق نموّ موارد الاقتراض (36,07 % مقابل – 3,95 %) وهو ما أدى إلى تراجع حصّة الموارد الذّاتية من مجموع موارد الميزانيّة إلى ما نسبته 77,34 % مقابل 81,91 % في التصرّف السّابق.

ويعزى تراجع نسق نموّ الموارد الذّاتيّة أساسا إلى تراجع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية (–1.582,888 م.د وبنسبة 59,44 %) والمداخيل غير الاعتياديّة (–877,501 م.د وبنسبة 63,80 %) حدّ منه نموّ المداخيل الجبائيّة (+3.099,152 م.د وبنسبة 20,60 %) مع الإشارة إلى أنّ الموارد الجبائية مثّلت ما نسبته 82,94 % من جملة الموارد الذاتيّة للدّولة خلال سنة 2014 مقابل 73,37 % في التصرف السابق.

واستمدّت موارد الاقتراض تطوّرها في سنة 2014 من موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 1.484,190 م.د وبنسبة 84,37 % ومن موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 273,900 م.د وبنسبة 8,79 %.

وارتفعت نسبة تغطية الموارد الوطنية (25.517.782 م.د) في سنة 2014 لنفقات الميزانيّة (26.662,181 م.د) إلى 95,71 % مقابل 91,18 %. وتوزّعت بين الموارد الذاتيّة (22.635,301 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (3.243,401 م.د). أمّا الموارد الذاتية فقد غطّت نفقات الميزانيّة في حدود 84,90 % في سنة 2014 مقابل 84,45 % في سنة 2013.

ويتضمّن الجدول التالي إنجازات سنة 2014 ومقارنتها بالتقديرات النّهائية وبإنجازات التصرّف السّابق :

بالدّينار

البيانات	التقديرات النهائيّة 2014	الإنجازات 2013	الإنجازات 2014	فارق إنجازات 2014 مقارنة بالتقديرات النهائيّة	فارق إنجازات 2014 مقارنة بإنجازات 2013
العنوان الأوّل					
المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة	17.886.200.000	15.044.737.568	18.143.889.144	257.689.144	3.099.151.576
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	1.204.000.000	2.662.921.589	1.080.033.416	123.966.584 -	1.582.888.173 -
جملة مداخيل العنوان الأوّل	**19.090.200.000**	**17.707.659.157**	**19.223.922.560**	**133.722.560**	**1.516.263.403**
العنوان الثاني					
المداخيل غير الاعتياديّة	398.000.000	1.375.461.933	497.960.653	99.960.653	877.501.280 -
موارد الاقتراض	7.272.485.426	4.874.308.669	6.632.397.896	640.087.530 -	1.758.089.227
جملة مداخيل العنوان الثاني	**7.670.485.426**	**6.249.770.602**	**7.130.358.549**	**540.126.877 -**	**880.587.947**
صناديق الخزينة					
الحسابات الخاصّة في الخزينة (1)	842.800.000	2.524.285.270	2.567.463.912	1.724.663.912	43.178.642
حسابات أموال المشاركة (1)	48.076.889	461.859.517	345.953.380	297.876.491	115.906.137 -
جملة مداخيل صناديق الخزينة	**890.876.889**	**2.986.144.787**	**2.913.417.292**	**2.022.540.403**	**72.727.495 -**
المجموع العامّ	**27.651.562.315**	**26.943.574.546**	**29.267.698.401**	**1.616.136.086**	**2.324.123.855**

(1) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

وبلغت النفقات المأمور بصرفها 26.662,181 م.د ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها 989,381 م.د. وتعلّقت هذه الاعتمادات بالعنوانين الأوّل (302,884 م.د) والثاني (566,091 م.د) وبصناديق الخزينة (120,406 م.د).

ولم تتضمّن الحسابات المقدّمة إلى الدّائرة ما يفيد خلاص كل متخلّدات سنة 2013 والبالغة 1.195 م.د أو جزء منها خلال تصرّف 2014 وما إذا تمّ تسجيل متخلّدات أخرى في موفى نفس التصرّف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النفقات المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة تعلّقت بالنفقات التي تمّ دفعها فعلا وذلك دون اعتبار الأذون المتبقية للدفع التي حرّرت في شأنها أذون بالصرف والتي بلغت في موفى سنة 2014 ما قدره 0,312 م.د منها مبلغ 0,153 م.د بعنوان نفس السنة.

ويتمّ سنويا تغطية جزء من النفقات سواء في مستوى العنوان الأوّل أو العنوان الثاني أو صناديق الخزينة بواسطة تسبقات من الخزينة على أن تتمّ تسويتها بصفة لاحقة. وفي هذا الإطار لوحظ أنّ تسبقات الخزينة غير المسوّاة في 31 ديسمبر 2014 والمتّصلة بعمليّات الميزانيّة، استنادا إلى حساب أمين المال العامّ، بلغت ما قيمته 890,623 م.د وشملت أساسا خدمة الدّين العمومي أصلا وفوائد (586,618 م.د) والعنوان الأوّل (301,169 م.د).

ومن شأن عدم تسوية هذه التسبقات خلال السنوات التي ترجع إليها أن يحدّ من دقّة مؤشر عجز الميزانيّة، وأن يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخّص فيها بعنوان كلّ سنة.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنّ حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2014 يبرز في مستوى عمليات الخزينة وتحديدا ببند مقابيض للحفظ رصيدا دائنا بمبلغ 410,095 م.د.

ث– نتائج تنفيذ الميزانيّة

يبيّن الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانيّة في سنة 2014:

م.د

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التكميلي	الانجازات
– المقابيض الذاتية الاعتيادية	19.020,200	19.090,200	19.223,923
– المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	314,000	398,000	497,961
– مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة	952,800	842,800	2.567,464
– مقابيض حسابات أموال المشاركة	-	-	345,953
جملة الموارد الذاتيّة	**20.287.000**	**20.331,000**	**22.635,301**
- نفقات التصرّف	17.562,700	17.342,700	17.039,818
- تسديد فوائد الدين العمومي	1.475,000	1.475,000	1.474,998
- نفقات التنمية	4.834.500	4.664.500	4.176.895
– نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	952,800	842,800	693,788
– نفقات حسابات أموال المشاركة	-	-	76,683
جملة النفقات	**24.825.000**	**24.325.000**	**23.462.182**
– **الفارق بين الموارد الذّاتيّة والنفقات (بدون اعتبار أصل الدّين وباعتبار فائض صناديق الخزينة)**	– 4.538.000	– 3.994,000	– 826,881
– **استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2014**	-	-	– 2.142,949
عجز الميزانيّة	**– 4.538.000**	**– 3.994,000**	**– 2.969,827**
– موارد الاقتراض	**7.738,000**	**7.194,000**	**6.632,397**
* الدّاخلي	2.500,000	3.000,000	3.243,401
* الخارجي	5.238,000	4.194,000	3.388,996
– تسديد أصل الدين العمومي	**3.200,000**	**3.200,000**	**3.199,999**
* الدّاخلي	2.150,000	2.150,000	2.090,299
* الخارجي	1.050,0000	1.050,000	1.109,700
التمويل الصافي (2)	**4.538,000**	**3.994,000**	**3.432,399**
فائض المقابيض على المصاريف (1) + (2)	**0,000**	**0,000**	**462,571**

* باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق.

1– نتيجة السنة

باعتبار عمليات تنفيذ الميزانيّة قبضا وصرفا وبعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 2.142,949 م.د إلى السّنة الموالية، أفضى تصرّف 2014 عن فائض في مقابيض العنوانين الأوّل والثاني من الميزانيّة على المصاريف بمبلغ 462,571 م.د. وتولى أمين المال العام ترسيم هذا الفائض بالحساب المفتوح لديه تحت عنوان "غلق مؤقت لميزانيّة الدّولة تصرّف 2014" في انتظار صدور قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 لتدرج بصفة نهائية نتيجة السنة ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة طبقا للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانيّة.

ويجدر التذكير بأنّ تصرّف 2013 أفرز فائضا في المصاريف على المقابيض بمبلغ 1.464,468 م.د بعد أن كان هذا الفائض في حدود 384,699 م.د في سنة 2012.

وتراجع في سنة 2014 عجز الميزانيّة[1] إلى 5 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 6,9 % في سنة 2013 (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادرة) و5,5 % في سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أنّ عدّة اجراءات تمّ اتّخاذها في إطار قانوني الماليّة الأصلي والتكميلي ساهمت في التقليص من عجز الميزانيّة حيث تمّ الترخيص في تحويل فوائض صناديق الخزينة بمبلغ 931,743 م.د وإقرار مساهمة استثنائيّة لفائدة الميزانيّة بمبلغ 188,364 م.د.

وباعتبار مداخيل الهبات والتخيصيص والمصادرة يبلغ عجز الميزانيّة في سنة 2014 ما قيمته 2.969,827 م.د مقابل 3.994,000 م.د في التصرّف السابق. وباعتبار التمويل الصافي الايجابي والبالغ 3.432,398 م.د في سنة 2014 أسفر تنفيذ ميزانيّة الدّولة عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره 462,571 م.د. ويعزى هذا الفائض أساسا إلى الارتفاع في موارد الاقتراض بمبلغ 1.758,089 م.د وبنسبة 36,07 % وانخفاض نفقات العنوان الأوّل بمبلغ 199,355 م.د وبنسبة 1,07 %. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتمّ تسجيل فائض في المقابيض خلال الخمس سنوات السابقة.

ويبرز الجدول التّالي تفاصيل تنفيذ الميزانيّة بعنوانيها الأوّل والثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنّسبة إلى المقابيض والمصاريف والنتائج المتعلّقة بتصرّف 2014:

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقابيض	المقابيض	التقديرات النهائية للمصاريف	النفقات	الفوائض	فواضل الاعتمادات
العنوان الأوّل	**19.090,200**	**19.223,923**	**18.817,700**	**18.514,816**	**709,107**	**302,884**
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	17.886,200	18.143,889	-	-	-	-
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	1.204,000	1.080,034	-	-	-	-
نفقات التصرّف	-	-	17.342,700	17.039,818	-	302,882
فوائد الدّين	-	-	1.475,000	1.474,998	-	0,002
الدّاخلي	-	-	970,170	970,170	-	-
الخارجي	-	-	504,830	504,828	-	0,002
العنوان الثاني	**7.670,485**	**7.130,358**	**7.942,985**	**7.376,894**	**246,536 -**	**566,091**
المداخيل غير الاعتياديّة	398,000	497,960	-	-	-	-
موارد الاقتراض	7.272,485	6.632,398	-	-	-	-
نفقات التنمية	**-**	**-**	**4.742,985**	**4.176,895**	**-**	**566,090**
- غير المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	-	-	4.225,715	3.796,135	-	429,580[1]
- المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	-	-	517,270	380,760	-	136,510 [2]
نفقات تسديد أصل الدّين العمومي	-	-	**3.200,000**	**3.199,999**	**-**	**0,001**
الجملة الفرعية 1	**26.760,685**	**26.354,281**	**26.760,685**	**25.891,710**	**462,571**	**868,975**
الحسابات الخاصّة في الخزينة	842,800	2.567,464[3]	842,800	693,788	1.873,67	149,012

[1] بوابة وزارة المالية على شبكة الانترنات جدول نتائج تنفيذ ميزانية الدّولة بتاريخ 1 نوفمبر 2016.

الجملة الفرعية 2	**27.603,485**	**28.921,745**	**27.603,485**	**26.585,498**	**2.336,247**	**1.017,987**
حسابات أموال المشاركة	48,077	345,953[3]	48,077	76,683	269,270	28,606 -
المجموع العامّ	**27.651,562**	**29.267,698**	**27.651,562**	**26.662,181**	**2.605,517**	**989,381**
(1) باعتبار اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 322,380 م.د. (2) باعتبار اعتمادات الدّفع غير الوزّعة والبالغة 48,630 م.د. (3) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.						

2- وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة

طبقا للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانيّة يرخصّ قانون غلق الميزانيّة في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل ذات الاستعمال الخاص (فوائض صناديق الخزينة).

وبلغ الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة في 31 ديسمبر 2014، المدرج بحساب تصرّف أمين المال العامّ، ما قيمته 6.720,752 م.د مقابل 6.727,792 م.د سنة 2013 أي بفارق يساوي 7,040 م.د متأت من موارد محصّلة خلال السنة وعدم اقتطاع مبالغ بعنوان نقل نتائج السنوات السابقة.

وإلى موفّى شهر ديسمبر 2014 بقي فائض المصاريف بعنوان سنوات 2010 و2011 و2012 و2013 مسجّلا بصفة وقتية ضمن حساب عمليات للتسوية أو للتحويل وذلك نظرا إلى عدم صدور قوانين غلق ميزانيّات السنوات المذكورة قبل موفى سنة 2014.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى سنوات 2010 و2011 و2012 صدرت في شأنها قوانين غلقها على التّوالي تحت عدد 23 و24 و25 وذلك بتاريخ 24 مارس 2016.

وبإدراج فوائض المصاريف على مقابيض الميزانيّة لسنوات 2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د) و2012 (384,699 م.د) و2013 (1.464,468 م.د) وفائض الموارد على نفقات سنة 2014 (462,571 م.د) يبلغ الرصيد المدين الفعلي للحساب القارّ لتسبقات الخزينة 10.607,339 م.د في موفى سنة 2014.

ويعكس ارتفاع الرّصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة عدم التوافق بين الموارد المحصّلة والنفقات المنجزة وتمويل عجز الميزانيّة بواسطة متوفّرات الخزينة.

وتجدد الدّائرة التأكيد على ضرورة العمل على تفادي استعمال متوفّرات الخزينة، دون ترخيص مسبق بقوانين الماليّة، كمورد قارّ لتمويل قسط من نفقات الميزانيّة والعمل على إيجاد التمويلات الضرورية لتسوية هذه التسبقات.

الجزء الثالث :تحليل موارد ونفقات ميزانية الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2014

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج

تتضمّن التحاليل المتعلّقة بموارد ميزانية الدّولة لسنة 2014 العنوانين الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

القسم الأوّل – موارد ميزانية الدّولة

ضبطت تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2014 استنادا إلى النتائج المحققة خلال الأشهر الأولى من سنة 2013 وعلى أساس أربعة أهداف رئيسية تمّ ضبطها بالميزان الاقتصادي. وتمثّلت هذه الأهداف في بلوغ نسبة نموّ إقتصادي في حدود 4 % وإحداث 90 ألف موطن شغل والحدّ من الفوارق بين الجهات والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن[1].

وبلغت التقديرات المضمّنة بالقانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرّخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2014 ما قيمته 28.025 م.د مقابل 26.692 م.د في سنة 2013 أي بنموّ بنسبة 4,99 % مقابل 22,86 %.

وتمّ بموجب القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرّخ في 19 أوت 2014 والمتعلّق بقانون الماليّة التكميلي التخفيض في تلك التّقديرات إلى 27.525 م.د أي بنقص بمبلغ 500 م.د وبنسبة 1,78 %. وشمل التخفيض موارد العنــوان الثّاني بمبلغ 460 م.د وموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 110 م.د حدّ منه الترفيع في موارد العنوان الأوّل بمبلغ 70 م.د.

وبلغت التقديرات النّهائية 27.651,562 م.د أي بزيادة قدرها 126,562 م.د ترتّبت عن الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمقتضى قرار من وزير الماليّة[2] بمبلغ 78,485 م.د وعن إدراج المقابيض المحصّلة خلال السنة بعنوان أموال المشاركة (48,077 م.د). وسجّلت هذه التقديرات زيادة بمبلغ 316,881 م.د وبنسبة 1,16 % في سنة 2014 مقارنة بالتقديرات النّهائية للتصرّف السّابق.

وتجاوزت جملة الموارد المحصّلة في سنة 2014 والبالغة 29.267,698 م.د التقديرات النهائية بمبلغ 1.616,136 م.د وبنسبة 5,84 % مقابل نقص بمبلغ 391,107 م.د وبنسبة 1,43 % في سنة 2013.

---

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2014.

[2] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 15 فيفري 2016 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2014.

ويجدر التذكير بأنه يتمّ إحداث حسابات أموال المشاركة بمقتضى قرارات من وزير المالية ولا تتضمن قوانين الماليّة تقديرات بعنوانها غير أنه يتمّ ضمن قوانين غلق الميزانيّة إدراج الموارد المحصّلة فعليا بعنوان تلك الحسابات أي أنّه يتم ضبط تقديرات في شأنها بصفة لاحقة. وتتجسّد بالتّالي رقابة السلطة التشريعية على تدخّلات أموال المشاركة عند المصادقة على قوانين غلق الميزانيّة علما بأنّ موارد هذه الحسابات بلغت 345,953 م.د في سنة 2014.

ويتمّ احتساب فوائض صناديق الخزينة للسنة السابقة ضمن الموارد المحصّلة ولا يتمّ أخذها بعين الاعتبار عند ضبط التقديرات. وبلغت الفوائض التي تمّ نقلها إلى سنة 2014 ما قدره 2.274,812 م.د. وباستثناء هذه الفوائض، تبلغ نسبة إنجاز تقديرات موارد الميزانية 97,62 % مقارنة بالتقديرات النهائية و96,32 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

وتمّ إنجاز التقديرات النهائية لموارد الميزانية خلال سنة 2014 في ظلّ وضع إقتصادي صعب تميّز بتحقيق مؤشرات دون المأمول مقارنة بالأهداف التي تمّ ضبطها ضمن الميزان الإقتصادي. فقد عرف الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2014 نموّا بالأسعار القارّة بنسبة 2,3 %[1] مقابل 4 % مقدّرة بالميزان الاقتصادي.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2014 مقارنة بالتقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدّينار

البنود	تصرّف 2014				فارق الإنجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	التقديرات النهائية	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائية
العنوان الأوّل	**19.020.200.000**	**19.090.200.000**	**19.090.200.000**	**19.223.922.560**	**203.722.560**	**133.722.560**
– المداخيل الجبائية الاعتيادية	17.081.700.000	17.886.200.000	17.886.200.000	18.143.889.144	1.062.189.144	257.689.144
– المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة	1.938.500.000	1.204.000.000	1.204.000.000	1.080.033.416	- 858.466.584	- 123.966.584
العنوان الثاني	**8.052.000.000**	**7.592.000.000**	[1]**7.670.485.426**	**7.130.358.549**	**- 921.641.451**	**- 540.126.877**
– المداخيل غير الاعتيادية	314.000.000	398.000.000	398.000.000	497.960.653	183.960.653	99.960.653
– موارد الاقتراض	7.738.000.000	7.194.000.000	[1]7.272.485.426	6.632.397.896	- 1.105.602.104	- 640.087.530
صناديق الخزينة	**952.800.000**	**842.800.000**	**890.876.889**	[2]**2.913.417.292**	**1.960.617.292**	**2.022.540.403**
– الحسابات الخاصّة في الخزينة	952.800.000	842.800.000	842.800.000	[2]2.567.463.912	1.614.663.912	1.724.663.912
– حسابات أموال المشاركة	–	–	48.076.889	[2] 345.953.380	345.953.380	297.876.491
ميزانية الدّولة	**28.025.000.000**	**27.525.000.000**	**27.651.562.315**	**29.267.698.401**	**1.242.698.401**	**1.616.136.086**

[1] باعتبار مبلغ 78,485 م.د بعنوان الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة.

[2] باعتبار الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق.

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التّونسي لسنة 2015.

يتّضح من الجدول أنّ الزّيادة في تحصيل موارد ميزانيّة الدّولة مقارنة بالتقديرات النهائيّة والبالغة 1.616,136 م.د نتجت عن نموّ كل من الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة (+2.022,540 م.د) وموارد العنوان الأوّل (+133,723 م.د) حدّ منه نقص في تعبئة موارد العنوان الثّاني (−540,127 م.د).

وجدير بالملاحظة أنّ نسبة تحقيق موارد الميزانية لا تعكس في أغلب الحالات حجم المجهود الذي يتمّ بذله في هذا المجال. فلئن يرتبط تحصيل الموارد الجبائية جزئيّا بأعمال الاستخلاص والمتابعة فإنّ تحصيل موارد الاقتراض والموارد غير الجبائية يبقى خاضعا لعوامل مرتبطة بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

وتمثّلت الزّيادة المسجّلة في مستوى موارد صناديق الخزينة مقارنة بالتقديرات النهائية في مجملها أساسا في الفوائض المنقولة من التصرّف السابق (2.174,812 م.د).

ونتج نموّ موارد العنوان الأوّل عن المداخيل الجبائية الإعتيادية (257,689 م.د) حدّ منه النقص في تعبئة المداخيل غير الجبائية الإعتيادية (− 123,967 م.د). أمّا في ما يتعلّق بموارد العنوان الثاني، فيرجع النّقص المسجّل في تحقيق التقديرات النهائية بعنوانها إلى نقص في تعبئة موارد الاقتراض (- 640,087 م.د) حدّت منه زيادة في تعبئة المداخيل غير الإعتيادية (99,961 م.د).

ومقارنة بإنجازات سنة 2013، تطوّرت جملة موارد الميزانية المحصّلة في سنة 2014 بمبلغ 2.324,124 م.د وبنسبة 8,63 % مقابل 1.762,432 م.د و7 % في التصرّف السابق. ونتج هذا النموّ عن تطوّر موارد كلّ من العنوان الأوّل بمبلغ 1.516,263 م.د وبنسبة 8,56 % وموارد العنوان الثاني بمبلغ 880,588 م.د وبنسبة 14,09 % حدّ منه تراجع موارد صناديق الخزينة بمبلغ 72,728 م.د وبنسبة 2,44 %.

ولوحظ أنّ نسق نموّ الموارد المحصّلة تجاوز نسق نموّ الناتج الداخلي الخام حيث تطوّرت الموارد المحصّلة بنسبة 8,63 % في سنة 2014 مقابل 7 % في سنة 2013 في حين سجّل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية نموّا بنسبة 7,54 % في سنة 2014 مقابل 4,66 % في سنة 2013.

وتطوّرت حصة الميزانيّة مقارنة بالناتج الداخلي الخام لتبلغ 36,21 % في سنة 2014 مقابل 35,85 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول الموالي الموارد المحصّلة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 :

بالدّينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2014\2013	
	2013	2014	القيمة	النسبة (%)
– المداخيل الجبائية الاعتياديّة	15.044.737.568	18.143.889.144	3.099.151.576	20,60
– المداخيل الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة	1.149.634.077	628.990.520	- 520.643.557	- 45,29
جملة الموارد الجبائية (**نسبة الضغط الجبائي**) (1)	**16.194.371.645** (% 21,55)	**18.772.879.664** (% 23,23)	**2.578.508.019**	**15,92**
– المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	2.662.921.589	1.080.033.416	- 1.582.888.173	- 59,44
– المداخيل غير الاعتيادية	1.375.461.933	497.960.653	- 877.501.280	- 63,80
– المداخيل غير الجبائية الموظفة للحسابات الخاصّة في الخزينة	1.374.651.193	1.938.473.392	563.822.199	41,02
– موارد حسابات أموال المشاركة	461.859.517	345.953.380	- 115.906.137	- 25,10
جملة الموارد غير الجبائية	**5.874.894.232**	**3.862.420.841**	**- 2.012.473.391**	**- 34,26**
الموارد الذاتية (2)	**22.069.265.877**	**22.635.300.505**	**566.034.628**	**2,56**
موارد الاقتراض	**4.874.308.669**	**6.632.397.896**	**1.758.089.227**	**36,07**
جملة موارد ميزانية الدّولة	**26.943.574.546**	**29.267.698.401**	**2.324.123.855**	**8,63**

(1) تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي 2014 و2013 والمقدّرة بالأسعار الجارية على التّوالي بمبلغ 80.816 م.د و75.152 م.د وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

(2) باعتبار الهبات الخارجية.

بلغت الموارد الذاتيّة للميزانيّة باعتبار الهبات الخارجية (360,920 م.د) ما قيمته 22.635,301 م.د وهو ما يمثّل نسبة 77,34 % من جملة موارد الميزانية المحصّلة مقابل 81,91 % في سنة 2013. ومقارنة بالتصرّف السابق بلغت نسبة نموّ هذا الصنف من الموارد 2,56 % مقابل 9,76 % في سنة 2013. ويعزى تراجع نسق نموّ هذه الموارد خلال سنة 2014 إلى تراجع الموارد غير الجبائية بمبلغ 2.012,473 م.د وبنسبة 34,26 % مقابل ارتفاعها بنسبة 6,68 % في سنة 2013.

ورغم النموّ المحقّق في مستوى الموارد الجبائية بما قيمته 2.578,508 م.د ونسبته 15,92 % خلال سنة 2014 مقابل على التوالي 1.595,183 م.د و10,93 % خلال سنة 2013 إلاّ أنّه لم يكن كافيا للمحافظة على نسق نموّ الموارد الذاتيّة.

وعلى غرار السنة السابقة، تطوّرت الموارد الجبائية في سنة 2014 (15,92 % في سنة 2014 مقابل 10,93 في سنة 2013) بنسق فاق نسق نموّ الناتج الداخلي الخامّ بالأسعار الجارية (7,54 % في سنة 2014 مقابل 4,66 % في سنة 2013). وأدّى هذا التباين في نسق النموّ إلى تفـــاقم الضغط الجبائي الذي بلغ 23,23 % مقابـل 21,55 % في سنة 2013 ونسبة 21 % محدّدة بالميزان الاقتصادي لسنة 2014.

وساهمت الموارد الوطنية والبالغة 25.517,782 م.د (دون اعتبار موارد الهبات الخارجية) في تغطية نفقات الميزانية (26.662,181 م.د) بنسبة 95,71 %. وتوزّعت الموارد الوطنية بين الموارد الذاتيّة الصافية (22.274,381 م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (3.243,401 م.د).

ويبرز الجدول الموالي تطوّر حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد ونفقات ميزانية الدّولة خلال الفترة من 2010 إلى 2014:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
– حصّة الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية (%)	90,41	84,85	79,85	81,91	77,34
– نسبة تغطية الموارد الذاتية للنفقات (%)	88,80	87,33	85,62	84,45	84,90

يتبيّن من الجدول أنّ حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد الميزانيّة تراجعت منذ سنة 2011 وذلك باستثناء سنة 2013 لصالح حصّة موارد الاقتراض الذي فاق نسق نموّه (36,07 %) في سنة 2014 نسق نموّ الموارد الذاتيّة (2,56 %). وشهدت نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانيّة في سنة 2014 تحسّنا طفيفا غير أنها لم تبلغ المستوى الذي كانت عليه في سنة 2010.

ولوحظ تواصل توظيف موارد جبائيّة لفائدة بعض حسابات أموال المشاركة وذلك خلافا لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية. وقد تراجع مجموع هذه الموارد الجبائية إلى 1,9 م.د خلال سنة 2014 مقابل 48,4 م.د خلال سنة 2013 و 48,9 م.د خلال سنة 2012 [1].

I– موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل في سنة 2014 ما قيمته 19.090,200 م.د. وارتفعت هذه الموارد إلى 19.223,923 م.د أي بزيادة عن التقديرات بمبلغ 133,723 م.د. ونتج ذلك عن المفعول المزدوج للزيادة في تحصيل المداخيل الجبائية الاعتيادية (+ 257,689 م.د) وللنقص في تحقيق المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية (- 123,966 م.د).

ومكّنت موارد العنوان الأوّل المحصّلة من تغطية جملة نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدّولة (18.514,816 م.د) ومن توفير مبلغ 709,107 م.د لتمويل جانب من نفقات العنوان الثاني.

[1] بوابة وزارة المالية بتاريخ 14 أكتوبر 2014.

ويبرز الجدول التّالي مقابيض العنوان الأوّل في سنة 2014 مقارنة بتقديرات السنة وبمقابيض 2013:

بالدّينار

البنود	التّقديرات النهائيّة 2014	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتّقديرات لسنة 2014		الفارق بين انجازات 2014 وانجازات 2013	
		2013	2014	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأداءات المباشرة الاعتيادية	8.229.000.000	7.118.100.556	8.169.356.305	- 59.643.695	- 0,72	1.051.255.749	14,77
الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية	9.657.200.000	7.926.637.012	9.974.532.839	317.332.839	3,29	2.047.895.827	25,84
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	**17.886.200.000**	**15.044.737.568**	**18.143.889.144**	**257.689.144**	**1,44**	**3.099.151.576**	**20,60**
المداخيل الماليّة الاعتيادية	711.500.000	1.348.638.202	821.834.252	110.334.252	15,51	- 526.803.950	- 39,06
مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية	492.500.000	1.314.283.387	258.199.164	- 234.300.836	- 47,57	- 1.056.084.223	- 80,35
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	**1.204.000.000**	**2.662.921.589**	**1.080.033.416**	**- 123.966.584**	**- 10,30**	**- 1.582.888.173**	**- 59,44**
جملة موارد العنوان الأوّل	**19.090.200.000**	**17.707.659.157**	**19.223.922.560**	**133.722.560**	**0,70**	**1.516.263.403**	**8,56**

شهدت سنة 2014 تطوّر موارد العنوان الأوّل بقيمة 1.516,263 م.د وبنسبة 8,56 % مقابل على التّوالي 2.408,753 م.د و15,74 % في سنة 2013. ونتج هذا التطوّر عن نموّ المداخيل الجبائيّة الاعتيادية (+ 20,60 %) حدّ منه نقص في المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية (- 59,44 %).

وارتفعت حصّة المداخيل الجبائية الاعتياديّة ضمن موارد العنوان الأوّل في سنة 2014 إلى 94,38 % مقابل 84,96 % في سنة 2013.

أوّلا – المداخيل الجبائية الاعتيادية

تمّ ضبط التّقديرات الأوّلية المتعلّقة بالمداخيل الجبائيّة الاعتياديّة ضمن قانون المالية الأصلي بمبلغ 17.081,700 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 804,500 م.د لترتفع بذلك التقديرات النهائيّة إلى 17.886,200 م.د مقابل 15.832,700 م.د في سنة 2013.

وتمّ تحصيل موارد بهذا العنوان بما قدره 18.143,889 م.د في سنة 2014 مقابل 15.044,737 م.د في التصرّف السابق. وتجاوزت الموارد المحصّلة التقديرات النهائية بمبلغ 257,689 م.د وبنسبة 1,44 %. ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّرت المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2014 بمبلغ 3.099,152 م.د وبنسبة 20,60 % مقابل على التوالي 1.487,693 م.د و10,97 % في سنة 2013.

ويعزى تطوّر المداخيل الجبائية أساسا إلى إدراج مداخيل استثنائية بعنوان تحويل فائض صناديق الخزينة ضمن المعاليم غير المباشرة الأخرى (931,743 م.د) وإلى تطوّر مداخيل الأداء على القيمة المضافة (654,486 م.د) واستخلاص مبلغ 250 م.د[1] بعنوان جباية بترولية تعود لسنة 2013 وإلى مردود المساهمة الظرفية الإستثنائية (188,364 م.د) وتطوّر الموارد بعنوان المرتبات والأجور (191,921 م.د).

أ – الأداءات المباشرة الاعتيادية

بلغت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2014 ما قدره 8.229 م.د. وتمّ تحصيل هذه التقديرات في حدود 8.169,356 م.د أي بنقص بقيمة 59,644 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق، شهد هذا البند نموّا بمبلغ 1.051,256 م.د وبنسبة 14,77 % في سنة 2014 مقابل زيادة بمبلغ 1.178,489 م.د وبنسبة 19,84 %.

وتأتت الزيادة في مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2014 من مداخيل التسوية بعنوان الضريبة على الشركات ومداخيل الخصم بعنوان الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين في شكل المرتبات والأجور، فضلا عن المساهمة الظرفية الإستثنائية التي تمّ إقرارها ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

وتطوّرت مداخيل التسوية بعنوان الضريبة على الشركات في سنة 2014 نتيجة نموّ النشاط الإقتصادي للبلاد خلال سنة 2013 بنسبة 2,3 % حيث انعكس هذا النموّ إيجابا على أرباح الشركات بالإضافة إلى تحصيل موارد إضافية بعنوان الضريبة على الشركات البترولية نتيجة استخلاص جباية بترولية بعنوان سنة 2013 في حدود 250 م.د[1].

كما تطوّرت محاصيل الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين نتيجة الترفيع في الأجور وكذلك نتيجة إحداث مواطن شغل جديدة والتي بلغت في سنة 2014 ما عدده 45 ألف[2] موطن شغل.

ونتج نموّ مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2014 عن تطوّر مردود الخصم من المورد والتسوية والتسبقات بما قيمته على التوالي 472,197 م.د و348,294 م.د و42,401 م.د مقـابل 646,221 م.د و471,311 م.د و60,957 م.د في سنة 2013.

---

[1] التقرير نصف سنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى سنة 2014 والصادر عن وزارة المالية في شهر ماي 2015.

[2] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2015.

وتواصل في سنة 2014 تراجع حصّة الخصم من المورد إلى 60,29 % مقابل 62,56 % في سنة 2013 و64,10 % في سنة 2012. كما تراجعت حصة المبالغ المدفوعة على الحساب إلى 10,55 % في سنة 2014 مقابل 11,52 % في سنة 2013. وفي مقابل ذلك، تدعّمت حصّة المداخيل بعنوان التسوية إلى 29,16 % في سنة 2014 مقابل 25,92 % في سنة 2013.

ويعزى تدعّم حصة المداخيل بعنوان التسوية أساسا إلى ارتفاع مداخيل التسوية بعنوان الضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 217,180 م.د والضريبة على الشركات البترولية 103,881 م.د.

ويبيّن الجدول الموالي تطوّر مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2014 ومقارنتها بسنة 2013 :

بالدّينار

البنود	إنجازات 2013		إنجازات 2014		التغيّرات 2014\2013	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
– التسبقات: الخصم من المورد	4.453.314.023	62,56	4.925.510.896	60,29	472.196.873	6,63
– التسبقات: المبالغ المدفوعة على الحساب	819.753.921	11,52	862.154.778	10,55	42.400.857	5,17
– التسوية	1.845.032.612	25,92	2.193.326.942	26,85	348.294.330	18,88
– المساهمة الظرفية الاستثنائية	-	-	188.363.689	2,31	188.363.689	-
جملة الأداءات المباشرة الاعتياديّة	**7.118.100.556**	**100,00**	**8.169.356.305**	**100,00**	**1.051.255.749**	**14,77**

1– التسبقات : الخصم من المورد

حدّدت التقديرات النّهائية للموارد بعنوان الخصم من المورد في سنة 2014 بمبلغ 4.758 م.د وفاقت المداخيل المحقّقة والبالغة 4.925,511 م.د التقديرات بقيمة 167,511 م.د وإنجازات السّنة السّابقة بمبلغ 472,197 م.د وبنسبة 6,63 %.

وترتّبت الزيادة في الموارد المحصّلة مقارنة بالتقديرات عن تحقيق ايرادات إضافيّة بعنوان بعض الفصول يذكر منها خاصّة "التسبقة بعنـــوان الصفقـات العموميّة" (+117,729 م.د) والخصم من المورد بعنوان كلّ من "مداخيل الأموال المنقولة" (+66,682 م.د) و"فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالإدخار لدى البنوك" (+29,297 م.د) و"المكافأة والعمولة والوساطة والأكرية والأجور الظرفية" (+26,978 م.د). وحدّ من هذه الزيادة نقص التحصيل الذي تمّ تسجيله في خصوص بندي الخصم من المورد بعنوان "المرتبات والأجور" (– 60,098 م.د) و"مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية" (– 51,939 م.د).

ومقارنة بإنجازات التصرّف السابق، ترتّبت الزيادة المحققة خلال سنة 2014 (472,197 م.د) أساسا عن تطوّر الموارد المعبّأة بعنوان بعض الفصول يذكر منها خاصّة الخصم من المورد بعنوان "المرتبات والأجور" (+ 191,921 م.د) "والتسبقة بعنوان الصفقات العموميّة" (+98,981 م.د) و"مداخيل الأموال المنقولة" (+58,999 م.د) و"المكافأة والعمولة والوساطة والأكرية والأجور الظرفية" (+45,080 م.د) وكذلك "فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالإدخار لدى البنوك" (+23,383 م.د).

وتبيّن من هيكلة المداخيل بعنوان الخصم من المورد أهمّية الاستخلاصات بعنوان المرتّبات والأجور والتي بلغت حصّتها في سنة 2014 ما نسبته 66,18 % مقابل 68,89 % في سنة 2013.

2- التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

ضبطت التقديرات بعنوان "المبالغ المدفوعة على الحساب" بالنسبة لسنة 2014 بقيمة 789 م.د. وارتفعت المقابيض المنجزة إلى 862,155 م.د في سنة 2014 أي بزيادة بقيمة 42,401 م.د وبنسبة 5,17 % مقابل على التوالي 60,957 م.د و8,03 % في السنة السّابقة.

ويعزى هذا النموّ إلى المفعول المزدوج لارتفاع حجم التسبقات المدفوعة من قبل الشركات غير البترولية (+52,401 م.د) والتسبقات المدفوعة من قبل الأشخاص الطبيعيين بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية (+8,896 م.د) والمدفوعة بعنوان أرباح المهن غير التجارية (+5,908 م.د) ولتراجع التسبقات المدفوعة من قبل الشركات البترولية بمبلغ 24,304 م.د.

3- التّسوية

تجاوزت الموارد المحصّلة عن طريق التسوية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2014 التقديرات النهائية بقيمة 19,691 م.د وبنسبة 0,83 % لتبلغ ما قدره 2.193,327 م.د.

ومقارنة بإنجازات سنة 2013، واصلت المبالغ المعبأة في إطار التسوية في ارتفاعها حيث تطوّرت في سنة 2014 بمبلغ 348,294 م.د وبنسبة 18,88 % مقابل 471,311 م.د و34,31 % في التصرّف السابق. ويعزى هذا النموّ أساسا إلى تطوّر كلّ من الموارد بعنوان الضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 217,180 م.د وبنسبة 177,88 % والضريبة على الشركات البترولية بمبلغ 103,881 م.د وبنسبة 7,57 %.

كما يرجع هذا النموّ إلى تحقيق مداخيل بعنوان أصناف جديدة من الموارد جاءت بها أحكام قانوني الماليّة لسنة 2014 على غرار الموارد بعنوان التصاريح التصحيحية بمبلغ 22,536 م.د.

4- المساهمة الظرفية الاستثنائية

تمّ بموجب الفصول من 28 إلى 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 إحداث مساهمة ظرفية استثنائية لفائدة ميزانيّة الدولة بعنوان سنة 2014. وبلغت التقديرات النهائيّة بعنوانها 320 م.د تمّ انجازها في حدود 188,364 م.د أي بتحصيل بنسبة 58,86 %.

وتوزعت المساهمة الظرفية الإستثنائية حسب البنود كما يلي:

بالدينار

بنود المساهمة الظرفية	الموارد المحصّلة
- الأجور والمرتبات	16.925.793
- الشركات غير البترولية	90.106.139
- الشركات البترولية	57.237.632
- الأشخاص الطبيعيون	23.391.134
- مساهمات استثنائية ظرفية أخرى	702.991
المجموع	188.363.689

ب- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية

حدّدت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية بما قيمته 9.657,200 م.د في سنة 2014. وتمّ تحصيلها بنسبة 103,29 % مقابل 94,30 % في التصرّف السابق. وارتفعت الموارد المحصّلة في سنة 2014 بمبلغ 2.047,896 م.د وبنسبة 25,84 % مقابل زيادة بمبلغ 309,205 م.د وبنسبة 4,06 % في سنة 2013.

وتبعا لهذا النموّ تدعّمت حصّة الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية ضمن المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة حيث مثّلت في سنة 2014 ما نسبته 54,97 % مقابل 52,69 % في سنة 2013.

ويعود تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة في سنة 2014 إلى ارتفاع مختلف البنود المكوّنة لهذا الصنف من الأداءات وخاصّة بند المعاليم الأخرى (964,680 م.د) والأداء على القيمة المضافة (654,486 م.د) والمعلوم على الاستهلاك (194,888 م.د) وهي أداءات ومعاليم تأثرت ايجابيا بالنموّ الاقتصادي الذي سجّل في سنة 2013 (2,3 %).

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية وهيكلتها في سنتي 2013 و2014 :

بالدّينار

القيمة	2013		2014		التغيّرات 2013\2014	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
– المعاليم الديوانيّة	728.864.615	9,19	825.346.887	8,27	96.482.272	13,24
– الأداء على القيمة المضافة	4.452.021.762	56,17	5.106.508.036	51,20	654.486.274	14,70
– المعلوم على الاستهلاك	1.655.994.247	20,89	1.850.882.091	18,56	194.887.844	11,77
– المعاليم على العقود والمعاملات (التسجيل)	715.870.235	9,03	840.446.863	8,43	124.576.628	17,40
– المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى	235.106.458	2,97	247.889.677	2,49	12.783.219	5,44
– المعاليم "الأخرى"	138.779.695	1,75	1.103.459.285	11,06	964.679.590	695,12
الجملة	**7.926.637.012**	**100,00**	**9.974.532.839**	**100,00**	**2.047.895.827**	**25,84**

يلاحظ من خلال الجدول أهمية التطوّر الذي شهدته الموارد بعنوان المعاليم الأخرى بمبلغ 964,680 م.د. ويعود هذا التطوّر إلى الموارد المستخلصة بعنوان فائض مداخيل صناديق الخزينة على نفقاتها بمبلغ 931,743 م.د مع الإشارة إلى أنّه تمّ ضبط تقديرات نهائية في شأن هذه التحويلات بمبلغ 828,200 م.د.

وخصّت هذه التحويلات أربعة وعشرين حسابا خاصّا في الخزينة بمبلغ جملي قدره 831,743 م.د. وتعلّقت أهمّ المبالغ بصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (210 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال (137,520 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (86,883 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (82,067 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (80,750 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (72,170 م.د).

كما شملت هذه التحويلات مبلغ 100 م.د تعلّق بحساب أموال المشاركة المسمّى "حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامّة للديوانة" لفائدة موارد ميزانيّة الدّولة وذلك طبقا للفصل 15 من قانون الماليّة الأصلي لسنة 2014.

ويعتبر التضمين المحاسبي لهذه الموارد مخالفا لطبيعتها باعتبارها لا تمثّل موردا متأت من الأداءات والمعاليم الإعتيادية للدّولة وباعتبار أنّ الموارد المتأتية من تحويلات صناديق الخزينة هي موارد ذات صبغة ظرفية واستثنائية لا تكتسي الطابع الإعتيادي.

ومن شأن هذا الإدراج غير الملائم أن يؤثّر على شفافية المعطيات المتعلّقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة المعطيات المتعلّقة بتحصيل الموارد وبتطوّر مختلف أصناف موارد ميزانيّة الدّولة.

وتتّجه الملاحظة أنّ المبالغ المدرجة بميزانية الدّولة بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تمّ إرجاعها بعنوان فائض الأداءات والمعاليم وكذلك مبالغ الإمتيازات الجبائية الممنوحة علما بأنّ قباض المالية قاموا في سنة 2014 بإرجاع مبلغ 307,200 م.د بعنوان الأداء على القيمة المضافة. كما انتفع المطالبون بالأداء بامتيازات جبائية بعنوان توقيف الأداء على القيمة المضافة دون اعتبار التوريد خلال سنة 2014 بمبلغ 697,700 م.د مقابل 719,600 م.د تمّ منحها في سنة 2013 [1].

1- المعاليم الديوانيّة

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2014 بعنوان المعاليم الديوانيّة بقيمة 880 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 825,347 م.د مقابل 728,865 م.د في سنة 2013. وشهدت هذه المعاليم تطوّرا مقارنة بسنة 2013 بمبلغ 96,482 م.د وبنسبة 13,24 % مقابل على التّوالي 13,412 م.د و1,87 % في سنة 2013. ونتج هذا التطوّر عن المفعول المزدوج لتطوّر أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد بمبلغ 62,490 م.د والمعاليم الديوانية عند التوريد بمبلغ 36,435 م.د ولتراجع محاصيل أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير بمبلغ 2,443 م.د.

ويعود نموّ موارد أتاوة الخدمات الديوانية بعنوان التوريد إلى مفعول الأحكام الجديدة التي جاء بها الفصل 16 من قانون المالية الأصلي لسنة 2014 والتي تمّ بموجبها تحويل كامل مردود هذه الأتاوة إلى ميزانيّة الدّولة، بعد أن كان يقتصر على تحويل جزء منها فحسب، وتحيين مقدارها بالنسبة إلى التصاريح الديوانية لعمليات العبور البرّي للبضائع لتصبح 100 دينار عن كلّ تصريح ديواني.

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة بين سنتي 2013 و2014 :

بالدّينار

البنود	2013	2014	التغيّرات 2014\2013	
			القيمة	النسبة (%)
- المعاليم الديوانية عند التوريد	598.691.789	635.127.123	36.435.334	6,09
- أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	119.548.731	182.038.957	62.490.226	52,27
- أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير	10.624.095	8.180.807	- 2.443.288	- 23,00
جملة المعاليم الديوانيّة	**728.864.615**	**825.346.887**	**96.482.272**	**13,24**

2

(1) تقرير نشاط الإدارة العامة للأداءات لسنة 2014.

2- الأداء على القيمة المضافة

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2014 بعنوان الأداء على القيمة المضافة 4.822 م.د. وارتفعت قيمة الإنجازات إلى 5.106,508 م.د متجاوزة التقديرات النهائيّة بمبلغ 284,508 م.د وبنسبة 5,90 %. وساهم في هذه الزيادة أساسا مردود كلّ من الأداء بالنّظام الداخلي (+ 172,055 م.د) والأداء بنظام التوريد (+ 112,435 م.د).

ومقارنة بإنجازات سنة 2013، شهد مردود الأداء على القيمة المضافة في سنة 2014 نموّا ملحوظا بنسبة 14,70 % مقابل 1,74 % في التصرّف السابق. ونتج هذا النموّ أساسا عن تطوّر كلّ من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد دون اعتبار التبغ والسيارات بقيمة 225,105 م.د وبنسبة 10,99 % والأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بعنوان نشاطات أخرى بمبلغ 210,435 م.د وبنسبة 41,27 %. وحافظ الأداء بنظام التوريد على تقدّمه ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة بالرغم من تراجع حصّته إلى 52,02 % مقابل 54,24 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطوّر المداخيل بعنوانه في سنتي 2013 و2014 :

بالدّينار

البنود	2013		2014		التغيّرات 2014\2013	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
– الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2.037.379.395	45,76	2.450.055.015	47,98	412.675.620	20,26
– الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2.414.642.366	54,24	2.656.453.021	52,02	241.810.655	10,01
الجملة	**4.452.021.761**	**100,00**	**5.106.508.036**	**100,00**	**654.486.275**	**14,70**

3- المعلوم على الاستهلاك

ضبط قانون المالية لسنة 2014 التقديرات النهائية بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 1.734 م.د. وبلغت الموارد المحصلة 1.850,882 م.د مقابل 1.655,994 م.د أي بتطوّر قيمته 194,888 م.د ونسبته 11,77 % مقابل على التوالي 58,424 م.د و3,66 % في التصرّف السابق. وشهدت المداخيل بعنوان مختلف بنود المعلوم على الاستهلاك نموّا تراوحت نسبته بين 4,15 % و17,85 %.

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2013 و2014 :

بالدّينار

البنود	2013	2014	التغيّرات 2013/2014	
			القيمة	النسبة %
– معلوم الاستهلاك على البنزين والزيوت	257.810.760	278.948.088	21.137.328	8,20
– معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد	350.430.781	407.453.289	57.022.508	16,27
– الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد	356.317.117	419.919.264	63.602.147	17,85
– معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية	262.506.660	297.843.412	35.336.752	13,46
– معلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة	428.928.929	446.718.038	17.789.109	4,15
الجملة	**1.655.994.247**	**1.850.882.091**	**194.887.844**	**11,77**

4- المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى

تعلّقت المعاليم غير المباشرة الإعتيادية الأخرى ببنود "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى" و"المعاليم الأخرى". وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان ما قيمته 2.191,796 م.د وهو ما يمثّل نسبة 21,97 % من جملة الأداءات والمعاليم غير المباشرة.

وحدّدت التقديرات النهائيّة بعنوان المعاليم على العقود والمنقولات بمبلغ 832 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 840,447 م.د في سنة 2014 أي بزيادة بمبلغ 124,577 م.د وبنسبة 17,40 % مقارنة بسنة 2013. وساهمت في هذه الزيادة الأحكام الجديدة التي جاء بها قانون المالية التكميلي في فصله 35 والتي رفّعت في معاليم الطابع الجبائي لبعض الكتابات والوثائق الإدارية وأحدثت معاليم جديدة على غرار معلوم بمبلغ 30 دينارا بمناسبة مغادرة البلاد التونسية لكلّ شخص غير مقيم مهما كانت جنسيته باستثناء التونسيين المقيمين بالخارج ويستوجب عند مغادرة البلاد التونسية.

أمّا في خصوص المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى، فإنّه لم يتمّ تعبئة كل الموارد المتوقعة بعنوانها حيث كان الإنجاز في حدود 69,44 % وبمبلغ 247,890 م.د. وتطوّرت هذه المعاليم بمبلغ 12,784 م.د وبنسبة 5,44 % في سنة 2014 مقابل على التوالي 10,608 م.د و4,73 % في التصرّف السّابق.

وبالنسبة إلى بند "المعاليم الأخرى"، بلغت في سنة 2014 التقديرات الأولية 954,700 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 1.032,200 م.د. وشمل هذا الترفيع أساسا تحويلات من الحسابات الخاصّة في الخزينة بقيمة 109,500 م.د وفصل "معاليم تخصّ بعض المنتوجات والخدمات" من 67 م.د إلى 142 م.د حدّ منه التخفيض في تقديرات فصل "خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائية" من 167 م.د إلى 60 م.د.

وتمّ تحقيق التقديرات النهائية المتعلّقة ببند "المعاليم الأخرى" إلى غاية 1.103,459 م.د أي بزيادة قدرها 71,259 م.د ونسبتها 6,90 %.

وتطوّرت المداخيل بهذا العنوان بمبلغ 964,680 م.د وبنسبة 695,12 % مقارنة بالتصرّف السّابق، مقابل زيادة بمبلغ 48,010 م.د وبنسبة 52,89 % في سنة 2013. ونتج هذا التطوّر أساسا عن تحقيق مداخيل بعنوان تحويل فائض مداخيل صناديق الخزينة بقيمة 931,743 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التقديرات قانون المالية التكميلي بخصوص هذا البند تميزت بنقص في دقّتها حيث تجاوزت الموارد المحصّلة بعنوان تحويل "فائض مداخيل صناديق الخزينة" التقديرات النهائية (828,200 م.د) بمبلغ 103,543 م.د وبنسبة 12,50 %. كما تجاوزت الموارد المحصلة بعنوان فصل "خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائية" التقديرات النهائية بمبلغ 90,500 م.د وبنسبة 150,83%.

ثانيا– المداخيل غير الجبائية الاعتيادية

حدّد قانون المالية لسنة 2014 التقديرات بعنوان المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية بمبلغ 1.938,500 م.د ثمّ تمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 1.204 م.د أي بنقص بمبلغ 734,500 م.د شمل أساسا مداخيل بيع الأملاك المصادرة بمبلغ 700 م.د وتحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 35 م.د. ومثّلت الإنجازات (1.080,033 م.د) ما نسبته 89,70 % من التقديرات النهائية.

وتراجعت الموارد المحصّلة في سنة 2014 مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق (2.662,922 م.د) بمبلغ 1.582,889 م.د وبنسبة 59,44 % مقابل زيادة بمبلغ 921,059 م.د وبنسبة 52,88 % في سنة 2013. وترتّب ذلك عن تدنّي المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 526,804 م.د وبنسبة 39,06 % ومداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية بمبلغ 1.056,084 م.د وبنسبة 80,35 %.

أ – المداخيل الماليّة الاعتيادية

اقتصرت في سنة 2014 التقديرات النهائية للمداخيل الماليّة الاعتيادية على مبلغ 711,500 م.د مقابل 1.985 م.د في سنة 2013 أي بنقص بلغ 1.273,500 م.د. ونتج هذا النقص أساسا عن نقص في تقديرات تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 633,500 م.د. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ في سنة 2013 إدراج تقديرات بعنوان تحويل أرصدة بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 636 م.د.

وبلغت الإنجـازات بعنوان المداخيـل المالية الاعتيـادية خلال سنة 2014 ما قيمته 821,834 م.د مقابل 1.348,638 م.د في سنة 2013. وتجاوزت هذه الإنجازات التقديرات بمبلغ 110,334 م.د أي بتحصيل بنسبة 115,51 %. ومقارنة بالتصرّف السابق، شهدت المداخيل الماليّة الاعتيادية في سنة 2014 تراجعا قيمته 526,804 م.د ونسبته 39,06 %.

ويعزى هذا التراجع أساسا إلى نقص في مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 534,186 م.د وبنسبة 47,81 % وفي دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الإجتماعي بمبلغ 39,050 م.د وبنسبة 36,75 % حدّ منه ارتفاع المداخيل بعنوان الخطايا والعقوبات المالية ومبالغ أخرى راجعة للدّولة بمبلغ 29,975 م.د وبنسبة 41 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المداخيل الماليّة الاعتيادية خلال سنتي 2013 و2014:

بالدّينار

البنود	المداخيل		التغيّرات 2014\2013	
	2013	2014	القيمة	النسبة (%)
- تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة	1.117.415.916	583.230.334	- 534.185.582	- 47,81
- الخطايا والعقوبات الماليّة ومبالغ أخرى راجعة للدولة	73.101.496	103.076.291	29.974.795	41,00
- استخلاص فوائد القروض	22.850.149	28.710.074	5.859.925	25,65
- دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي	106.250.000	67.200.000	- 39.050.000	- 36,75
- مداخيل مختلفة	29.020.641	39.617.553	10.596.912	36,52
جملة المداخيل المالية الاعتيادية	**1.348.638.202**	**821.834.252**	**- 526.803.950**	**- 39,06**

وتراجعت حصّة المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة من جملة المداخيل المالية الاعتيادية لتبلغ 70,97 % مقابل 82,86 % في سنة 2013 و75,21 % في سنة 2012.

ويبرز الجدول التالي توزيع وتطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنتي 2013 و2014:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2014\2013	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
- حصص مرابيح البنك المركزي التّونسي	190.600.000	176.800.000	- 13.800.000	- 7,24
- فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية	19.000.000	40.100.000	21.100.000	111,05
- حصص مرابيح الشركات غير البترولية	761.917.534	272.634.700	- 489.282.834	- 64,22
- حصص مرابيح المنشآت البترولية	98.484.497	13.898.404	- 84.586.093	- 85,89
- المرابيح الأخرى للخزينة	47.413.885	79.797.230	32.383.345	68,30
الجملة	**1.117.415.916**	**583.230.334**	**- 534.185.582**	**47,81**

وترتّب النقص في موارد الميزانيّة بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2014 أساسا عن النقص في المحاصيل بعنوان أرباح الشركات غير البترولية (- 489,283 م.د) نتيجة تراجع نتائج أغلب المنشآت العمومية وخاصّة شركة فسفاط قفصة[1] وعن النقص في حصص مرابيح المنشآت البترولية (- 84,586 م.د) حدّ منه ارتفاع بعنوان المرابيح الأخرى للخزينة (+ 32,383 م.د).

ب – مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية لسنة 2014 بمبلغ 492,500 م.د. وبلغت الانجازات 258,199 م.د ممثّلة بذلك ما نسبته 52,43 % من التقديرات. ويرجع ذلك أساسا إلى النقص الحاصل بعنوان مداخيل بيع الأملاك المصادرة التي اقتصرت على مبلغ 92 م.د مقابل تقديرات بمبلغ 300 م.د.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تراجعت مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية بمبلغ 1.056,084 م.د وبنسبة 80,35 % في سنة 2014 مقابل ارتفاع بمبلغ 649,506 م.د وبنسبة 97,70 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول التالي تطوّر مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية خلال سنتي 2013 و2014:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة (%)
– معاليم عبور الغاز	109.715.378	121.496.582	11.781.204	10,74
– مداخيل الغابات	10.858.513	10.355.580	- 502.933	- 4,63
– بيع العقارات التابعة لأملاك الدولة	3.034.477	3.523.479	489.002	16,11
– مداخيل بيع الأملاك المصادرة	524.000.000	92.000.000	- 432.000.000	- 82,44
– مداخيل الأكرية	18.265.091	20.376.804	2.111.713	11,56
– مداخيل متأتية من حسابات أموال المشاركة الملغاة	636.000.000	_	- 636.000.000	- 100,00
– مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية أخرى	12.409.928	10.446.719	- 1.963.209	- 15,82
الجملة	**1.314.283.387**	**258.199.164**	**- 1.056.084.223**	**- 80,35**

ويعزى تراجع مداخيل أملاك الدّولة الإعتيادية إلى نقص في مداخيل بيع الأملاك المصادرة بمبلغ 432 م.د وبنسبة 82,44 %. وتجدر الإشارة إلى أنّ مداخيل أملاك الدّولة الإعتيادية تضمّنت في سنة 2013 مبلغ 636 م.د بعنوان خصم من فوائض بعض صناديق الخزينة.

(1) التقرير نصف سنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى سنة 2014 والصادر عن وزارة المالية في شهر ماي 2015.

II– موارد العنوان الثاني

بلغت التقديرات الأولية لموارد العنوان الثاني للميزانيّة في سنة 2014 ما قيمته 8.052 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 7.592 م.د. وباعتبار الترفيع في التقديرات المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 78,485 م.د[1] ترتفع التقديرات النهائيّة إلى 7.670,485 م.د في سنة 2014 مقابل 7.446,327 م.د في التصرّف السّابق مسّجلة نموّا بمبلغ 224,158 م.د وبنسبة 3,01 % مقابل على التوالي 210,828 م.د و2,91 % في سنة 2013.

وارتفعت الموارد التي تمّت تعبئتها في سنة 2014 إلى 7.130,359 م.د وهو ما يمثّل نسبة تحصيل في حدود 92,96 % مقابل على التوالي 6.249,771 م.د و83,93 % في التصرّف السابق.

وبلغ النقص في تحصيل التقديرات النهائية ما قيمته 540,126 م.د نتيجة المفعول المزدوج لنقص في تحصيل موارد الاقتراض (- 640,087 م.د) ولزيادة في تحصيل المداخيل غير الإعتيادية (+ 99,961 م.د).

ولوحظ أنّ التقديرات بعنوان موارد الاقتراض مثّلت ما حصّته 94,81 % من جملة تقديرات موارد العنوان الثاني في سنة 2014 مقابل 80,75 % في التصرّف السّابق. وارتفعت حصّة الموارد المحصّلة بهذا العنوان إلى ما نسبته 93,02 % من جملة الموارد للعنوان الثاني من الميزانية مقابل 77,99 % في التصرّف السابق.

وعلى صعيد آخر شهدت موارد العنوان الثاني المحصّلة في سنة 2014 نموّا قدره 880,588 م.د ونسبته 14,09 % مقابل نقص قيمته 703,996 م.د ونسبته 10,12 % في التصرّف السابق. وترتّب هذا النموّ عن تطوّر موارد الاقتراض بما قيمته 1.758,089 م.د ونسبته 36,07 % حدّ منه تراجع المداخيل غير الإعتيادية بمبلغ 877,501 م.د وبنسبة 63,80 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني في سنة 2014 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات التصرّف السّابق:

(1) قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 15 فيفري 2016 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2014.

بالدّينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات	الفارق بين الانجازات 2013/2014	
	2014	2013	2014	والتقديرات لسنة 2014	القيمة	النسبة %
المداخيل غير الاعتيادية	**398.000.000**	**1.375.461.933**	**497.960.653**	**99.960.653**	**877.501.280 –**	**63,80 –**
مداخيل استرجاع أصل القروض	100.000.000	119.348.084	132.789.945	32.789.945	13.441.861	11,26
مداخيل غير اعتيادية أخرى	298.000.000	1.256.113.849	365.170.708	67.170.708 –	890.943.141 –	70,93 –
موارد الاقتراض	**7.272.485.426**	**4.874.308.669**	**6.632.397.896**	**640.087.530 –**	**1.758.089.227**	**36,07**
موارد الاقتراض الداخلي	3.000.000.000	1.759.211.064	3.243.401.036	243.401.036	1.484.189.972	84,37
موارد الاقتراض الخارجي غير الموظفة	3.755.215.000	2.760.810.890	3.008.236.434	746.978.565	247.425.544	8,96
موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة [1]	517.270.426	354.286.715	380.760.426	136.510.300 –	26.473.711	7,47
جملة موارد العنوان الثاني	**7.670.485.426**	**6.249.770.602**	**7.130.358.549**	**540.126.877 –**	**880.587.947**	**14,09**

أوّلا– المداخيل غير الاعتيادية

بلغت التقديرات النهائيّة بعنوان المداخيل غير الاعتيادية 398 م.د في سنة 2014 وكانت الإنجازت في حدود 497,961 م.د. وتجاوزت المبالغ المحصّلة التقديرات بما قيمته 99,961 م.د ونسبته 25,12 %. وتراجعت الموارد المحصلة في سنة 2014 مقارنة بالموارد المحصلة في سنة 2013 بمبلغ 877,501 م.د وبنسبة 63,80 % مقابل زيادة قدرها 503,562 م.د ونسبتها 26,80 % في التصرّف السّابق.

أ – مداخيل استرجاع أصل القروض

ضبطت التقديـرات بعنوان مداخيل استرجاع أصل القروض في حـدود 100 م.د. وبلغت الموارد المحصلة 132,790 م.د أي بزيادة قدرها 32,790 م.د ونسبتها 32,79 %. ومقارنة بالتصرّف السّابق، شهدت هذه المداخيل نموّا بمبلغ 13,442 م.د وبنسبة 11,26 % في سنة 2014 مقابل تقلّص بمبلغ 21,839 م.د وبنسبة 15,47 % في سنة 2013.

وعلى غرار السنوات السّابقة، تأتّت هذه الموارد أساسا من مداخيل استرجاع القروض الخارجية المعاد إقراضها والتي بلغت 125,002 م.د. ورغم الزيادة المحققة في خصوص هذا الفصل فإنّ حصته من مداخيل استرجاع أصل القروض تراجعت من 99,28 % في سنة 2013 إلى 94,14 % في سنة 2014 وذلك لفائدة حصّة مداخيل استرجاع قروض العنوان الثاني التي تطوّرت من 0,72 % إلى 5,86 % بين سنتي 2013 و2014.

[1] باعتبار الترفيع فيها بقرار وزير الماليّة بمبلغ 78,485 م.د.

ويلاحظ تواصل عدم تضمين الحساب العامّ للسنة المالية وحساب تصرّف أمين المال العامّ لسنة 2014 المعطيات الخاصّة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات والمنشآت العموميّة المنتفعة بالقروض التي تمّت إعادة إسنادها ممّا حال دون متابعة وضعيتها من حيث مدى التزام تلك المؤسسات بجداول خلاصها.

ب – مداخيل غير اعتيادية أخرى

تأتّت الموارد المحصّلة بعنوان مداخيل غير اعتياديّة أخرى (365,171 م.د) في سنة 2014 من مداخيل الهبات (360,920 م.د) ومداخيل التخصيص (4,251 م.د).

وتراجعت المداخيل غير الإعتيادية الأخرى بمبلغ 890,843 م.د وبنسبة 70,93 %. ويعزى هذا التراجع الهامّ إلى تدنّي مداخيل التخصيص بمبلغ 1.066,151 م.د وبنسبة 99,60 %. ويجدر التذكير بأنّ مداخيل التخصيص تأتّت في سنة 2013 أساسا من تحويل مبلغ 1.000 م.د من الرصيد المتبقي لدى البنك المركزي التونسي بعنوان بيع حصّة من رأس مال شركة "اتّصالات تونس".

وحدّ من تراجع المداخيل غير الإعتيادية الأخرى ارتفاع الموارد المحصلة بعنوان الهبات بمبلغ 175,208 م.د وبنسبة 94,34 % لتبلغ 360,920 م.دفي سنة 2014. وتوزّعت الهبات المحصّلة في سنة 2014 بين هبة تركية لدعم الميزانية بمبلغ 232,221 م.د وهبة جزائرية بمبلغ 84,435 م.د وهبة المفوضية الأوروبية لبرنامج دعم التصرّف في الميزانية حسب الأهداف بمبلغ 44,264 م.د.

ثانيا– موارد الاقتراض

ضبطت التقديرات الأوّلية بعنوان موارد الاقتراض بمبلغ 7.738 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي التخفيض فيها بمبلغ 544 م.د. وشمل التخفيض موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 1.044 م.د حدّ منه الترفيع في تقديرات موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 500 م.د.

وبلغت التقديرات النهائية لموارد الاقتراض في سنة 2014، باعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 78,485 م.د، ما قيمته 7.272,485 م.د مقابل 6.013,227 م.د في التصرّف السّابق أي بزيادة قدرها 1.259,258 م.د ونسبتها 20,94 %. وتمّ تعبئة موارد الاقتراض إلى غاية 6.632,398 م.د أي بنسبة 91,20 %.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّرت موارد الاقتراض بمبلغ 1.758,089 م.د وبنسبة 36,07 %. وارتفعت حصّتها من جملة موارد العنوان الأوّل والثاني من ميزانية الدّولة إلى 25,17 % في سنة 2014 مقابل 20,34 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر حصّة موارد الاقتراض من جملة موارد الميزانية خلال الفترة 2010– 2014:

م.د

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
– موارد الإقتراض	1.669,192	3.206,907	5.074,743	4.874,309	6.632,398
– موارد الميزانية	17.410,402	21.175,153	25.181,142	26.943,575	29.267,698
حصة موارد الإقتراض من موارد الميزانية (%)	9,59	15,14	20,15	18,09	22,66

ومثّل التداين الكلّي للدّولة (تداين داخلي وخارجي) ما نسبته 50,9 %[1] من النـاتج المحلي الإجمالي مقابـل 46,6 % في سنة 2013 و44,5 % في سنة 2012 %[2] و49,1 % متوقعة بالميزان الاقتصادي لسنة 2014.

وتوزّعت موارد الاقتراض المحققة في سنة 2014 بين موارد الاقتراض الداخلي (48,90 %) وموارد الاقتراض الخارجي (51,10 %).

أ – موارد الاقتراض الداخلي

ضبطت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2014 بعنوان موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 2.500 م.د. وتمّت مراجعة هذه التقديرات لتضبط نهائيا بموجب قانون المالية التكميلي في حدود 3.000 م.د. وتوزعت هذه التقديرات بين 160 م.د بعنوان رقاع خزينة ذات 52 أسبوع و1.840 م.د بعنوان رقاع خزينة قابلة للتنظير و500 م.د بعنوان رقاع خزينة قابلة للتداول و500 م.د بعنوان اكتتاب وطني[3].

وعلى صعيد الإنجاز، تمّ تحصيل موارد بمبلغ 3.243,401 م.د أي بزيادة مقارنة بالتقديرات بمبلغ 243,401 م.د وبنسبة 8,11 %. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن تحصيل موارد إضافية بعنوان الاكتتاب الوطني بقيمة 459,414 م.د حدّ منها النقص في تحصيل تقديرات موارد رقاع الخزينة بمبلغ 216,012 م.د وذلك أساسا نتيجة عدم إصدار رقاع الخزينة غير قابلة للتداول والتي تمّ ضبط تقديرات في شأنها بمبلغ 500 م.د.

(1) التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2014.

(3) التقرير نصف سنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى سنة 2014 والصادر عن وزارة المالية في شهر ماي 2015.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّرت موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 1.484,190 م.د وبنسبة 84,37 % في سنة 2014. ويعزى هذا التطوّر أساسا إلى الموارد المحصّلة بعنوان الاكتتاب الوطني بمبلغ 959,414 م.د والزيادة في موارد رقاع الخزينة بقيمة 524,776 م.د وبنسبة 29,83 %. ونتجت الزيادة في موارد رقاع الخزينة عن ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة القابـلة للتنظير بمبلغ 493,013 م.د **و**بنسبة 31,24 % وارتفاع إصدارات رقــاع الخزينة ذات 52 أسبوعا بمبلغ 30,240 م.د وبنسبة 18,30 %.

وعلى غرار السنوات السابقة، تواصلت أهمية اللّجوء إلى رقاع الخزينة القابلة للتنظير والتي مثّلت حصّتها خلال السنوات من 2012 إلى 2014 على التوالي 78,07 % و89,72 % و90,69 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي في سنة 2014 مقارنة بالتصرّف السّابق:

بالدّينار

البنـود	2013		2014		التغيّرات 2013/2014	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
– رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	165.260.000	9,39	195.500.000	8,56	30.240.000	18,30
– رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة	15.602.178	0,89	17.124.938	0,75	1.522.760	9,76
– رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1.578.348.886	89,72	2.071.362.576	90,69	493.013.690	31,24
مجموع موارد رقاع الخزينة	**1.759.211.064**	**100,00**	**2.283.987.514**	**70,42**	**524.776.450**	**29,83**
– قرض الإكتتاب الوطني	–	–	959.413.522	29,58	959.413.522	–
جملة موارد الإقتراض الداخلي	**1.759.211.064**	**100,00**	**3.243.401.036**	**100,00**	**1.484.189.972**	**84,37**

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتمّ اللّجوء خلال سنة 2014 إلى استعمال موارد الإيداعات بالخزينة العامّة للبلاد التونسية على غرار السنوات السابقة.

وبلغ رصيد هذه الإيداعات في نهاية سنة 2014 ما قيمته 6.805,810 م.د[1] مقابل 6.109,956 م.د في التصرّف السابق. وسجّل الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي التونسي في نهاية سنة 2014 فائضا في المبالغ المودعة به قدره 614,898 م.د. وبلغت بالتالي الإيداعات الصافية ما قيمته 6.190,912 م.د في نهاية السنة المعنية.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل الإيداعات بالخزينة العامّة في سنتي 2013 و2014:

[1] كتاب الدّين العمومي لسنة 2014.

م.د

الموارد	المبلغ في موفّى سنة **2013**	المبلغ في موفى سنة **2014**
– صندوق الادخار الوطني التونسي	3.542,767	3.830,055
– الحسابات الجارية للبريد (دون اعتبار حسابات المحاسبين العموميين)	1.228,418	1.249,696
– حسابات ن مكرر	1.338,771	1.726,059
الجملة	**6.109,956**	**6.805,810**

وبلغ الدين العمومي الدّاخلي الباقي للتسديد باعتبار الإيداعات المتوفرة لدى الخزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 ما جملته 16.386,678 م.د[1] وهو ما يمثّل 19,86 % من الناتج الداخلي الخام للسنة المعنية مقابل 15.022,078 م.د ونسبة 19,71 % في نهاية سنة 2013.

وتوزعت هذه الديون بين ديون قصيرة المدى تمثّلت في الإيداعات بالخزينة العامّة للبلاد التونسية بمبلغ صاف قدره 6.190,912 م.د[2] وديون متوسطة وطويلة المدى بمبلغ جملي قدره 9.970,921 م.د تمثّلت في رقاع الخزينة والقرض الوطني لسنة 2014 وقروض داخلية أخرى وتكفّل الدّولة بديون المنشآت العموميّة لدى البنوك وضمان الدّولة بقيمة 224,846 م.د.

وبلغت التسديدات بعنوان خدمة الدّين العمومي الداخلي أصلا وفائدة 3.287,557 م.د في حين بلغت الموارد المحصّلة بعنوان الاقتراض الدّاخلي 3.243,402 م.د. وهو ما يعني أنّ موارد الميزانية من الاقتراض الداخلي خصّصت كليّا لتغطية نفقات خدمة الدّين العمومي الدّاخلي.

ب – موارد الاقتراض الخارجي

ضبط قانون المالية الأصلي موارد الاقتراض الخارجي (الموظفة وغير الموظفة) بمبلغ 5.238 م.د لتنخفض بموجب قانون المالية التكميلي إلى 4.194 م.د. وباعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بقيمة 78,485 م.د، بلغت التقديرات النهائيّة 4.272,485 م.د. وبلغت الموارد المعبّأة 3.388,997 م.د أي بنقص قدره 883,488 م.د ونسبته 20,68 %. ومقارنة بإنجازات التصرّف السّابق (3.115,097 م.د)، سجّلت هذه الموارد زيادة قدرها 273,900 م.د ونسبتها 8,79 %.

---

[1] كتاب الدّين العمومي لسنة 2014.

[2] بعد خصم فائض الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي بمبلغ 614,898 م.د.

وبلغت الموارد المحصّلة بعنوان الاقتراض الخارجي غير الموظّف ما قيمته 3.008,236 م.د. وتأتّت من قروض من صندوق النقد الدّولي (933,731 م.د) ومن السوق الماليّة العالميّة (853,596 م.د) ومن السوق الماليّة اليابانية SAMURAI (643,533 م.د) ومن البنك الدّولي للإنشاء والتعمير (415,676 م.د) ومن الجزائر (161,700 م.د).

وارتفعت التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي الموظّفة إلى 526,435 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 438,785 م.د. وباعتبار الترفيع في هذه التقديرات بقيمة 78,485 م.د تكون التقديرات النهائية في حدود 517,270 م.د. ولم تتجاوز الإنجازات ما قيمته 380,760 م.د مسجّلة نقصا بمبلغ 136,510 م.د وبنسبة 26,39 % مقارنة بالتقديرات النهائية و27,67 % مقارنة بالتقديرات الأوليّة.

وبلغت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية إلى موفى سنة 2014 ما نسبته 80,55 % مقابل 83,49 % في التصرّف السابق وذلك كما يتبيّن من الجدول الموالي:

م.د

أصناف القروض	التعهّدات	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)
– القروض الثنائية	12.816,648	9.533,864	74,39
– القروض متعدّدة الأطراف	21.805,589	16.602,491	76,14
– السوق المالية العالمية	8.695,884	8.695,884	100,00
– قروض المزودين	326,733	323,008	98,86
المجموع العامّ	**43.644,854**	**35.155,247**	**80,55**

وبلغت الدفوعات بعنوان القروض الخارجية أصلا وفائدة خلال سنة 2014 ما مجموعه 1.614,528 م.د. وهو ما يمثّل نسبة 53,67 % من جملة موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّف.

III – الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2014 بعنوان مقابيض صناديق الخزينة بما قدره 890,877 م.د. وبلغت الإنجازات 2.913,417 م.د مقابل 2.986,145 م.د في التصرّف السّابق مسجّلة بذلك تدنّ قدره 72,728 م.د ونسبته 2,44 %. وتوزعت هذه المداخيل بنسبة 88,13 % على الحسابات الخاصة في الخزينة وبنسبة 11,87 % على حسابات أموال المشاركة.

وباعتبار كلّ من المبلغ الجملي الذي تمّ خصمه من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة (831,743 م.د) والمبلغ الذي تمّ خصمه من فوائض حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (100 م.د) لفائدة موارد العنوان الأوّل لميزانية الدّولة، يبلغ مجموع موارد صناديق الخزينة 3.845,160 م.د.

أوّلا – موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2014 تقديرات موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 952,800 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 842,800 م.د. وتمّت تعبئة موارد بقيمة 2.567,464 م.د مسجلة بذلك تطوّرا بنسبة 1,71 % مقارنة بانجازات سنة 2013. وتوزّعت هذه المداخيل بين المقابيض المحصّلة بعنوان السنة بمبلغ 690,528 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 1.876,936 م.د.

وشهدت سنة 2014 إحداث صندوق الانتقال الطاقي الذي عوّض الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة وذلك بمقتضى الفصل 67 من قانون الماليّة لسنة 2014.

أ – الموارد المحصّلة

بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصّلة في سنة 2014 ما قدره 690,528 م.د أي بنقص عن التقديرات النهائيّة قدره 152,272 م.د ونسبته 18,07 %. ومقارنة بسنة 2013 سجّلت الموارد المحصّلة في سنة 2014 تراجعا قدره 742,213 م.د ونسبته 51,80 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 2 تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2013 و2014.

وشمل التراجع خاصّة صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال (–145,291 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (–136,964 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (–75,168 م.د) والصندوق الوطني لتحسين السّكن (–67,655 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (–58,064 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (–53,615 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (–47,241 م.د) وصندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط (– 36,849 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ خلال سنة 2014 إجراء خصم بمبلغ جملي يساوي 831,743 م.د من موارد 24 حساب لفائدة ميزانية الدولة. وشمل هذا الخصم خاصة موارد كل من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (210 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال (137,520 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (86,883 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (82,067 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (80,750 م.د).

وخصّت الزيادات أساسا صندوق التعاون بين الجماعات المحلية (+ 51,364 م.د) الذي تمّ إحداثه بمقتضى الفصل 13 من قانون الماليّة لسنة 2013 ليتولى المساهمة في تنمية الموارد الماليّة للجماعات المحليّة وخاصّة منها البلديات الصغرى ومحدودة الموارد.

كما شملت الزيادة الحسابات الثلاثة التابعة لوزارة الفلاحة (3,501 م.د) توزعت أساسا بين صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري (1,852 م.د) وصندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري (1,553 م.د).

ويلاحظ أن قانون المالية لم يتضمّن تقديرات بعنوان كلّ من حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد والصندوق العامّ للتعويض والذين سجّلا مقابيض في سنة 2014 بلغت على التوالي 1,851 م.د و0,012 م.د.

واستأثرت خمسة حسابات من جملة 30 حسابا بنسبة 79 % من المداخيل المحصّلة في سنة 2014 وذلك مثلما يبرزه الرّسم البياني التّالي:

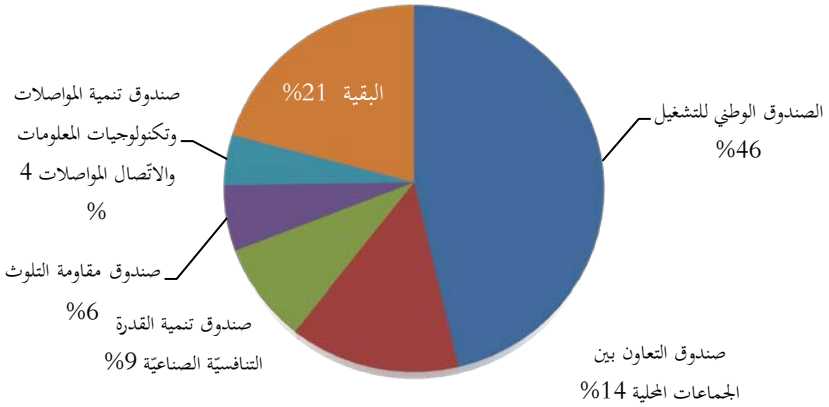

ب – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

ارتفعت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2014 إلى 1.876,936 م.د مقابل 1.727,544 م.د في التصرف السّابق. وأفرزت سنة 2014 فوائض جملية بقيمة 1.873,676 م.د وذلك بالرّغم من خصم مبلغ جملي 831,743 م.د وتحويله لفائدة العنوان الأول للميزانيّة. وسجلت أهمّ الفوائض لدى الصندوق العامّ للتعويض وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال وذلك على التوالي بقيمة 260,089 م.د و216,244 م.د.

وباعتبار المبلغ الذي تمّ خصمه (831,743 م.د) من موارد الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة ميزانية الدّولة ترتفع فوائض السنة إلى 2.705,419 م.د.

ويعزى تواصل ارتفاع الفوائض أساسا إلى ضعف النفقات المنجزة على هذه الحسابات والبالغة في سنة 2014 ما قيمته 693,788 م.د مقارنة بموارد جملية بمبلغ 2.567,464 م.د. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 27,02 % من الموارد.

وتوزّعت الفوائض في موفّى السنوات من 2010 إلى 2014 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

م.د

السنة / الحسابات	2010	2011	2012	2013	2014
– الصندوق العامّ للتعويض	142,067	173,681	206,448	260,076	260,089
– صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال	63,484	120,541	200,917	216,243	216,244
– الصندوق الوطني للتشغيل	50,122	110,847	129,780	197,077	197,139
– صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	30,305	59,402	111,146	174,845	174,848
– صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	68,799	88,171	117,015	172,599	172,599
– صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	236,840	356,698	481,022	118,365	118,745
– باقي الحسابات	258,492	353,044	481,216	737,731	734,012
الجملة	**850,109**	**1.262,384**	**1.727,544**	**1.876,936**	**1.873,676**

يلاحظ من خلال الجدول، تواصل تراكم الفوائض بعنوان بعض الحسابات الخاصّة في الخزينة والذي يعود إلى عدم توافق الموارد المخصّصة لها قانونا مع تدخّلاتها. ولئن نصّ القانون الأساسي للميزانية على إمكانية استعمال فوائض الموارد عوض نقلها إلى التصرّف اللاحق بمقتضى قانون الماليّة أو قانون غلق الميزانية فإنّ الدائرة تجدّد تأكيدها على الحاجة لملائمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها بما يجنّب تراكم الفوائض المنقولة سنويّا.

ثانيا – موارد حسابات أموال المشاركة

تراجع في سنة 2014 حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى 345,953 م.د مقابل 461,859 م.د في سنة 2013. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة خلال السنة (48,077 م.د) والفوائض المنقولة (297,876 م.د). وخلافا للتصرّف السّابق شهدت هذه الفوائض في سنة 2014 ارتفاع حصتها ضمن الموارد الجملية لحسابات أموال المشاركة إلى 86,10 % مقابل 69,59 %.

ويلاحظ أنّ قوانين الماليّة لا تتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وبالتّالي تقتصر رقابة السلطة التشريعية على تدخّلات هذه الحسابات عند المصادقة على قانون غلق الميزانية حيث يتمّ في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعليّة وبالتّالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التسوية.

أ- الموارد المحصّلة

واصلت الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة في الانخفاض حيث بلغت خلال سنة 2014 ما قدره 48,077 م.د مقابل 140,454 م.د في سنة 2013 مسجّلة نقصا بمبلغ 92,377 م.د وبنسبة 65,77 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 3 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة.

وشمل تدنّي المقابيض أساسا حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (-46,925 م.د) وحساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد (-31,050 م.د) وحساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة (-10,931 م.د).

وسجّلت أهمّ الزيادات لدى حساب جبر الأضرار الناجمة عن أحداث الثورة (+4,620 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع المنحل في رأس مالها (+3,696 م.د) وحساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي (+1,126 م.د).

ب- الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

انخفضت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2014 إلى 297,876 م.د مقابل 321,406 م.د في التصرّف السّابق. وسُجّلت أهم الفوائض في مستوى حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للدّيوانة (69,296 م.د) وذلك رغم خصم مبلغ 100 م.د لفائدة ميزانية الدولة بمقتضى الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2014 وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (28,838 م.د) وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (27,294 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (25,408 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,185 م.د).

ولوحظ أنّ 27 حسابا من جملة 60 حسابا مفتوحا لدى أمين المال العامّ حققت محاصيل خلال سنة 2014، ولم تسجّل 31 حسابا من ضمن 33 حسابا مداخيل خلال سنتي 2013 و2014.

وانخفض في موفّى سنة 2014 حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى التصرف الموالي إلى 269,270 م.د أي بنقص بنسبة 9,60 % مقارنة بالتصرف السابق.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (55,532 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (31,842 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (22,363 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,481 م.د) وحساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (20,771 م.د).

القسم الثاني– موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

بلغ في سنة 2014 عدد المؤسسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 2493 مؤسّسة بعد أن كانت في حدود 2454 مؤسّسة في سنة 2013. وحققت هذه المؤسسات خلال تصرّف 2014 موارد جملية قدرها 2.040,936 م.د مقابل 2.017,001 م.د في سنة 2013 مسجلة نموّا قدره 23,935 م.د ونسبته 1,19 %. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأوّل (1.185,022 م.د) والعنوان الثاني (855,914 م.د).

I- موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة ما قيمته 1.249,923 م.د في سنة 2014. وبلغت جملة الموارد المحصّلة 1.185,022 م.د في سنة 2014 مسجلة مقارنة بالتصرّف السّابق (1.160,339 م.د) نموّا بقيمة 24,683 م.د وبنسبة 2,13 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 4 تقديرات وانجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسّسات في سنة 2014.

ونتج ارتفاع موارد العنوان الأوّل عن المفعول المزدوج لنموّ موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (+29,175 م.د) ووزارة الصحّة (+9,551 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+7,183 م.د) ووزارة شؤون المرأة والأسرة (+4,263 م.د) ووزارة الدّاخلية (+2,336 م.د) ولتراجع موارد عدد من المؤسسات الأخرى وخصوصا الراجعة منها بالنظر إلى وزارة الدّفاع الوطني (- 14,915 م.د) ووزارة العدل (- 7,863 م.د) ووزارة الفلاحة (- 6,584 م.د).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية في سنة 2014 حسب وزارات الإشراف:

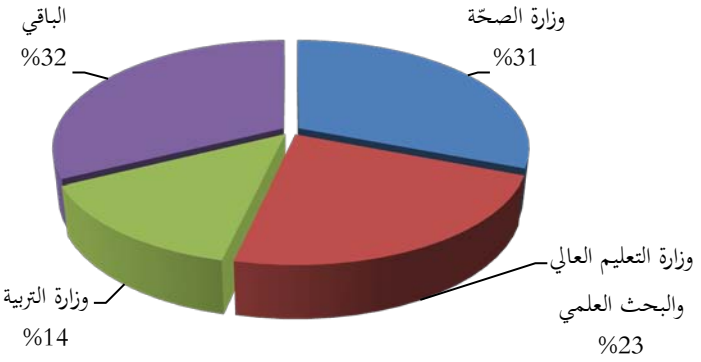

وتوزّعت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2014 بين مواردها الذاتية (620,768 م.د) ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدّولة (564,254 م.د). وخلافا للسنة السّابقة، تدعّمت في سنة 2014 حصّة الموارد الذاتيّة، ضمن الموارد الجمليّة إلى 52,38 % مقابل 48,75 % في سنة 2013.

ولئن حافظت وزارة الصحّة في سنة 2014 على حصّتها ضمن الموارد الجملية، فإن حصتي وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي شهدتا تحسنا طفيفا خلال هذه السنة.

II - موارد العنوان الثاني

واصلت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة في التراجع حيث ارتفعت إلى 855,914 م.د في سنة 2014 مقابل 856,662 م.د في سنة 2013 أي بتدنّ قدره 0,748 م.د ونسبته 0,087 % مقابل تدنّ قدره 9,950 م.د ونسبته 1,15 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة خلال السنة والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

أوّلا – الموارد المحصّلة خلال السّنة

شهدت الموارد المحصّلة في سنة 2014 (384,267 م.د) انخفاضا بمبلغ 97,301 م.د وبنسبة 20,20 % مقابل انخفاض بمبلغ 97,731 م.د وبنسبة 16,87 % في التصرّف السابق. وعلى غرار سنة 2013، استأثرت المؤسّسات التّابعة لوزارة الفلاحة (94 مؤسّسة) بالجزء الأوفر من الموارد المحصّلة (53,75 %).

وتدعّمت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (1541 مؤسّسة) لتبلغ 37,79 % في سنة 2014 مقابل 35,87 % في سنة 2013. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 5 موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة خلال سنتي 2013 و2014.

ثانيا – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

بلغ في سنة 2014 حجم الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق 471,646 م.د مقابل 375,094 م.د في سنة 2013. وتعززت حصّتها من جملة موارد العنوان الثاني لتبلغ 55,10 % مقابل 43,79 % في سنة 2013. وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسّسات التّابعة لوزارات التربية (40,08 %) والفلاحة (33,32 %) والتعليم العالي والبحث العلمي (18,69 %).

القسم الثالث– موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفع عدد المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج في سنة 2014 إلى 88 مركزا. وارتفعت تقديرات موارد العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج بعنوان سنة 2014 إلى 131,921 م.د مقابل 118,367 م.د في التصرّف السّابق. وباعتبار التّرفيع فيها بقيمة 4,823 م.د، بلغت التقديرات النهائيّة 136,744 م.د مقابل 124,297 م.د في سنة 2013 أي بزيادة بمبلغ 12,447 م.د وبنسبة 10,01 %.

وفيما يتعلّق بموارد العنوان الثاني لهذه المراكز فقد بلغت 16,399 م.د توزعت بين فواضل سنة 2013 والبالغة 9,533 م.د والمقابيض المحصّلة بعنوان سنة 2014 والبالغة 6,866 م.د.

القسم الرابع– موارد الصناديق الخاصّة

عملا بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانيّة تُضمّن بالحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2014، وضعية إنجازات الصناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وتستند رقابة الدائرة، في ما يتعلّق بعمليات هذه الصناديق، على المعطيات المدرجة ضمن الحساب العامّ دون إمكانية التثبت، في غياب مصادر أخرى، من شمولية هذه العمليات. وتجدر الإشارة إلى أنه بطلب من الدّائرة تولت مصالح وزارة الماليّة تقديم وثائق مسلمة من البنك الوطني الفلاحي ومن البنك المركزي التّونسي دون حملها أختام أو إمضاءات. وتعلق الأمر بستة حسابات من أصل ثمانية وهو ما حال دون التأكّد من دقّة الأرصدة المدرجة بالحساب العامّ لسنة 2014.

وارتفع حجم موارد الصناديق الخاصّة في سنة 2014 إلى 626,115 م.د موزّعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السّابقة (390,302 م.د) والموارد المحصّلة خلال السنة (235,813 م.د). وتجاوزت جملة موارد هذه الصناديق انجازاتها المحقّقة في التصرّف السّابق بقيمة 22,006 م.د وبنسبة 3,64 %. ويبرز الجدول الموالي تطوّر أرصدة الصناديق الخاصّة بين سنتي 2013 و2014 :

بالدّينار

بيان الصندوق	الرصيد في 31 ديسمبر 2013	موارد سنة 2014		الموارد الجمليّة لسنة 2014	الرصيد في 31 ديسمبر2014
		منحة الدّولة	الموارد الذاتيّة		
– صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	9.968.513	50.000.000	1.735.319	61.703.832	26.412.065
– الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة	582.741	-	10.348.163	10.930.904	3.860.904
– صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	67.406.187	67.406.187	-
– الصندوق الوطني للضمان	318.645.051	-	28.232.658	346.877.709	345.112.065
– صندوق ضمان المؤمّن لهم	28.836.953	-	11.580.297	40.417.250	11.623.700
– الصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري	22.998.207	22.400.000	308.400	45.706.607	28.302.404
– صندوق النهوض بقطاع الزيتون	3.215.084	-	1.138	3.216.222	2.676.808
– الحساب المركزي	6.054.921	42.800.000	1.001.300	49.856.221	1.880.270
الجملة	**390.301.470**	**115.200.000**	**120.613.462**	**626.114.932**	**419.868.216**

وإجمـــالا تواصل في سنة 2014 ارتفـاع موارد هذه الصناديق حيث سجّلت نموّا بمبلغ 22,006 م.د مقابـل 28,395 م.د و35,913 م.د في سنتي 2013 و2012.

وشمل ارتفاع الموارد أساسا الصندوق الوطني للضمان (+27,049 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (+ 3,141 م.د) والصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري (+ 2,067 م.د). أمّا التراجـع، فقد تعلّق أساسا بالصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والحرف الصغرى (- 10,127 م.د).

ويتبيّن من هيكلة الموارد المحصّلة للصناديق الخاصّة في سنة 2014 أنّ هذه الموارد توزّعت بين الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق (62,34 %) ومنحة الدّولة (18,40 %) والموارد الذاتيّة (19,26 %).

ونتج عن تصرّف 2014 تراكم أرصدة بعض الصناديق الخاصّة بمبلغ جملي يساوي 419,868 م.د مقابل أرصدة متبقية بمبلغ 390,301 م.د في التصرف السابق. وتعلّقت الأرصدة في سنة 2014 أساسا بالصندوق الوطني للضمان (345,112 م.د) أي بنسبة 82,20 %.

ولوحظ حسب ما ورد بالحساب العامّ للسنة المالية 2014 أن صندوق تغطية مخاطر الصرف لم يقم بتعويض خسائر بمبلغ 33,849 م.د نظرا إلى عدم توفر السيولة.

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتناول تحليل التكاليف لسنة 2014 كلاّ من ميزانية الدّولة بعنوانيها الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

القسم الأوّل – تكاليف ميزانيّة الدّولة

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2014 بالنسبة لميزانيّة الدّولة ما قيمته 28.025 م.د. وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي التخفيض فيها بما نسبته 1,78 % لتبلغ 27.525 م.د. وفضلا عن ذلك تمّ على المستوى الترتيبي، الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (78,485 م.د) [1] .

وباعتبار الإعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (48,077 م.د)، ترتفع التقديرات النهائيّة لنفقات الميزانية في سنة 2014 إلى 27.651,562 م.د. وتواصل في هذه السنة تراجع نسق نموّ هذه الاعتمادات حيث كانت الزيـــادة بنسبة 1,16 % مقابـــل 7,62 % في التصرّف الســابق و17,71 % في سنة 2012. ونتج هذا التطوّر (+409,881 م.د) عن المفعول المزدوج لنموّ اعتمادات كلّ من العنوان الثاني (+836,758 م.د) والحسابات الخاصّة في الخزينة (+46,500 م.د) ولتراجع اعتمادات العنوان الأوّل (−381 م.د) وحسابات أموال المشاركة (−92,377 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع بين أبواب الميزانية تمّ بعنوان سنة 2014 على أساس الهيكلة الجاري بها العمل بتاريخ 30 أكتوبر 2013 وذلك عملا بأحكام الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2014.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مشروع الميزانية حسب الأهداف، تمّ قي سنة 2014 سحب هذا الإجراء على خمسة وزارات أخرى وهي وزارة المالية ووزارة الصناعة ووزارة التجهيز ووزارة النقل ووزارة التشغيل حيث شهدت إدخال تحويرات على تسمية الفصول والفقرات ضمن ميزانياتها. غير أن هذه الطريقة في تقديم البيانات اقتصرت على العنوان الأوّل دون أن تشمل نفقات التنمية.

---

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 15 فيفري 2016 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2014.

وعلى صعيد الإنجاز تمّ صرف الاعتمادات المفتوحة في حدود مبلغ 26.662,181 م.د في سنة 2014 أي باستهلاك بنسبة 96,42 % مقابل 95,60 % في سنة 2013. وأفرز تنفيذ الميزانيّة اعتمادات متبقية بلغت جملتها 989,381 م.د شملت كلّ من العنوان الأوّل (302,884 م.د) والعنوان الثاني (566,091 م.د) وصناديق الخزينة (120,406 م.د).

ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت سنة 2014 ارتفاع نفقات ميزانية الدولة بما قيمته 528,950 م.د ونسبته 2,02 % مقابل على التوالي 2.649,086 م.د و11,28 %. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 33 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 34,77 % في سنة 2013 [(1)].

وعلى صعيد آخر يبرز حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2014 في مستوى عمليات الخزينة بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على عمليات الميزانية يفوق مجموعها 890,623 م.د منها 586,618 م.د تتعلق أساسا بتسديد الدين العمومي و301,169 م.د تخصّ العنوان الأوّل من الميزانية. وفضلا عن مخالفة عدم تسوية التسبقات للأحكام المنظمة لإسنادها وخاصة منها الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية فإن التصرف على هذا النحو يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2014 بنفس القيمة.

ومن جهة أخرى وخلافا للسنوات السابقة، تراجعت في سنة 2014 حصّة نفقات التصرّف (17.039,818 م.د) ضمن نفقات ميزانيّة الدّولة لتبلغ 63,91 % مقابل 66,20 % في السنة السّابقة فيما ارتفعت حصّة كلّ من نفقات التّنمية ونفقات خدمة الدّين العمومي على التوالي إلى 15,67 % و17,53 % مقابل على التوالي 14,17 % و16,90 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات الميزانيّة خلال السنوات من 2010 إلى 2014 :

م.د

البيانات / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	التغيّرات 2013/2014	
						القيمة	النسبة %
– نفقات التصرّف	9.836,152	12.353,655	14.511,929	17.300,666	17.039,818	- 260,848	- 1,51
– نفقات التنمية	3.477,521	3.739,400	4.062,288	3.703,558	4.176,895	473,337	12,78
– خدمة الدّين العمومي	3.490,762	3.369,615	4.063,156	4.417,674	4.674,997	257,323	5,82
– صناديق الخزينة	926,335	1.111,822	846,772	711,333	770,471	59,138	8,31
الجملة	**17.730,770**	**20.574,492**	**23.484,145**	**26.133,231**	**26.664,181**	**528,950**	**2,02**
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	**63.054,8**	**64.492,4**	**70.354,4**	**75.145,9**	**80.808,8**	**5.662,9**	**7,54**
% من الناتج المحلي الإجمالي	28,12	31,90	33,38	34,77	33,00	–	–

* تمّ تحيين هذه النسب باعتماد الاحصائيات المالية للبنك المركزي التونسي بتاريخ 30 أكتوبر 2016

(1) تمّ تحيين هذه النسب باعتماد الاحصائيات المالية للبنك المركزي التونسي بتاريخ 30 أكتوبر 2016.

وتوزّعت نفقات الميزانيّة في سنة 2014 بين العنوان الأوّل (18.514,816 م.د) والعنوان الثاني (7.378,894 م.د) وصناديق الخزينة (770,471 م.د).

I- نفقات العنوان الأوّل

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2014 بعنوان نفقات العنوان الأوّل للميزانية 19.037,700 م.د. واقتضى قانون الماليّة التكميلي التخفيض فيها بمبلغ 220 م.د لتضبط نهائيا بما قدره 18.817,700 م.د مسجّلة تراجعا عن اعتمادات السنة السّابقة بمبلغ 381 م.د وبنسبة 1,98 % مقابل نموّ في سنتي 2013 و2012 على التّوالي بنسبة 20,03 % و16,51 %.

وتمّ صرف هذه الاعتمـادات في حدود 18.514,816 م.د لتبلغ بذلك نسبة استهلاك الاعتمادات النهـائية 98,39 % في سنة 2014 مقابل 97,48 % في السنة السّابقة. وأفرز تنفيذ الميزانية اعتمادات متبقّية قدرها 302,884 م.د تعلّقت أساسا بالتأجير العمومي (118,513 م.د) ووسائل المصالح (71,530 م.د) والتدخّل العمومي (60,057 م.د) علما بأن نفقات التصرف الطارئة أفرزت فواضل بمبلغ 52,782 م.د.

وخلافا للسنوات السابقة، انخفضت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2014 بمبلغ 199,355 م.د وبنسبة و1,07 % مقابـل نموّ بمبلغ 2.927,992 م.د وبنسبـــة 18,55 % في سنة 2013. ونتج هذا التقلّص عن تراجع نفقـــات التصرّف (-260,848 م.د) حدّ منه ارتفاع فوائد الدّين العمومي (61,493 م.د). وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 5,5 %[1]، سجّلت هذه النفقات في سنة 2014 تراجعا صافيا بنسبة 6,57 % مقابل نموّ صاف بنسبة 12,45 % في السنة السابقة.

ومثّلت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2014 ما نسبته 22,32 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 24,55 % في التصرّف السّابق. وساهم تطوّر حجم الموارد الذاتية للميزانيّة (22.635,301 م.د) في سنة 2014 في التقليص من حصّة هذه النفقات منها حيث بلغت ما نسبته 81,80 % مقابل على التوالي 84,80 % و78,51 % في سنتي 2013 و2012.

وتتضمّن التحاليل التالية تقديرات نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2014 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الإعتمادات مركزيّا وجهويّا.

---

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

أوّلا– الاعتمادات المفتوحة

ضبطت تقديرات نفقات العنوان الأوّل وفق قانون الماليّة لسنة 2014 في حدود 19.037,700 م.د. وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي التخفيض فيها إلى 18.817,700 م.د أي بنسبة 1,16 % مقابل ترفيع بنسبة 5,81 % في التصرّف السّابق. وتعلّق هذا التخفيض بالاعتمادات المخصّصة لنفقات التصرّف وشمل كلّ أقسامها.

وفضلا عن ذلك، أدخلت على اعتمادات العنوان الأوّل تعديلات أخرى اقتضتها إجراءات ترتيبية تمثّلت أولا في توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة على بقيّة أقسام نفقات التصرّف وثانيا في تحويل الاعتمادات بين الأقسام وبين الفصول.

فمن الناحية الأولى، ضبط قانون الماليّة لسنة 2014 حجم الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة في حدود 296,186 م.د وخفّض فيها قانون المالية التكميلي لتبلغ 268,811 م.د مقابل 155,133 م.د في سنة 2013. واقتصر توزيع هذه الاعتمادات بين بقية الأقسام على مبلغ 216,029 م.د أي ما يمثّل نسبة 80,36 % مقابل 63,46 % في التصرّف السّابق.

وارتفعت حصة قسم التأجير العمومي من هذه الإعتمادات إلى 72,81 % في سنة 2014 مقابل 60,15 % في التصرف السّابق خصّص الجزء الأوفر منها لتأجير الأعوان القارين وذلك رغم انتفاء الصبغة الطارئة على هذا الصنف من النفقات. وكان هذا الارتفاع على حساب قسم وسائل المصالح الذي تراجع نصيبه إلى 8,62 % مقابل 32,90 %. كما تدعمت حصة قسم التدخل العمومي من المصاريف الطارئة لتبلغ 18,57 % مقابل 6,95 %.

وعلى صعيد أبواب الميزانية، انتفعت وزارة الدفاع الوطني باعتمادات تكميلية قدرها 53,227 م.د خصّص منها مبلغ 49,612 م.د لتأجير الأعوان القارّين. وكان نصيب وزارة المالية من هذه الاعتمادات في حدود 44,248 م.د منه 35,400 م.د لنفقات التأجير العمومي حسب البرامج. وحضيت وزارة الداخلية باعتمادات تكميلية قدرها 42,258 م.د (منها 26,400 م.د لتأجير الأعوان القارّين). كما استأثرت وزارة التربية باعتمادات إضافية بما قيمته 34,716 م.د خصّصت بالكامل لنفقات التأجير العمومي حسب البرامج. وتبعا لذلك، بلغت حصّة هذه الوزارات الأربعة من جملة الاعتمادات التكميلية نسبة 80,75 %. ويبيّن الملحق عدد 5 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام.

ومن ناحية ثانية، تواصل في سنة 2014 تراجع الحجم الجملي للاعتمادات التي تمّ تحويلها من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل ليبلغ 51,872 م.د مقابل 62,787 م.د في التصرّف السّابق و105,773 م.د في سنة 2012 ومثّلت هذه التحويلات ضمن الاعتمادات النهائية لنفقات التصرّف نسبة 0,30 % مقابل 0,35 % في سنة 2013.

وأفرزت هذه التحويلات زيادة صافية في اعتمادات قسم وسائل المصالح (4,378 م.د) وفي المقابل انخفضت اعتمادات قسمي التأجير العمومي والتدخل العمومي على التوالي بمبلغ 2,832 م.د و1,546 م.د. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 6 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل.

ونتيجة لكلّ هذه التعديلات، بلغ حجم الاعتمادات النهائيّة المرصودة للعنوان الأوّل من ميزانية الدولة لسنة 2014 ما قيمته 18.817,700 م.د مسجّلا مقارنة بالتصرّف السابق، تقلّصا نسبته 1,98 % مقابل نموّ بنسبة 20,03 %. وباعتبار النسبة المقدّرة لنموّ الأسعار في سنة 2014 (5,8 %) [1] تسجّل الاعتمادات النهائية تراجعا صافيا بنسبة 7,78 % مقابل ارتفاع صاف في التصرّف السابق بما نسبته 15,23 %. ويبرز الجدول الموالي توزيع الإعتمادات النهائية بين جزأي العنوان الأوّل وأقسامه في سنة 2014 ومقارنتها باعتمادات سنة 2013:

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2014.

بالدّينـار

الأقسام	الاعتمادات	الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات التكميليّة	التحويلات		الاعتمادات النهائيّة		التغيّرات 2013/2014	
					+	−	2013	2014	القيمة	النسبة %
I	-التأجير العمومي	10.554.866.000	10.504.799.000	157.291.100	37.486.847	40.318.847	9.832.735.680	10.659.258.100	826.522.420	8,41
II	-وسائل المصالح	1.050.830.000	991.272.000	18.615.200	9.860.800	5.482.930	1.034.443.340	1.014.265.070	20.178.27 -	1,95 -
III	-التدخّل العمومي	5.660.818.000	5.577.818.000	40.122.671	4.525.340	6.071.210	6.834.837.653	5.616.394.801	1.218.442.852 -	17,83 -
VI	-نفقات التصرّف الطارئة	296.186.000	268.811.000	216.028.971 -	-	-	56.683.327	52.782.029	3.901.298 -	6,88 -
	نفقات التصرّف	**17.562.700.000**	**17.342.700.000**	**-**	**51.872.987**	**51.872.987**	**17.758.700.000**	**17.342.700.000**	**416.000.000 -**	**2,34 -**
V	**فوائد الدّين العمومي**	**1.475.000.000**	**1.475.000.000**	**-**	**170.170.000**	**170.170.000**	**1.440.000.000**	**1.475.000.000**	**35.000.000**	**2,43**
	المجموع	**19.037.700.000**	**18.717.700.000**	**-**	**222.042.987**	**222.042.987**	**19.198.700.000**	**18.817.700.000**	**381.000.000 -**	**1,38 -**

ونتج انخفاض حجم الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل خلال سنة 2014 بمبلغ 381 م.د أساسا عن تراجع الاعتمادات المخصّصة لقسمي التدخّل العمومي (- 1.218,443 م.د) ووسائل المصالح (- 20,178 م.د) حدّ منه ارتفاع اعتمادات قسمي التأجير العمومي (+ 826,522 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 35 م.د).

وعلى صعيد أبواب ميزانية الدولة التي حافظت إجمالا في سنة 2014 على هيكلتها باستثناء دمج كلّ من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط ضمن وزارة التنمية والتعاون الدولي ودمج وزارتي البيئة والتجهيز، فقد نتج تراجع الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل عن المفعول المزدوج لتقلّص اعتمادات بعض الأبواب من جهة ولنموّ اعتمادات البعض الآخر من جهة أخرى. فقد انخفضت خاصة الاعتمادات المخصّصة لوزارة الصناعة (– 1.380,676 م.د) نتيجة لتقلص التقديرات بعنوان دعم المحروقات تبعا لتدنيّ أسعار هذه المواد ولوزارة التجارة والصناعات التقليدية (– 32,412 م.د).

وسجّلت أهمّ الزيادات في اعتمادات العنوان الأوّل لدى كلّ من وزارة التربية (+ 267,661 م.د) ووزارة الداخلية (+ 162,533 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+ 145,424 م.د) ورئاسة الحكومة (+ 96,218 م.د) ووزارة المالية (+ 95,235 م.د).

وتبعا لهذه التطورات، تراجعت حصّة وزارة الصناعة من الاعتمـــادات المرصودة للعنوان الأوّل لتبلغ 12,67 % مقابل 19,61 % في حين تدعّمت حصّة كلّ من وزارة التربية (18,89 % مقابل 17,12 %) ووزارة الداخليّة (11,02 % مقابل 9,14 %).

أما بخصوص فوائد الدّين العمومي، فرغم تراجع وتيرة نموّ حجم الاعتمادات النهائيّة المخصّصة لها في سنة 2014 إلى نسبة 2,43 % مقابل 10,77 % في التصرّف السابق فإنّ حصّتها ضمن الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل ارتفعت إلى 7,84 % مقابل 7,50 % في سنة 2013.

ثانيا– الاعتمادات المأمور بصرفها

بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2014 من ميزانية العنوان الأوّل ما قيمته 18.514,816 م.د أي ما يمثّل 98,39 % من الاعتمادات النهائية مقابل 97,48 % في السنة السّابقة. وتوزّعت الاعتمادات المتبقيّة والبالغة 302,884 م.د بين أقسام التأجير العمومي (118,513 م.د) ووسائل المصالح (71,530 م.د) والتدخّل العمومي (60,057 م.د) ونفقات التصرّف الطارئة (52,782 م.د) وفوائد الدّين العمومي (0,002 م.د).

وشملت هذه الفواضل خاصّة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (75,411 م.د) وتحديدا بندي التأجير العمومي (47,948 م.د) والتدخل العمومي (26,550 م.د).

كما شملت الفواضل وزارة الداخلية (38,744 م.د) ووزارة العدل (14,806 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (14,602 م.د) ووزارة المالية (14,341 م.د) علما بأن هذه الوزارات انتفعت باعتمادات تكميلية قدرها على التوالي 42,258 م.د و53,227 م.د و44,248 م.د.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، شهدت سنة 2014 تراجع نفقات العنوان الأوّل بما قيمته 199,355 م.د ونسبته و1,07 % مقابل نموّ قدره 2.927,992 م.د ونسبته 18,55 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل في سنة 2014 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2013 :

م.د

البيان	الاعتمادات النهائية **2014**	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف **2013/2014**	
		تصرف **2013**		تصرف **2014**			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
نفقات التصرف	**17.342,700**	**17.300,666**	**92,45**	**17.039,818**	**92,03**	**260,848 –**	**1,51 –**
– التأجير العمومي	10.659,258	9.608,030	51,34	10.540,746	56,93	932,716	9,71
– وسائل المصالح	1.014,265	969,767	5,18	942,734	5,09	27,033 –	2,79 –
– التدخّل العمومي	5.616,395	6.722,869	35,93	5.556,338	30,01	1.166,531 –	17,35 –
– نفقات التصرّف الطارئة	52,782	–	–	–	–	–	–
فوائد الدين العمومي	**1.475,000**	**1.413,505**	**7,55**	**1.474,998**	**7,97**	**61,493**	**4,35**
الجملة	**18.817,700**	**18.714,171**	**100,00**	**18.514,816**	**100,00**	**199,355 –**	**1,07 –**

يتّضح من الجدول أنّ تقلّص نفقات العنوان الأوّل في سنة 2014 (– 199,355 م.د) نتج عن تراجع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان قسمي التدخّل العمومي (– 1.166,531 م.د) ووسائل المصالح (–27,033 م.د) حدّ منه نموّ نفقات كلّ من التأجير العمومي (932,716 م.د) وفوائد الدّين العمومي (61,493 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، تراجعت نفقات العنوان الأوّل خاصة لدى وزارتي الصناعة (–1.380,998 م.د و36,68 %) والتجارة والصناعات التقليدية (– 33,578 م.د و2,21 %). وسجّلت أهم الزيادات في مستوى وزارات التربية (+ 308,831 م.د و9,54 %) والداخلية (+ 160,097 م.د و8,54 %) والدفاع الوطني (+ 140,247 م.د و13,35 %). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2014 موزّعة حسب أبواب الميزانية.

أ- نفقات التصرّف

ضبط في سنة 2014 حجم الاعتمادات النهائيّة بعنوان نفقات التصرّف في حدود 17.342,700 م.د مقابل 17.758,700 م.د في السنة السابقة أي بتراجع قدره 416 م.د ونسبته 2,34 %. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 17.039,818 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 98,25 % مقابل 97,42 % في سنة 2013.

وخلافا للسنة السّابقة، شهدت سنة 2014 انخفاض حصّة نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل لتبلغ نسبة 88,64 % مقابل 97,70 % في التصرّف السّابق و94,86 % في سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسق نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 8,66 % مقابل 8,14 % [1].

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل من سنة 2010 إلى 2014 :

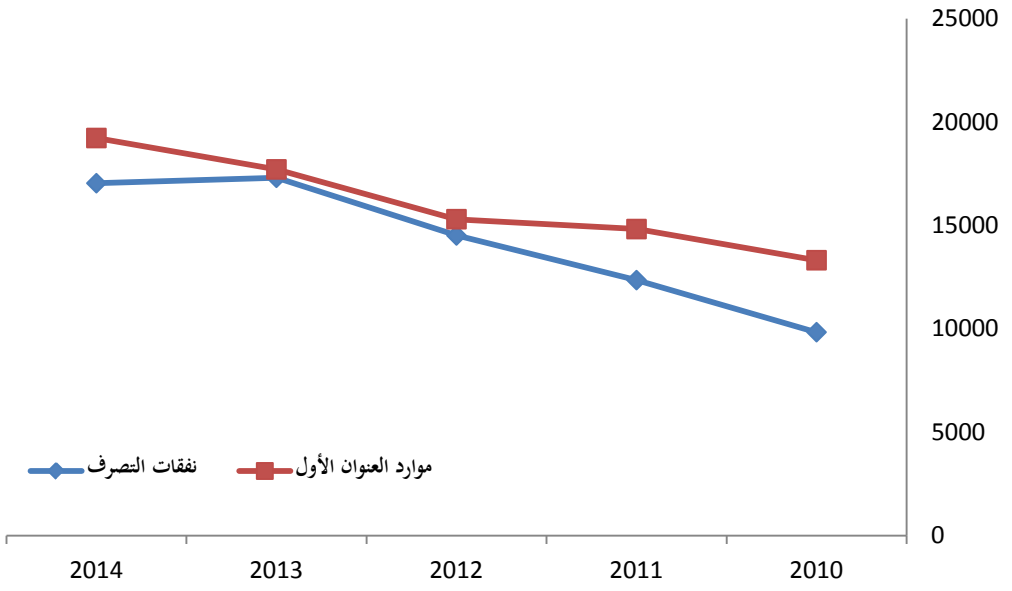

وشهدت سنة 2014 ارتفاع حصّة الاعتمادات المأمور بصرفها على الصعيد الجهوي بعنوان نفقات التصرّف (6.434,153 م.د) من مجموع نفقات التصرّف حيث بلغت 37,76 % مقابل 33,96 % في التصرّف السّابق علما بأنها كانت في حدود 37,05 % في سنة 2012.

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

وعلى غرار السنة السابقة، شملت نفقات التصرّف المأمور بصرفها جهويّا أساسا قسم التأجير العمومي الذي استأثر بنسبة 95,97 % في سنة 2014 مقابل 95,94 %. وتولّت المصالح الجهوية التابعة لوزارة التربية صرف مبلغ 3.364,739 م.د وهو ما يمثّل نسبة 54,49 % من نفقات التأجير العمومي المأمور بصرفها جهويّا. كما أنجزت المصالح الجهوية التابعة لوزارة الصحة العمومية نفقات بعنوان التأجير العمومي بما قيمته 1.044,741 م.د أي بنسبة 16,92 %.

ومن جهة أخرى، شهدت هيكلة نفقات التصرّف في سنة 2014 تراجع حصة قسم التدخل العمومي ضمنها إلى 32,61 % مقابل 38,86 % في التصرّف السّابق. كما تدنّت حصّة قسم وسائل المصالح إلى 5,53 % مقابل 5,61 % وذلك لفائدة قسم التأجير العمومي الذي بلغت حصته 61,86 % مقابل 55,53 % في سنة 2013.

ويبيّن الرسم التّالي توزيع نفقات التصرّف بين مختلف الأقسام في سنة 2014 :

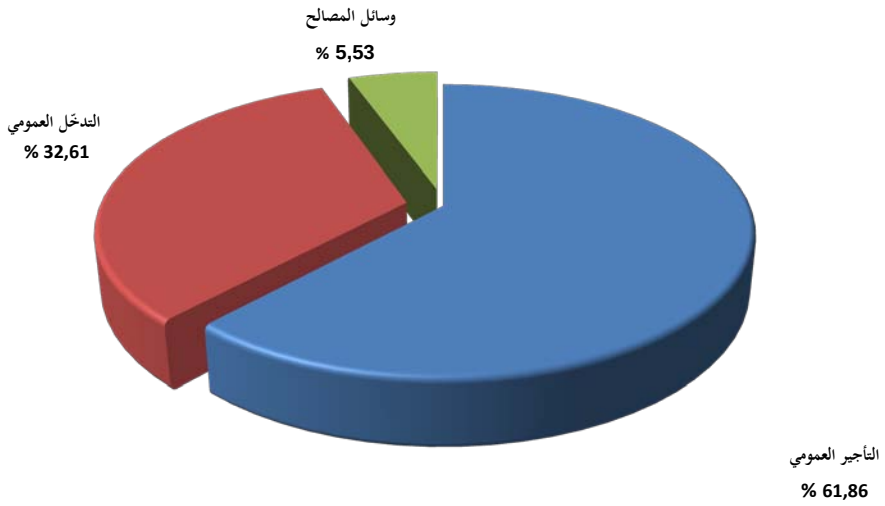

وفي إطار التمشي الذي انطلق فيه تنفيذ ميزانية سنة 2013 والمتمثّل في اعتماد الميزانية حسب الأهداف، تمّ في سنة 2014 سحب هذا الإجراء على خمسة وزارات أخرى وهي وزارة المالية ووزارة الصناعة ووزارة التجهيز ووزارة النقل ووزارة التشغيل حيث شهدت إدخال تحويرات على تبويب ميزانياتها في مستوى الفصول ضمن أقسام نفقات التصرّف.

1- التأجير العمومي

بعد أن ضبطها قانون المالية لسنة 2014 في حدود 10.554,866 م.د، خضعت الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير العمومي لموجبات قانون المالية التكميلي حيث خفّض فيها إلى 10.504,799 م.د. وانتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 157,291 م.د. وباعتبار تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائية بعنوان التأجير العمومي 10.659,258 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة، نموّا بنسبة 8,41 % في سنة 2014 مقابل 12,12 %.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 10.540,746 م.د أي باستهلاك بنسبة 98,89 % مقابل 97,71 % في سنة 2013. وشهدت سنة 2014 تباطؤ نسق نموّ هذه النفقات حيث اقتصرت الزيادة على مبلغ 932,716 م.د ونسبة 9,71 % مقابل 952,564 م.د و11,01 % في التصرّف السابق.

وتواصل في سنة 2014 ، ارتفاع حصّة نفقات التأجير ضمن نفقات التصرّف لتبلغ ما نسبته 61,86 % مقابل 55,53 % في التصرّف السابق وضمن جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من ميزانية الدّولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) حيث بلغت 49,68 % مقابل 45,74 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 :

م.د

البنـود	الاعتمادات النّهائية 2014	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2013/2014	
		2013		2014			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- المنح المخوّلة للسلط العموميّة	20,520	21,498	0,23	18,258	0,17	- 3,240	- 15,07
- تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	3.708,329	3.696,262	38,47	3.669,972	34,82	- 26,290	- 0,71
- منح للمؤسّسات العموميّة	182,189	401,877	4,18	180,115	1,71	- 221,762	- 55,18
- نفقات التأجير العمومي حسب البرامج	6.748,220	5.488,393	57,12	6.672,401	63,30	1.184,008	21,57
الجملـة	**10.659,258**	**9.608,030**	**100,00**	**10.540,746**	**100,00**	**932,716**	**9,71**

وبلغت حصة الوزارات التي اعتمدت الميزانية حسب البرامج من جملة نفقات التأجير العمومي ما نسبته 63,30 % مقابل 57,12 % في التصرّف السابق. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات المنجزة من قبل هذه الوزارات بعنوان المنح المسندة للسلط العمومية بلغت 3,058 م.د مما يجعل الحجم الجملي لهذا الصنف من النفقات في حدود 21,316 م.د.

ويبرز الرسم البياني التّالي توزيع نفقات التأجير العمومي لسنة 2014 بين مختلف الأبواب:

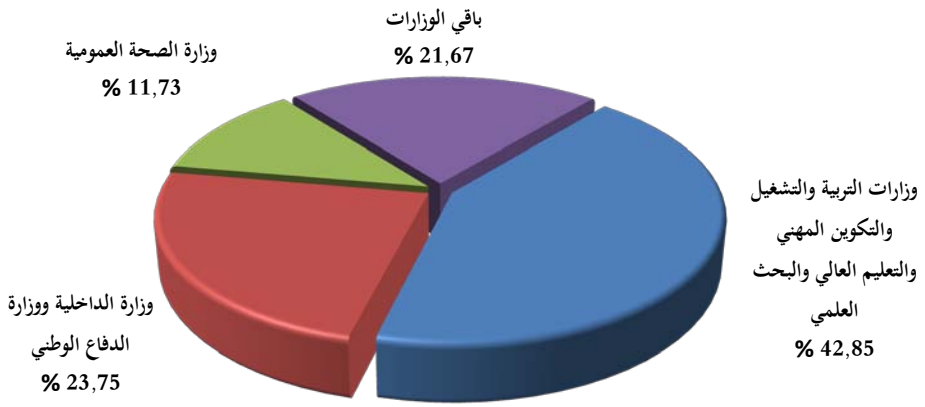

يتبين من الرسم السابق، استئثار قطاعي الصحّة والتعليم بالجانب الأوفر من نفقات التأجير العمومي وذلك بحصة بلغت 54,58 %.

2- وسائل المصالح

رصد قانون المالية لسنة 2014 اعتمادات بعنوان قسم وسائل المصالح بمبلغ 1.050,830 م.د. وباعتبار كلّ التعديلات، ارتفعت هذه الاعتمادات نهائيا إلى 1.014,265 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السابقة انخفاضا بنسبة 1,95 % مقابل نموّ بنسبة 0,27 %. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات إلى غاية 942,734 م.د أي بنسبة 92,95 % مقابل 93,75 % في سنة 2013.

وتواصل في سنة 2014 تقلّص حجم النفقات المنجزة بعنوان قسم وسائل المصالح حيث تراجعت بما قيمته 27,033 م.د ونسبته 2,79 % مقابل على التوالي 13,649 م.د و1,39 % في التصرّف السابق علما بأنّ مؤشر الأسعار شهد في سنة 2014 نموّا بنسبة 5,5 % [1].

ويبرز الجدول التّالي توزيع النفقات المتعلّقة بوسائل المصالح في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 :

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

م.د

البنود	الاعتمادات النهائيّة 2014	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2013/2014	
		2013		2014			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
– النفقات الخصوصيّة للسلط العموميّة	14,686	10,884	1,12	11,625	1,23	0,741	6,81
– نفقات تسيير المصالح العموميّة	432,642	437,456	45,12	391,030	41,48	46,426 -	10,61 -
– نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	13,822	52,666	5,43	13,617	1,44	39,049 -	74,14 -
– منح للمؤسّسات العموميّة	132,107	159,082	16,40	124,424	13,20	34,658 -	21,79 -
– نفقات تسيير المصالح العموميّة حسب البرامج	421,008	309,679	31,93	402,038	42,65	92,359	29,82
الجملة	**1.014,265**	**969,767**	**100,00**	**942,734**	**100,00**	**27,033 -**	**2,79 -**

وفي خصوص توزيع نفقات وسائل المصالح بين أبواب الميزانية في سنة 2014 فقد حافظ هذا القسم على نفس الهيكلة تقريبا حيث استأثرت وزارة الداخلية بالجانب الأوفر منها (20,87 % مقابل 21,98 %) تليها وزارة الدفـاع الوطني (12,86 % مقابل 12,08 %) ثمّ وزارة التربية (10,50 % مقابل 9,39 %) ووزارة الصحّة العمومية (8,76 % مقابل 9,41 %).

3– التدخّل العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2014 الاعتمادات المخصّصة لقسم التدخل العمومي في حدود 5.660,818 م.د. واقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض فيها بما قيمته 83 م.د. وانتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 40,123 م.د وباعتبار تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت التقديرات النهائية 5.616,395 م.د مسجّلة مقارنه بالسنة السابقة، تراجعا بنسبة 17,83 % مقابل نموّ بنسبة 39,70 % في التصرّف السّابق.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 5.556,338 م.د أي بنسبة 98,93 %. وخلافا للسنوات السابقة، شهدت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2014 تقلّصا بمبلغ 1.166,531 م.د وبنسبة 17,35 % مقابل ارتفاع قدره 1.849,822 م.د ونسبته 37,96 % في السنة السابقة. ونتج هذا التقلّص أساسا عن تراجع النفقات بعنوان دعم المحروقات (– 1.381 م.د).

وانعكس ذلك على هيكلة هذا القسم حيث تدنّت حصّة دعم المحروقات ضمن مجموع نفقاته إلى 42,35 % في سنة 2014 مقابل 55,55 % في سنة 2013 ويبرز الرسم البياني التّالي توزيع نفقات التدخّل العمومي حسب الصنف في سنة 2014:

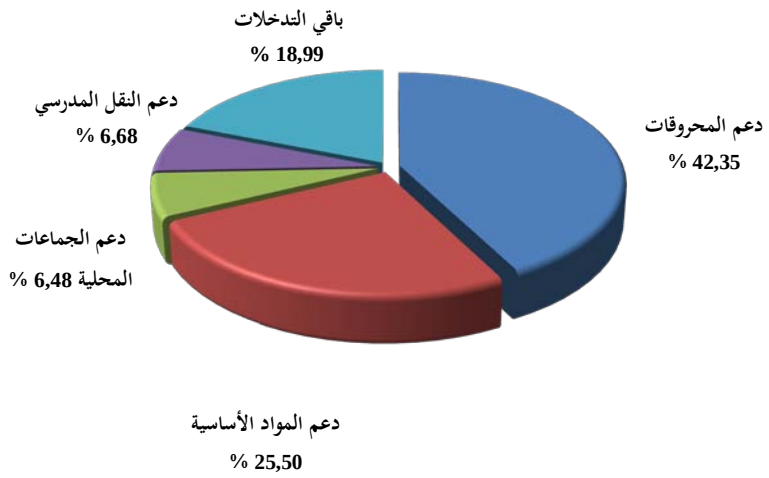

وفي مقابل ذلك، ارتفعت حصّة كلّ من نفقات دعم المواد الأساسيّة (إلى 25,50 % مقابل 21,57 %) ودعم الجماعات المحليّة (إلى 6,48 % مقابل 5,21 %) ودعم النقل المدرسي (إلى 6,68 % مقابل 4,91 %).

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التدخّل العمومي بين مختلف الفصول في سنة 2014 مقارنة بالاعتمادات النهائية وبإنجازات التصرّف السّابق :

م.د

الفصول	الاعتمادات النهائيّة 2014	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2013/2014	
		2013		2014			
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	النسبة (%)
– التحويلات	399,801	317,592	4,72	394,991	7,11	77,399	24,37
– التدخّلات ذات الصبغة العامّة	378,821	366,443	5,45	377,779	6,80	11,336	3,09
– التدخّلات في الميدان الاجتماعي	1.644,716	5.726,837	85,18	1.630,022	29,34	4.096,815 -	71,54 -
– التدخّلات في ميداني التربية والتكوين	0,040	0,210	0,00	-	0.00	0,210 -	100,00 -
– التدخّلات في ميدان البحث العلمي	0,280	0,092	0,00	0,030	0.00	0,062 -	67,39 -
– التدخّلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	52,621	47,975	0,71	48,440	0,87	0,465	0,97
– التدخّلات في الميادين الاقتصاديّة	21,500	23,500	0,35	21,500	0,39	2,000 -	8,51 -
– المساهمات في المنظمات الدوليّة	18,900	16,492	0,25	16,323	0,29	0,169 -	1,02 -
– منح للمؤسسات الدستورية	103,769	0,675	0,01	103,769	1,87	103,094	-
– نفقات تدخّل المصالح بالخارج	0,441	0,273	0,00	0,310	0,01	0,037	13,55
– منح لفائدة المؤسّسات العمومية	28,275	73,873	1,10	26,908	0,48	46,965 -	63,58 -
– التدخل العمومي حسب البرامج	2.967,001	147,657	2,20	2.936,266	52,85	2.788,609	-
– تدخلات مختلفة	0,230	1,250	0,02	-	0.00	1, 250 -	100.00 -
الجملة	**5.616,395**	**6.722,869**	**100,00**	**5.556,338**	**100,00**	**1.166,531 -**	**17,35**

وبلغت النفقات المحمولة على بند "نفقات التدخّل حسب البرامج" 2.936,266 م.د في سنة 2014 وتولّت وزارة الصناعة صرف 2.353,616 م.د. منها وذلك أساسا بعنوان دعم المحروقات (2.353 م.د) لفائدة كلّ من المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية (2.200 م.د) والشركة التونسية لصناعات التكرير (100 م.د) والشركة الوطنيّة للكهرباء والغاز (53 م.د). وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها من ميزانية وزارة النقل على نفس البند 384,940 م.د خصّص منها مبلغ 371,456 م.د لفائدة شركات النقل العمومي مقابل 330 م.د في التصرّف السابق.

ومن جهة أخرى تضمنت النفقات المنجزة بعنوان التدخل العمومي في سنة 2014 مبلغ 103,769 م.د يتعلق بالمنح المسندة للهيئات الدستورية صرف منها منحة لفائدة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قدرها 100 م.د من قبل رئاسة الحكومة.

أما بخصوص النفقات المنجزة على بند "التدخلات في الميدان الاجتماعي" فقد استأثرت وزارة التجارة والصناعات التقليدية بالجانب الأوفر منها حيث تولّت صرف مبلغ 1.416,693 م.د منه 1.416,672 م.د بعنوان دعم الموادّ الأساسيّة بلغ نصيب دعم الحبوب منها ما قدره 1.123,778 م.د.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة التجارة والصناعات التقليدية في السنوات من 2012 إلى 2014 لتغطية دعم المواد الأساسية :

م.د

المادّة	المبلغ		
	2012	2013	2014
الحبوب	908,947	1.117,936	1.123,778
الزيت النباتي	264,381	232,163	206,488
الحليب	31,928	57,107	61,737
السكر	10,435	9,685	9,342
الطماطم	10,794	12,429	-
الورق المدرسي	4,344	4,321	2,821
العجين الغذائي	4,804	16,359	12,506
الجملة	**1.235,633**	**1.450,000**	**1.416,672**

وشهدت سنة 2014 استقرار حجم الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان "التدخلات في الميدان الاجتماعي" حيث بلغت 171,955 م.د مقابل 172,437 م.د في السنة السّابقة. وشملت هذه النفقات أساسا الاشتراكات في أنظمة الضمان الاجتماعي بعنوان العائدين للعمل والمتمتّعين بالعفو العامّ (64 م.د) وكذلك "المنحة المخوّلة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي" (46,133 م.د) والمساهمة بعنوان تعديل الجرايات (30 م.د) بالإضافة إلى تسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد (15 م.د).

وسجّلت سنة 2014 عودة نفقات بند "التدخّلات ذات الصبغة العامّة" (377,779 م.د) إلى الارتفاع وذلك بنسبة 3,9 % مقابل تراجع بنسبة 20,12 % في سنة 2013. وأنجز الجانب الأوفر منها على ميزانية وزارة الداخلية التي صرفت مبلغ 359,861 م.د خصّص لدعم الجماعات المحلية مقابل 350 م.د في سنة 2013 تليها وزارة البيئة التي أمرت بصرف اعتمادات بما قدره 11,559 م.د صرف أساسا في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير في حدود 11,400 م.د مقابل 10,857 م.د في التصرّف السّابق.

ومن جهة أخرى، ارتفعت النفقات المنجزة بعنوان فصل "التحويلات" (394,991 م.د) في سنة 2014 بنسبة 24,37 %. ونتج هذا النموّ أساسا عن تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية (356,722 م.د) بما قيمته 77,323 م.د. وصرفت نفقات هذه الوزارة أساسا في شكل منح مسندة لفائدة العائلات المعوزة بمبلغ يساوي 321 م.د ومساعدات لفائدة الفئات محدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية بما قيمته 29 م.د. ومن ناحيتها، صرفت وزارة الدفاع الوطني بعنوان الفصل المذكور مبلغ 15,783 م.د تعلّق أساسا بجرايات العسكريين العاجزين عن العمل (12,158 م.د).

ب – فوائد الدّين العمومي

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2014 بعنوان فوائد الدّين العمومي ما قيمته 1.475 م.د. وشهدت سنة 2014 نموّ الاعتمادات النهائية المرصودة لهذا القسم بنسبة 2,43 % مقابل 10,77 % في سنة 2013. وعلى غرار التصرّف السابق، تمّ تحويل مبلغ 170,170 م.د من الفصل المتعلّق بفوائد الدّين الخارجي إلى الفصل الخاصّ بفوائد الدّين الدّاخلي.

وعلى صعيد الإنجازات، تولّت وزارة المالية خلال سنة 2014 الأمر بصرف اعتمادات لغاية تسديد فوائد الدّين العمومي بما قيمته 1.474,998 م.د مسجّلة نسبة استهلاك في حدود 99,99 % مقابل 98,16 % في التصرّف السّابق. ونتيجة لذلك اقتصر حجم الاعتمادات المتبقية على مبلغ 0,002 م.د تعلّق بالدّين الخارجي.

ويبرز الجدول التالي نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2014 مقارنة بالتصرّف السّابق :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية 2014	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيرات 2013/2014	
		2013	2014	القيمة	النسبة (%)
– فوائد الدّين الداخلي	970,170	844,460	970,170	125,710	14,89
– فوائد الدّين الخارجي	504,830	569,045	504,828	- 64,217	- 11,29
الجملة	**1.475,000**	**1.413,505**	**1.474,998**	**61,493**	**4,35**

يتبيّن من الجدول أنّ نموّ حجم التسديدات بعنوان فوائد الدّين العمومي في سنة 2014 (بنسبة 4,35 % مقابل 10,93 %) نتج عن ارتفاع نفقات فوائد الدّين الداخلي مقارنة بالتصرّف السّابق بنسبة 14,89 % مقابل 23,97 % حدّ منه تراجع النفقات بعنوان فوائد الدّين الخارجي بنسبة 11,29 % مقابل 4,05 % على إثر تدني حجم الدين الخارجي الباقي للتسديد (والبالغ 19.315,317 م.د باعتبار قروض المزودين) بنسبة 3,24 % .

ونتيجة لذلك، تواصل في سنة 2014 تدعّم حصّة الدّين الدّاخلي من مجموع نفقات قسم فوائد الدّين العمومي لتبلغ نسبة 65,77 % مقابل 59,74 % في التصرّف السّابق و53,46 % في سنة 2012. وتتوزّع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2013 و2014 على النحو التالي:

أ.د

البيان / السنة	2013		2014	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)
أ – فوائد الدين العمومي الداخلي	**844.460.057**	**59,74**	**970.170.000**	**65,77**
– فوائد دين الدّولة للسنة	**810.726.807**	**57,36**	**930.283.060**	**63,07**
– رقاع الخزينة	519.681.084	36,77	558.585.834	37,87
– الإيداعات بالخزينة العامّة	162.792.871	11,52	199.222.511	13,51
– القرض الوطني 2014	–	–	1.488.529	0,10
– الدين الداخلي بالعملة الصعبة	5.392.957	0,38	25.120.551	1,70
– الدين الداخلي بالدينار	150.505	0,01	–	–
– تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	122.709.390	8,68	145.865.635	9,89
– فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**33.164.241**	**2,34**	**22.541.125**	**1,53**
– تسوية تسبقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	**569.009**	**0,04**	**17.345.815**	**1,18**
ب – فوائد الدين العمومي الخارجي	**569.044.947**	**40,26**	**504.827.563**	**34,23**
– فوائد الدين الخارجي للسنة	569.401.221	* 40,26	**504.827.563**	**–**
– مبالغ مسترجعة سنة 2013	- 356.274	–	–	–
المجموع (أ + ب)	**1.413.505.004**	**100,00**	**1.474.997.563**	**100,00**
تمّ احتساب هذه النسبة باعتبار المبالغ المسترجعة سنة 2013				

تواصل في سنة 2014 نموّ حجم التسديدات بعنوان الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة حيث تطوّرت بما نسبته 7,49 % مقابل 6,27 % في التصرّف السابق. ورغم ذلك، شهدت هذه السنة انخفاض حصّة هذه الفوائد من مجموع الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد فوائد الدّين العمومي الداخلي حيث استأثرت بما نسبته 57,58 % مقابل 61,54 % في سنة 2013.

كما ارتفع حجم الفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة (199,223 م.د) بنسبة 22,38 %. وأدّى ذلك إلى تدعّم حصّتها ضمن فوائد الدين الداخلي لتبلغ 20,53 % مقابل 19,28 % في سنة 2013. وتعلّقت هذه التسديدات أساسا بالصندوق الوطني للادخار التونسي (133,096 م.د) وصندوق الودائع والأمانات (49,514 م.د) والصندوق الوطني للضمان (11,649 م.د).

وفي ما يتعلّق بالتعّهدات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة (145,866 م.د)، فقد ارتفع حجمها في سنة 2014 بما نسبته 18,87 %. وبلغت حصّتها من جملة فوائد الدّين الداخلي 15,04 % مقابل 14,53 % في سنة 2013. وعلى غرار التصرّف السابق، شملت هذه التعهّدات أساسا مصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التونسي والحسابات البريدية (75,931 م.د) وعمولة إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير (49,165 م.د) وتغطية مخاطر الصرف الراجعة إلى صندوق القروض والجماعات المحلية بما قيمته 11,504 م.د. كما شملت هذه التعهدات في حدود 6,624 م.د عمولة إصدار القرض الوطني لسنة 2014.

وفي خصوص هيكلة النفقات الفعلية بعنوان فوائد الدين (724,016 م.د استنادا إلى كتاب الدين العمومي لسنة 2014)، عرفت سنة 2014 انخفاض حصّة فوائد قروض البنك العالمي (8,87 % مقابل 11 %) والقروض الفرنسية (8,52 % مقابل 10,14 %). وفي مقابل ذلك نتج عن ارتفاع الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السوق المالية الدولية (329,992 م.د مقابل 257,360 م.د)، تدعّم حصّتها ضمن الدفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي لتبلغ 45,58 % مقابل 41,80 % في التصرّف السّابق. وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم الدّين الباقي للتسديد بعنوان هذه القروض بلغ 7.140.586 م.د في سنة 2014 مقابل 5.192,745 م.د في السنة السّابقة.

ويبرز الرسم التالي هيكلة الدفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي في سنة 2014:

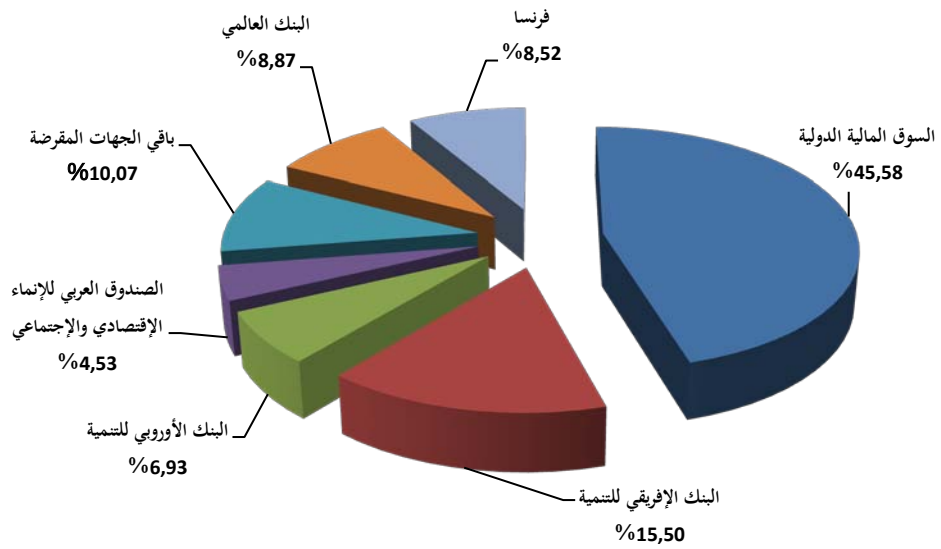

II- نفقات العنوان الثاني

ارتفعت تقديرات قانون المالية لسنة 2014 بعنوان اعتمادات الدفع للعنوان الثاني لميزانية الدّولة، إلى ما قيمته 8.034,500 م.د مقابل 7.387,500 م.د في التصرف السابق. وشملت هذه التقديرات نفقات التنمية في حدود مبلغ 4.834,500 م.د فيما خصّص الباقي لتسديد أصل الدّين (3.200 م.د). وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي التخفيض في تقديرات نفقات التنمية بما قدره 170 م.د والمحافظة على حجم تقديرات نفقات تسديد أصل الدّين لتضبط اعتمادات الدفع للعنوان الثاني في حدود مبلغ 7.864,500 م.د. وبذلك تعود هذه الاعتمادت إلى النموّ بنسبة 10,72 % مقابل تقلّص في السنة السابقة بنسبة 13,38 % وزيادة بنسبة 28,43 % في سنة 2012.

وباعتبار الترفيع في تقديرات نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 15 فيفري 2016 بمبلغ 78,485 م.د، ترتفع الاعتمادات النهائيّة المرصودة للعنوان الثاني خلال سنة 2014 إلى 7.942,985 م.د مقابل 7.106,227 م.د في سنة 2013.

وارتفعت الاعتمادات الموزّعة في سنة 2014 إلى 7.571,975 م.د[1] مقابل 6.836,300 م.د في سنة 2013. وتمّ استهلاكها بنسبة 97,42 % مقابل 98,12 % حيث بلغت نفقات العنوان الثاني 7.376,894 م.د ممّا أفرز اعتمادات باقية قدرها 566,091 م.د. وشملت الاعتمادات المتبقية خاصّة نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدّولة (429,580 م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 322,380 م.د) ونفقات التّنمية المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة (136,510 م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 48,631 م.د).

وتضمنت الاعتمادات المرصودة للعنوان الثاني بموجب قانوني المالية لسنة 2014 مبالغ تهدف إلى مجابهة الصعوبات التي تواجهها البنوك والمنشآت العمومية. فقد تمّ بموجب الفصل 17 من قانون المالية الترخيص في اكتتاب الدولة في رأس مال البنوك العمومية بمبلغ 500 م.د. كما أقرّ الفصل 43 من قانون المالية التكميلي الترخيص للدولة في تحمل ديون شركة الخطوط التونسية تجاه ديوان الطيران المدني والمطارات وذلك بمبلغ 165 م.د.

وبالإضافة إلى ذلك تمّ بموجب الفصلين 44 و46 من قانون المالية التكميلي الترخيص في الترفيع في الأموال المخصصة لفائدة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد وفي المساهمة في رأس مال مصنع التبغ بالقيروان بما قيمته على التوالي 39,433 م.د و22,986 م.د. كما تضمنت المبالغ المأمور بصرفها على باب الدين العمومي دفوعات تعلقت بضمان الدولة للمنشآت العمومية بلغ مجموعها 196,541 م.د.

---

[1] الأمر عدد 348 لسنة 2016 المؤرخ في 08 مارس 2016 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2014.

وعلى صعيد الإنجاز، سجّلت نفقات العنوان الثّاني في سنة 2014 نموّا بنسبة 9,98 % مقابل تقلّص نسبته 2,09 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 9 اعتمادات الدّفع المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2014 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنصوص اللاحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2014 و2013 حسب أبواب الميزانية.

وتفسّر الزيادة الحاصلة في سنة 2014 في خصوص نفقات العنوان الثاني (669,167 م.د) بالمفعول المزدوج لتطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانية عديد الأبواب أهمّها وزارة النقل (393,118 م.د) ووزارة المالية (146,708 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (146,328 م.د) وتسديد أصل الدّين العمومي (195,830 م.د) من جهة، ولتراجع نفقات أبواب أخرى خاصّة منها وزارة الصناعة (– 113,765 م.د) ووزارة التجهيز والبيئة (–82,359 م.د) من جهة أخرى علما بأن هذه الوزارة شهدت تراجع حصتها من جملة نفقات العنوان الثاني من 13,65 % في سنة 2013 إلى 11,29 % في التصرف الموالي. كما شهدت نفقات تسديد أصل الدّين العمومي انخفاضا طفيفا في حصّتها إلى 43,38 % مقابل 44,79 %. ويتضمّن الجدول الموالي توزيع نفقات العنوان الثاني في سنة 2014 وتطوّرها خلال الفترة من 2010 إلى 2014 :

م.د

البنود	اعتمادات الدّفع لسنة 2013			الاعتمادات المستهلكة					التغيّرات 2013/2014	
	الاعتمادات الموزّعة	الاعتمادات التكميلية	الجملة	2010	2011	2012	2013	2014	القيمة	النّسبة %
نفقات التنمية	**4.371,975**		**4.371,975**	**670,423**	**3.739,400**	**4.062,288**	**3.703,558**	**4.176,895**	**473,337**	**12,78**
الاستثمارات المباشرة	**2.118,576**		**2.118,576**	**463,632**	**1.856,417**	**2.057,986**	**1.974,559**	**1.957,569**	**16,990 -**	**0,86 -**
– المموّلة مباشرة من موارد الدّولة	1.731,258	3,328	1.734,587	1,651	1.460,923	1.651,151	1.683,856	1.633,671	50,185 -	2,98 -
– المصاريف الطارئة	3,328	3,328 -	0,000							
– المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة	383,989		383,989	461,981	395,494	406,835	290,703	323,898	33,195	11,42
التمويل العمومي	**2.253,399**		**2.253,399**	**206,791**	**1.882,983**	**2.004,302**	**1.728,999**	**2.219,326**	**490,327**	**28,36**
– المموّل مباشرة من موارد الدّولة	2.124,673	44,075	2.168,748	1,928	1.743,875	1.928,170	1.665,416	2.162,463	497,047	29,85
– المصاريف الطارئة	44,075	44,075 -	0,000							
– المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة	84,651		84,651	204,863	139,108	76,132	63,583	56,863	6,720 -	10,57 -
تسديد أصل الدّين	**3.200,000**		**3.200,000**	**2.334,534**	**2.203,950**	**2.788,906**	**3.004,169**	**3.199,999**	**195,830**	**6,52**
الجملة	**7.571,975**		**7.571,975**	**3.004,957**	**5.943,350**	**6.851,194**	**6.707,727**	**7.376,894**	**669,167**	**9,98**

وتمّ بموجب قانون الماليّة لسنة 2014، تخصيص اعتمادات قدرها 416,242 م.د لباب نفقات التنمية الطارئة. ثمّ تمّ التخفيض فيها بقانون المالية التكميلي إلى 133,038 م.د. واقتصر توزيع هذه الاعتمادات على مبلغ 47,403 م.د استأثر قسم التمويل العمومي على الجانب الأوفر منها (44,075 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، شملت الاعتمادات التكميلية أساسا وزارة الفلاحة (19,604 م.د) خصّصت بالكامل لفصل التدخلات في الميدان الاقتصادي ووزارة الداخلية (18 م.د) وتحديدا فصل الاستثمارات في ميدان الإدارة العامة. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الثاني.

ومن جهة أخرى وعلى غرار التصرف السابق لوحظ محدودية توزيع الاعتمادات المرصودة بالميزانية بعنوان نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة حيث لم يتم توزيع أي مبلغ تم رصده بهذا العنوان في مستوى كل من رئاسة الحكومة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وكذلك وزارة الثقافة. كما شهدت كلّ من وزارة التجهيز والبيئة ووزارة التعليم العالي توزيعا جزئيا لاعتماداتها.

وخلافا للتصرّف السابق، شهدت سنة 2014 ارتفاع حجم نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة (380,761 م.د) بنسبة 7,63 % مقابل تقلّص بنسبة 26,64 %. وتواصل تدعّم حصّة الاستثمارات المباشرة ضمن هذه النفقات حيث بلغت 85,07 % مقابل 82,05 % في سنة 2013 و84,24 % في سنة 2012.

أوّلا– نفقات التّنمية

ضبط قانون المالية لسنة 2014 حجم اعتمادات البرامج لنفقات التنمية في حدود 4.441,795 م.د واعتمـــادات التعهد بمبلغ 6.199,665 م.د. وعلى غرار السنة السابقة، أقرّ قانــون المالية التكميلي زيادة قدرها 628 م.د لكلّ من اعتمادات البرامج لتصبح في حدود 5.069,795 م.د واعتمادات التعهد لتبلغ 6.827,665 م.د. وقد استأثر قسم التمويل العمومي بكامل هذه الزيادة التي شملت أساسا وزارة النقل بمبلغ 295 م.د خصّص لفائدة بند تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ووزارة المالية في حدود 150 م.د خصّصت لبند المساهمات ووزارة الصناعة بما قيمته 100 م.د رصدت لبند التدخلات في الميدان الاجتماعي.

وارتفعت اعتمادات الدفع المفتوحة بقانون المالية بعنوان نفقات التنمية إلى ما قيمته 4.834,500 م.د. واقتضى قانون الماليّة التكميلي التخفيض فيها لتبلغ 4.664,500 م.د. كما تمّ الترفيع في الاعتمادات بعنوان نفقات التنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة بمبلغ 78,485 م.د ليضبط الحجم النهائي للاعتمادات المخصّصة للتنمية في حدود 4.742,985 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق، شهدت سنة 2014 نموّا بنسبة 15,65 % مقابل تقلّص بنسبة 24,78 %.

وبلغت الاعتمادات الموزّعة 4.371,975 م.د في سنة 2014 صرف منها مبلغ 4.176,895 م.د لتنخفض نسبة الاستهلاك إلى 95,54 % مقابل 96,67 % في التصرف السّابق. وأفرز تنفيذ الميزانية فواضل اعتمادات قدرها 195,080 م.د شملت نفقات التنمية المموّلة مباشرة من ميزانية الدّولة (107,201 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (87,879 م.د).

وخلافا للتصرّف السابق، ارتفع في سنة 2014 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التنمية بما قيمته 473,337 م.د ونسبته 12,78 % مقابل تراجع بمبلغ 358,730 م.د وبنسبة 8,83 %.

وفيما يتعلّق بالاعتمادات المخصّصة لقسم نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة، فبعد أن ضبطت أوّليّا بمبلغ 526,435 م.د، تمّ بموجب قانون المالية التكميلي التقليص فيها بما قدره 87,650 م.د. وباعتبار ما اقتضاه قرار وزير المالية من ترفيع فيها (+ 78,485 م.د)، بلغت الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم 517,270 م.د في سنة 2014 مقابل 475,355 م.د في التصرّف السّابق.

ومثّلت الاعتمادات الموزّعة في سنة 2014 (468,640 م.د[1]) نسبة 90,60 % من الاعتمادات النهائية مقابل 83,50 % في التصرف السّابق. وسجّلت أهمّ الاعتمادات غير الموزّعة أساسا لدى كلّ من رئاسة الحكومة (18 م.د) ووزارة التجهيز والبيئة (13,251 م.د) ووزارة الثقافة (7,730 م.د).

وعلى صعيد الإنجازات، بلغت في سنة 2014 نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة ما قيمته 380,761 م.د مسجّلة نسبة استهلاك للاعتمادات الموزّعة قدرها 81,25 % مقابل 89,26 % في التصرّف السابق. ونتج عن ذلك فواضل اعتمادات بلغت 87,879 م.د تعلّق أهمّها بوزارة التجهيز والبيئة (36,885 م.د) تليها وزارة الفلاحة (23,771 م.د) ووزارة النقل (22,587 م.د).

ومقارنة بالتصرّف السّابق، سجّلت سنة 2014 نموّ النفقات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة بنسبة 7,47 % مقابل تقلّص بنسبة 26,64 %. وباعتبار أنّ هذه النسبة تبقى دون نسق تطوّر الحجم الجملي لنفقات التنمية، فقد تواصل تدنّي حصّة الموارد الخارجية الموظّفة في تغطية جملة نفقات التّنمية حيث بلغت 9,12 % في هذه السنة مقابل 9,57 % في التصرّف السابق.

---

[1] الأمر عدد 348 لسنة 2016 المؤرخ في 08 مارس 2016 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2014.

ويعود تطوّر نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة بمبلغ 26,475 م.د إلى المفعول المزدوج لارتفاع مصاريف بعض أبواب الميزانية خاصّة منها وزارتي الفلاحة (24,667 م.د) والتجهيز والبيئة (18,203 م.د) من ناحية، ولتقلّص الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل البعض الآخر أهمّها وزارتا التنمية والتعاون الدولي (- 9,241 م.د) والتعليم العالي والبحث العلمي (- 9,145 م.د) من ناحية أخرى.

ويتضمّن الجدول المضمّن بالملحق عدد 11 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2014 حسب الأبواب.

وفي خصوص هيكلة نفقات التنمية، تجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي (+ 490,326 م.د) ساهم في تدعّم حصّته ضمن نفقات التنمية حيث بلغت 53,13 % مقابل 46,68 % في سنة 2013.

أ– الاستثمارات المباشرة

شهدت سنة 2014 ارتفاع التقديرات النهائية بعنوان الاستثمارات المباشرة إلى 2.118,576 م.د مقابل 2.051,996 م.د مسجّلة نموّا بنسبة 3,24 % مقابل تراجع نسبته 5,07 % في التصرّف السابق. وبلغت النفقات المنجزة ما قيمته 1.957,569 م.د مسجّلة نسبة استهلاك قدرها 92,40 % مقابل 96,23 % في سنة 2013.

وأفرز تنفيذ الميزانية فواضل اعتمادات بهذا العنوان بلغت 161,007 م.د وشملت الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (100,916 م.د) وتلك المموّلة بموارد خارجية موظّفة (60,091 م.د).

وتواصل في سنة 2014، تقلّص الاستثمارات المباشرة ولو بنسق أقلّ حيث بلغت نسبة الانخفاض 0,86 % مقابل 4,05 % في سنة 2013. ويعزى هذا التدنّي إلى المفعول المزدوج لتراجع الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (–50,185 م.د) ولتطوّر الاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (+33,195 م.د).

1- الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة

شهدت سنة 2014 تراجع حجم الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة والبالغة 1.633,671 م.د بنسبة 2,98 % مقابل نموّ 1,98 % في السنة السّابقة. ونتج عن ذلك تراجع حصّتها ضمن الاستثمارات المباشرة إلى 83,45 % مقابل 85,28 %.

ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة حسب أبواب الميزانية وذلك خلال سنتي 2013 و2014 :

م.د

الأبواب	الاستثمارات		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
- وزارة الدفاع الوطني	194,385	343,413	149,028	76,67
- وزارة الفلاحة	274,420	226,703	47,717 -	17,39 -
- وزارة التجهيز والبيئة	606,576 *	515,382	91,194 -	15,03 -
- وزارة الصحّة	121,319	98,258	23,061 -	19,01 -
- وزارة التربية	180,248	152,124	28,124 -	15,60 -
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	94,256	109,828	15,572	16,52
- وزارة الشباب والرياضة	71,900	51,596	20,304 -	28,24 -
- باقي الوزارات	140,752 *	136,367	4,385 -	3,12 -
الجملة	**1.683,856**	**1.633,671**	**50,185 -**	**2,98 -**
* تمّت معالجة هذه المعطيات باعتبار ضمّ البيئة إلى وزارة التجهيز				

يبرز من الجدول أنّ تراجع الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (-50,185 م.د) يردّ إلى المفعول المزدوج لتدني الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل بعض الوزارات أهمّها وزارة التجهيز والبيئة (- 91,194 م.د) ووزارة الفلاحة (-47,717 م.د) ولنموّ نفقات وزارات أخرى خاصّة منها وزارة الدفاع الوطني (149,028 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (15,572 م.د).

وعلى غرار سنة 2013، خصّص الجانب الأوفر من نفقات وزارة التجهيز والبيئة بعنوان الاستثمارات المباشرة المموّلة من موارد الدّولة (515,382 م.د) لبند الطرقات والجسور (454,901 م.د) وشمل خاصة المسالك الريفية (168,976 م.د) وإصلاح أضرار الفيضانات (57,356 م.د) والطرقات المهيكلة للمدن (40,651 م.د) وتهيئة الشبكة المرقّمة للطرقات (36,949 م.د) والصيانة الدورية لشبكة الطرقات والجسور (31,260 م.د). كما تولت الوزارة صرف 24,999 م.د بعنوان حماية المدن من الفيضانات و22,304 م.د بعنوان بند الإسكان.

أمّا النفقات المنجزة من قبل وزارة الدفاع الوطني (343,413 م.د) فقد تمثّلت أساسا في مصاريف تخصّ التجهيزات العسكرية (330,155 م.د) والهيكل الأساسي العسكري (12,037 م.د).

وفيما يتعلّق بالاعتمادات التي تولّت وزارة الفلاحة الأمر بصرفها بعنوان الاستثمارات المباشرة (226,703 م.د) فقد شهدت في سنة 2014 تراجعا قدره 47,717 م.د ونسبته 17,39 %. وشملت هذه النفقات أساسا قطاع الغابات (61,592 م.د) والمحافظة على المياه وأديم الأرض (52,291 م.د). كما أنجزت الوزارة استثمارات في المناطق السقوية بما قيمته 42,131 م.د تمثّلت أساسا في مشاريع المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية (6,728 م.د) وإحداث وتهيئة المناطق السقوية (6,639 م.د) وإحداث وتجهيز آبار عميقة (3,792 م.د). كما شملت النفقات مشاريع تخص بناء السدود والهياكل المائية وذلك بمبلغ 17,860 م.د.

2- الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة

ارتفعت في سنة 2014 الاعتمادات الموزّعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة إلى 383,988 م.د أي بنسبة 22,65 % مقابل تقلّص في التصرّف السّابق نسبته 32,02 %. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 323,898 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 84,35 %.

ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت سنة 2014 تطوّر حجم هذه الاستثمارات بنسبة 11,42 % مقابل انخفاض بنسبة 28,55 %. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق الموارد الخارجية الموظّفة حسب أبواب الميزانية وذلك خلال سنتي 2013 و2014 على النحو التالي:

م.د

البيانات	الاستثمارات		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
- وزارة الفلاحة	86,303	107,989	21,686	25,13
- وزارة التجهيز والبيئة	159,480	177,453	17,973	11,27
- وزارة التربية	13,059	16,327	3,268	25,02
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	31,274	22,129	9,145 -	29,24 -
- وزارة الشؤون الخارجية	0,587	-	0,587 -	100,00 -
الجملة	**290,703**	**323,898**	**33,195**	**11,42**

يتّضح من الجدول السّابق أنّ نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة خلال سنة 2014 (+33,195 م.د) يردّ أساسا إلى تطوّر نفقات وزارات الفلاحة (+21,686 م.د) والتجهيز والبيئة (+17,973 م.د) والتربية (+3,268 م.د) والذي حدّ منه خاصة تراجع نفقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (-9,145 م.د).

وفي خصوص النفقات التي أنجزتها وزارة التجهيز والبيئة في هذا المجال (177,453 م.د)، فقد شملت أساسا بند الطرقات والجسور (101,395 م.د) وتعلّقت خاصّة بتهيئة الشبكة المرقّمة للطرقات (35,520 م.د) وتهيئة المسالك الريفية (22,027 م.د) والطرقات المهيكلة للمدن (22,864 م.د). كما شملت بند الإسكان (71,961 م.د) صرف منه مبلغ 64,058 م.د في إطار برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى.

وشملت استثمارات وزارة الفلاحة (107,989 م.د) أساسا بند الماء الصالح للشراب (39,338 م.د) خاصّة بعنوان تعهّد هياكل التزوّد بالماء الصالح للشراب (24,539 م.د) وتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (11,092 م.د) وبند المناطق السقوية (20,960 م.د) وبند المحافظة على المياه وأديم الأرض (17,660 م.د).

كما خصت الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة في مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حدود 11,090 م.د تجهيز مؤسسات التعليم العالي.

ب– التّمويل العمومي

عادت في سنة 2014 الاعتمـادات الموزّعة بعنوان التمويل العمـومي إلى الارتفاع حيث بلغت 2.253,399 م.د مقابل 1.779,304 م.د في السنة السابقة أي بنسبة 26,64 % مقابل تراجع بنسبة 12,71 %. وتمّ صرفها في حدود 2.219,326 م.د مسجّلة نسبة استهلاك قدرها 98,49 % مقابل 97,17 %.

وسجّلت سنة 2014 نموّ هذه النفقات بما قيمته 490,326 م.د ونسبته 28,36 % مقابل تدنّ نسبته 13,74 % في التصرّف السابق. وانجرّ هذا التطوّر عن ارتفاع نفقات التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (+ 497,047 م.د) حدّ منه تقلّص نفقات التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (– 6,720 م.د).

1- التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة

بلغت في سنة 2014 الاعتمادات النهائية المرصودة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة ما قيمته 2.168,748 م.د مسجّلة نموّا بنسبة 27,91 %. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 2.162,463 م.د أي باستهلاك بنسبة 99,71 %. ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، شهدت هذه النفقات نموّا بنسبة 29,85 % في سنة 2014 مقابل تقلّص بنسبة 13,63 %. وتدعّمت بذلك حصّتها ضمن نفقات التمويل العمومي لتبلغ 97,72 % مقابل 96,32 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول الموالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 :

م.د

الفصول	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
1– الاستثمارات	133,271	286,597	153,326	115,05
2– التدخّلات	938,823	820,670	- 118,153	- 12,59
3– تسديد القروض	9,778	8,339	- 1,439	- 14,72
4– المساهمات	516,244	673,072	156,828	30,38
5– القروض	1,500	1,150	- 0,350	- 23,33
6– التوازن المالي	65,800	72,800	7,000	10,64
7– تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية	-	299,835	299,835	-
الجملة	**1.665,416**	**2.162,463**	**497,047**	**29,85**

يتّضح من الجدول أنّ تطوّر النفقات المنجزة في سنة 2014 بعنوان التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (+497,047 م.د) نتج أساسا عن إنجاز نفقات تتعلّق ببند أحدث في سنة 2014 لتسجيل مصاريف "تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية" (+ 299,835 م.د) علما بأن الحسابات الخاصّة في الخزينة تتضمن حسابا لهذا الغرض. كما ساهم في هذا التطور نموّ نفقات بندي المساهمات (+ 156,828 م.د) والاستثمارات (+ 153,326 م.د) حدّ منه تدنيّ النفقات خاصّة في مستوى بند التدخلات (- 118,153 م.د).

وعلى صعيد هيكلة هذه النفقات، تواصل في هذه السنة تراجع حصّة بند التدخلات لتبلغ 37,95 % مقابل 56,37 % في التصرّف السّابق و76,06 % في سنة 2012. وفي مقابل ذلك تواصل تدعّم حصّة المساهمات لتبلغ 31,13 % مقابل على التوالي 31 % و6,20 %.

– الاستثمارات

ارتفع في سنة 2014 حجم النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات إلى أكثر من الضعف حيث بلغ 286,597 م.د مقابل 133,271 م.د في السنة السّابقة أي بنموّ بنسبة 115,05 % مقابل تراجع نسبته 50,73 % في التصرّف السّابق. ونتجت هذه الزيادة عن نموّ النفقات المنجزة في بعض المجالات كان أهمّها الخدمات والهيكل الأساسي (+ 86,197 م.د) والإدارة العامّة (+ 69,300 م.د) وحدّ من ذلك تقلّص النفقات في بعض الميادين الأخرى خاصة منها البحث العلمي (- 8,620 م.د).

وباعتبار أنّ نسبة نموّ نفقات ميدان الخدمات والهيكل الأساسي (95,74 %) تبقى أقلّ من نسق نموّ الاستثمارات (115,05 %) فقد شهد هذا الميدان تواصل تراجع حصّته ضمن الاستثمارات في سنة 2014 لتبلغ 61,49 % مقابل 67,55 % في التصرّف السّابق و78,99 % في سنة 2012. أمّا نصيب ميدان الإدارة العامّة، فقد ارتفع من 15,11 % في التصرّف السّابق إلى 31,21 % في هذه السنة.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها خلال سنتي 2013 و2014 :

م.د

الاستثمارات في ميدان	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة (%)
– الإدارة العامّة	20,134	89,434	69,300	344,19
– الفلاحة والصيّد البحري	4,568	3,151	1,417 -	31,02 -
– الخدمات والهيكل الأساسي	90,031	176,228	86,197	95,74
– التربية والتكوين	0,754	2,645	1,891	250,80
– البحث العلمي	11,901	3,281	8,620 -	72,43 -
– الثقافة والشباب والطفولة	1,278	7,626	6,348	496,71
– الميدان الاجتماعي	3,553	3,590	0,037	1,04
– منح لفائدة المؤسسات الدستورية	1,052	0,642	0,410 -	38,97 -
الجملة	**133,271**	**286,597**	**153,326**	**115,05**

خلافا للسنة السابقة، تطوّرت الاستثمارات المنجزة في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي بنسبة 95,74 % في سنة 2014 حيث بلغت 176,228 م.د ولكن دون أن تصل إلى المستوى المسجّل في سنة 2012 (213,692 م.د). وعلى غرار السنة السّابقة، أنجزت هذه النفقات من قبل وزارات النقل (118,122 م.د) والتجهيز والبيئة (وتحديدا فرع البيئة بمبلغ 57,320 م.د) والسياحة (0,786 م.د).

وفي خصوص الاستثمارات في ميدان الإدارة العامّة، فقد تضاعفت لأكثر من أربع مرّات لتبلغ 89,433 م.د في سنة 2014 مقابل 20,134 م.د في السنة السّابقة. وقد صرفت المبالغ أساسا من قبل وزارة الداخلية (88,861 م.د).

كما شهدت سنة 2014 نموّ الاستثمارات في ميدان الثقافة والشباب والطفولة بما قدره 6,348 م.د لتبلغ 7,626 م.د. وأنجزت هذه النفقات من قبل رئاسة الحكومة (4,606 م.د) ووزارتي الثقافة (2,020 م.د) والشباب والرياضة (1 م.د).

– التدخّلات

تواصل في سنة 2014 تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخّلات حيث تدنّت بنسبة 12,59 % مقابل 35,98 % في التصرّف السابق. وشمل هذا التقلّص الميادين الثلاثة وخاصّة منها الميدان الاقتصادي الذي تراجعت نفقاته بما قدره 78,536 م.د. ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 :

م.د

الميدان	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
_ الاقتصادي	699,827	621,291	- 78,536	- 11,22
_ الاجتماعي	235,302	196,044	- 39,258	- 16,68
_ التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة	3,694	3,335	- 0,359	- 9,72
الجملة	**938,823**	**820,670**	**- 118,153**	**- 12,59**

لئن تقلّص حجم النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي خلال سنة 2014 بنسبة 11,22 %، فقد تدعّمت حصّة هذا البند ضمن التدخلات لتبلغ 75,71 % مقابل 74,54 % في التصرّف السابق. وتمّ الأمر بصرف هذه المبالغ أساسا من قبل وزارة الفلاحة (168,841 م.د) ووزارة الصناعة (148,304 م.د) ووزارة السياحة (56,292 م.د) وكذلك وزارة الشؤون الاجتماعية (43,456 م.د).

وفي ما يتعلّق بالتدخلات في الميدان الاجتماعي (196,044 م.د) فقد شهدت في سنة 2014 انخفاضا في حجمها قدره 39,258 م.د ونسبته 16,68 % مقابل نموّ في السنة السابقة بما قيمته 3,269 م.د ونسبته 1,41 %. وترتّب عن ذلك تراجع حصّة هذا الميدان ضمن التدخلات إلى 23,89 % مقابل 25,06 %. وعلى غرار السنة السابقة، تولّت وزارة التنمية والتعاون الدولي صرف الجانب الأوفر من هذه التدخّلات (187,365 م.د) وذلك أساسا بعنوان الحضائر العادية والظرفية (174,305 م.د).

– المساهمات

واصلت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان المساهمات (673,072 م.د) منحاها التصاعدي خلال سنة 2014 حيث سجّلت زيادة بما قيمته 156,828 م.د ونسبته 30,38 % مقابل 396,639 م.د و331,62 % في السنة السابقة. وصرفت هذه المبالغ أساسا من ميزانية وزارة الماليّة (650 م.د) وشملت خاصة مساهمة الدولة في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية (500 م.د) والمساهمة في رأس مال شركة التصرف في الأصول (150 م.د).

– تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية

شهدت سنة 2014 صرف مبلغ قدره 299,835 م.د بعنوان تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وذلك لأوّل مرّة. وقد أنجزت هذه النفقات حصرا من قبل وزارة النقل وتعلّقت أساسا بتسديد مستحقات ديوان الطيران المدني والمطارات لدى شركة الخطوط التونسية (165 م.د) وبتسديد مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لدى كلّ من الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس (104,835 م.د).

2- التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

ضبطت الاعتمادات النهائية المخصّصة للتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة بالنسبة إلى سنة 2014 في حدود 84,651 م.د مقابل 83,835 م.د في سنة 2013 مسجّلة زيادة طفيفة نسبتها 0,97 % مقابل تراجع بنسبة 8,74 %. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 56,863 م.د. وعلى غرار السنه السابقة، سجّلت هذه النفقات تراجعا بما قيمته 6,720 م.د ونسبته 10,57 % مقابل 12,549 م.د و16,48 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 :

م.د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
الاستثمارات في:				
– ميدان الفلاحة والصيد البحري	8,481	11,711	3,230	38,07
– ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	20,116	19,951	0,165 -	0,82 -
– ميدان الثقافة والشباب والطفولة	-	-		
الجملة الفرعيـة 1	**28,597**	**31,662**	**3,065**	**10,71**
التدخّلات في :				
– الميدان الاقتصادي	27,032	17,495	9,537 -	35,28 -
– الميدان الاجتماعي	7,954	7,706	0,248 -	3,12 -
الجملة الفرعيـة 2	**34,986**	**25,201**	**9,785 -**	**27,97 -**
الجملـة	**63,583**	**56,863**	**6,720 -**	**10,57 -**

يبرز من الجدول السابق أنّ تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة (- 6,720 م.د) يعزى إلى تدنّي حجم التدخّلات بمبلغ 9,785 م.د حدّ منه نموّ النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات بما قيمته 3,065 م.د.

وتوزّعت الاستثمارات المموّلة بواسطة موارد خارجية موظّفة (31,662 م.د) بين ميدان الخدمات والهيكل الأساسي الذي استأثر بمبلغ 19,951 م.د صرف من قبل وزارتي النقل (10,951 م.د) والتجهيز والبيئة (9 م.د) وميدان الفلاحة والصيد البحري الذي أنفقت بعنوانه وزارة الفلاحة ما قيمته 11,711 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتمّ صرف أي مبلغ في سنة 2014 بعنوان ميدان الثقافة والشباب والطفولة وذلك على غـرار السنة السّابقة علما بأنه لم يتم توزيع المبـالغ التي تم رصدها بهذا العنوان ببـاب وزارة الثقافة (7 م.د).

أمّا في ما يخصّ التدخّلات (25,201 م.د)، فقد عرفت في سنة 2014 تراجع نفقاتها بنسبة 27,97 % مقابل زيادة بنسبة 128,86 % في التصرّف السابق. ويعزى هذا التدنّي إلى انخفاض حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي (17,495 م.د) بما قدره 9,537 م.د. وقد تمّ صرف هذا المبلغ من قبل وزارة التنمية والتعاون الدولي. كما تقلّصت في سنة 2014 النفقات المنجزة بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي بنسبة 3,12 % لتبلغ 7,706 م.د تمّ صرفها حصرا من قبل وزارة الفلاحة.

ثانيا– نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

بلغ حجم الاعتمادات المرصودة ضمن قانون المالية لسنة 2014 بعنوان نفقات تسديد أصل الدّين العمومي ما قيمته 3.200 م.د. وحافظ قانون الماليّة التكميلي على حجم هذه الاعتمادات التي تمّ توزيعها كليا.

وعلى غرار التصرّف السابق، ارتفعت في سنة 2014 الاعتمادات الموزّعة بمبلغ 195 م.د وبنسبة 6,49 % مقابل 216 م.د و7,74 % في سنة 2013. وتأتّى هذا التطوّر من نموّ الاعتمادات الموزّعة بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 710,300 م.د حدّ منه تدنّي الاعتمادات المرصودة لتسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 515,300 م.د.

وعلى صعيد الإنجازات، تمّ في سنة 2014، استهلاك هذه الاعتمادات بصفة شبه كلية (99,99 %) حيث بلغت النفقات 3.199,999 م.د وذلك على غرار التصرف السابق (99,97 %). وتعلّقت الاعتمادات الباقية وقدرها 0,630 م.د حصرا بالدّين الدّاخلي.

وتواصل في سنة 2014 تراجع نسق نموّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي حيث كانت الزيادة بمبلغ 195,830 م.د وبنسبة 6,52 % مقابل على التوالي 215,263 م.د و7,72 % في سنة 2013 و584,956 م.د ونسبة 26,54 % في سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2014 بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي تضمّنت مبلغ 387,666 م.د يخصّ بقايا للتسوية من تسبقات مسندة في سنة 2013. ويتوزع هذا المبلغ بين الدّين الداخلي (43,656 م.د) والدّين الخارجي (344.010 م.د) ويمثّل نسبة 12,11 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2014 بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي. وفي المقابل تبرز حسابات الدين العمومي المضمنة بالمجموعة 19 من حسابات الخزينة تسبقات أسندت على اعتمادات الدين العمومي لسنة 2014 دون تسوية بلغت جملتها أصلا وفوائد 586,618 م.د ويمثّل التصرف على هذا النحو إخلالا بمبدأ سنويّة الميزانيّة.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2014 وتطوّرها مقارنة بالسّنة السّابقة :

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية في سنة 2014	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2013/2014	
		2013	2014	القيمة	النسبة (%)
– تسديد أصل الدّين الداخلي	2.090,300	1.379,169	2.090,299	711,130	51,56
– تسديد أصل الدّين الخارجي	1.109,700	1.625,000	1.109,700	515,300 -	31,71 -
الجملة	**3.200,000**	**3.004,169**	**3.199,999**	**195,830**	**6,52**

يتبيّن من الجدول أنّ تطوّر حجم نفقات تسديد أصل الدّين العمومي في سنة 2014 جاء نتيجة لارتفاع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أصل الدّين الدّاخلي بمبلغ 711,130 م.د حدّ منه تقلّص النفقات بعنوان تسديد أصل الدّين الخارجي بما قيمته 515,300 م.د. وأدى هذا الوضع إلى تدعم حصة الدين العمومي الداخلي ضمن نفقات تسديد أصل الدين حيث بلغت 65,32 % مقابل 45,91 % في التصرف السابق.

ويتضمّن الجدول التآلي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2014 و2013 حسب البنود :

أ.د

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2013/2014	
	2013		2014			
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
تسديد الدّين الداخلي	**1.379.169,184**	**45,91**	**2.090.299,370**	**65,32**	**711.130,186**	**51,56**
– تسوية تسبقات وقروض	**90.224,517**	**3,00**	**43.656,300**	**1,36**	**- 46.568,217**	**- 51,61**
– تسديد أصل دين الدّولة للسنة:	**1.129.775.483**	**37,61**	**1.872.511,405**	**58,52**	**742.735,922**	**65,74**
رقاع الخزينة	1.089.343,700	36,26	1.816.400,000	56,76	727.056,300	66,74
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20.771,721	0,69	20.771,721	0,65	-	-
معالجة مديونية القطاع الفلاحي (القانون عدد 65 لسنة 1999)	1.202,542	0,04	1.202,542	0,04	-	-
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	18.457,520	0,61	34.137,142	1,07	15.679,622	84,95
– تسديد أصل الدين المضمون من طرف الدّولة	**159.169,184**	**5,30**	**174.131,165**	**5,44**	**14.961,981**	**9,40**
ضمان الشركة التونسية لصناعة الحديد (الفولاذ)	47.000,000	1,56	23.822,500	0,74	- 23.177,500	- 49,31
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	2.211,123	0,07	2.455,546	0,08	244,423	11,05
ضمان الشركة الوطنية لعجين الحلفاء	–	–	12.544,808	0,39	12.544,808	-
قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	448,322	0,01	359,360	0,01	- 88,962	- 19,84
ضمان الشركة التونسية لصناعة التكرير	101.840,556	3,39	123.592,085	3,86	21.751,529	21,36
قرض الديوان الوطني للزيت	7.669,183	0,26	11.357,366	0,35	3.688,183	48,09
تسديد الدين الخارجي	**1.625.000.000**	**54,09**	**1.109.700,000**	**34,68**	**- 515.300,000**	**- 31,71**
تسديد الدين الخارجي للسنة	**1.332.510.207**	**44,35**	**765.690,643**	**23,93**	**- 566.819,564**	**- 42,54**
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	**292.489.793**	**9,74**	**344.009,357**	**10,75**	**51.519,564**	**17,61**
المجموع العامّ	**3.004.169.184**	**100,00**	**3.199.999,370**	**100,00**	**195.830,186**	**6,52**

ويفسّر نموّ حجم نفقات تسديد أصل الدّين الداخلي (+ 711,130 م.د) في سنة 2014، بالمفعول المزدوج لنموّ حجم التسديدات بعنوان كلّ من أصل دين الدّولة بما قدره 742,736 م.د وأصل الدّين المضمون من قبل الدّولة بمبلغ 14,962 م.د من جهة، ولتدنّي حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسوية تسبقات وقروض بمبلغ 46,568 م.د.

وعلى غرار السنة السابقة، استأثرت رقاع الخزينة القابلة للتنظير (1.702,900 م.د) بالنصيب الأوفر من النفقات المتعلّقة بتسديد أصل دين الدّولة تليها رقاع الخزينة قصيرة المدى (113,500 م.د) ثمّ الدّين الداخلي بالعملة الصعبة (34,137 م.د). كما واصلت الدولة تحمّلها لديون بنكية (20,772 م.د) ولنفقات تخصّ معالجة مديونية القطاع الفلاحي (1,203 م.د).

وتعلّقت المبالغ المدفوعة بعنوان تسديد أصل الدّين المضمون من قبل الدّولة (174,131 م.د)، أساسا بضمان الدولة لقروض كلّ من الشركة التونسية لصناعة التكرير (123,592 م.د) والشركة التونسية لصناعة الحديد (23,823 م.د) والشركة الوطنية لعحين الحلفاء والورق (12,545 م.د).

وفي ما يهمّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أصل الدّين الخارجي (1.109,700 م.د)، فقد تواصل انخفاض حجمها في سنة 2014 وذلك بنسق أسرع حيث تقلّصت بما قيمته 515,300 م.د ونسبته 31,71 % مقابل 204 م.د و11,15 % في التصرف السّابق.

واستنادا إلى كتاب الدين لسنة 2014 بلغت التسديدات المنجزة بعنوان أصل الدّين الخارجي 1.071,883م.د شملت أساسا القروض المبرمة في إطار التعاون متعدّد الأطراف (661,487 م.د) والتي كان أهمّها لدى مجموعة البنك العالمي (259,158 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (185,226 م.د) والبنك الأوروبي للاستثمار (104,419 م.د) والقروض المبرمة في إطار التعاون الثنائي (380,444 م.د) خاصّة منها القروض الفرنسيّة (170,832 م.د) والقروض اليابانية (106,110 م.د).

ويبرز حساب التصرّف لأمين المال العامّ في موفى سنة 2014 في مستوى حسابات الدّين العمومي لعمليات الخزينة فائضا في المصاريف بمبلغ 350,002 م.د يتعيّن تسويته على اعتمادات أصل الدّين العمومي. ويتوزّع هذا الفائض بين الدّين الخارجي (307,125 م.د) والدّين الدّاخلي (42,877 م.د). وبالتالي فإنّ مبلغ نفقات تسديد أصل الدّين العمومي المدرج بالحساب العام للسنة الماليّة لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات ميزانية الدّولة لسنة 2014 بهذا العنوان.

وعلى صعيد آخر، بلغت تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة 4.674,997 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السابقة ارتفاعا نسبته 5,82 % مقابل 8,73 % في سنة 2013. ونتج هذا النموّ عن المفعول المزدوج للزيادة في خدمة الدّين الداخلي بنسبة 37,63 % ولتراجع خدمة الدّين الخارجي بما نسبته 26,41 %. وتبعا لذلك، تدعّمت حصّة الدّين الداخلي من جملة تكاليف الدّين العمومي لتبلغ 65,46 % مقابل 50,33% في التصرّف السّابق.

ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر تكاليف الدّين الدّاخلي والدّين الخارجي خلال السنوات من 2010 إلى 2014 .

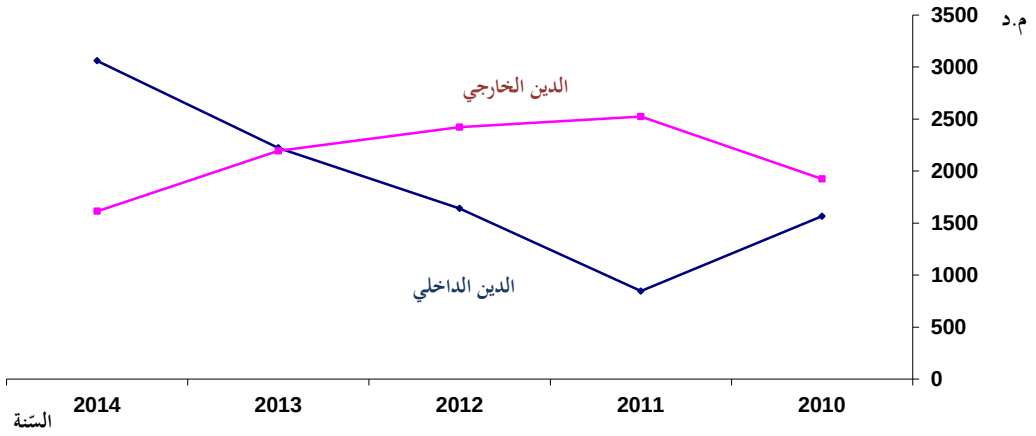

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشرات الدّين العمومي في سنة 2014 مقارنة بالسنة السّابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بكتاب الدّين العمومي وبالحساب العامّ للسنة المعنية:

بالدّينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2013-12-31	الوضعيّة إلى 2014-12-31	التغيّرات 2013/2014	
			القيمة	النّسبة (%)
– الالتزامات	**48.171.234.429**	**47.418.554.132**	**752.680.297-**	**1,56 -**
– الدّين الدّاخلي	11.704.195.447	16.590.348.150	4.886.152.703	41,75
– الدّين الخارجي	36.150.609.674	30.501.473.334	5.649.136.340 -	15,63 -
– قروض المزودين	316.429.308	326.732.648	10.303.340	3,26
– الاستعمالات	**42.149.662.680**	**42.211.730.459**	**62.067.779**	**0,15**
– الدّين الدّاخلي	11.704.195.447	16.590.348.150	4.886.152.703	41,75
– الدّين الخارجي	30.137.256.289	25.298.374.861	4.838.881.428 -	16,06 -
– قروض المزودين	308.210.944	323.007.448	14.796.504	4,80
– الدين الباقي للتسديد	**34.984.762.401**	**35.701.995.673**	**717.233.272**	**2,05**
– الدّين الدّاخلي	15.022.077.801	16.386.678.100	1.364.600.299	9,08
– الدّين الخارجي	19.877.831.092	19.253.806.223	624.024.869 -	3,14 -
– قروض المزودين	84.853.508	61.511.350	23.342.158 -	27,51 -
– خدمة الدين (1)	**4.417.674.187**	**4.674.996.933**	**257.322.746**	**5,82**
– الدّين الدّاخلي (2)	2.223.629.240	3.060.469.370	836.840.130	37,63
– الدّين الخارجي (3)	2.194.044.947	1.614.527.563	579.517.384 -	26,41 -

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف

(2) باعتبار الالتزامات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة

(3) باعتبار قروض المزوّدين

شهدت سنة 2014 تراجع حجم الالتزامات بنسبة 1,56 % مقابل نموّ نسبته 2,37 %في السنة السّابقة. ويفسر هذا التراجع أساسا بتدني الالتزامات بعنوان الدين الخارجي بما نسبته 15,63% مقابل نمو بنسبة 5,81 % في التصرف السابق. وحد من هذا التدني نمو الالتزامات بعنوان الدّين الداخلي بنسبة 41,75 %.

وخلافا لذلك ارتفع الدّين الباقي للتسديد بنسبة 2,05 % مقابل 11,34 % وذلك أساسا تبعا لتطوّر الدّين الداخلي الباقي للتسديد بنسبة 9,08 % ولتقلّص الدّين الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 3,14 %.

وتواصل في سنة 2014، انخفاض نسبة الدّين الخارجي الباقي للتسديد مقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي إلى 23,90 % مقابل 26,19 % في سنة 2013[1]. ويبيّن الجدول التالي تطوّر نسبة التداين العمومي ونسبة خدمة الدّين في مستوى كلّ من الدّين الوطني الخارجي والدّين العمومي الخارجي خلال السنوات من 2010 إلى 2014:

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة التداين (% الناتج المحلي الإجمالي):					
– الدّين الوطني الخارجي	37,1	39,1	40,1	41,4	45,2
– الدّين العمومي الخارجي	24,5	25,5	27,5	26,19	23,9
نسبة خدمة الدّين (% المقابيض الجارية) :					
– الدّين الوطني الخارجي	9,3	10,6	10,5	8,2	8
– الدّين العمومي الخارجي	5,5	7,2	6,2	6,0	3,9
* تم تحيين المعطيات اعتمادا على موقع واب البنك المركزي التونسي بتاريخ 17 أكتوبر 2016.					

تواصل في سنة 2014 تحسّن نسبة خدمة الدّين في خصوص كلّ من الدّين الوطني الخارجي (8 % مقابل 8,2 %) والدّين العمومي الخارجي (3,9 % مقابل 6 %). أمّا نسبة التداين فقد تواصل في سنة 2014 ارتفاعها بالنسبة إلى الدّين الوطني الخارجي (45,2 % مقابل 41,4 % في سنة 2013).

III- نفقات صناديق الخزينة

بلغت في سنة 2014 التقديرات النهائية لنفقات صناديق الخزينة 1.188,753 م.د مقابل 1.029,754 م.د في التصرّف السّابق. وتواصل تراجع نسق استهلاك هذه الاعتمادات حيث بلغت النفقات 770,471 م.د وهو ما أفرز نسبة استهلاك في حدود 64,81 % مقابل 69,08 % في السنة السابقة و72,81 % في سنة 2012.

[1] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2015 .

وشهدت سنة 2014 تطورا في هذه النفقات حيث ارتفعت بما نسبته 8,31 % في سنة 2014 مقابل تراجع بنسبة 15,99 % في سنة 2013. وترتّب هذا الارتفاع أساسا عن تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 46,438 م.د.

أوّلا – الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2014 بعنوان تدخّلات الحسابات الخاصّة في الخزينة 952,800 م.د مقابل 1.159,800 م.د في السنة السّابقة. وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي التخفيض فيها إلى 842,800 م.د مسجلة نقصا بمبلغ 46,500 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية للسنة السّابقة.

وشمل التخفيض خاصة اعتمـــادات صندوق الانتقـال الطاقي (- 70 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (- 30 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (- 10 م.د).

وبلغت الاعتمـادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابـات الخاصّة في الخزينة في سنة 2014 ما قيمته 693,788 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 46,438 م.د وبنسبة 7,17 % وذلك بعد أن شهدت تراجعا في التصرّف السّابق بما قدره 105,525 م.د ونسبته 14,02 %.

ونتجت هذه الزيادة عن أساسا عن ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بعض الحسابات خاصّة منها الصندوق الوطني للتشغيل (+ 19,994 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعية (+ 5,631 م.د) وصندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات (+ 3,733 م.د) وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد (+ 2,393 م.د).

ومن جهة أخرى تراجعت النفقات في سنة 2014 بعنوان عدد من الصناديق يذكر منها خاصّة الصندوق الوطني لتحسين السّكن (– 23,195 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (– 19,584 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (– 18,966 م.د) وصندوق الانتقال الطاقي (– 9,311 م.د).

وخلافا للفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية لوحظ أنّ 7 حسابات خاصة في الخزينة أنجزت نفقات جملية (74,131 م.د) فاقت الاعتمادات النهائية المفتوحة (53,200 م.د) بمبلغ 20,931 م.د وبنسبة 39,34 % وهو ما يمثّل تجاوزا لتراخيص السنة وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

بالدينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية	المبالغ المأمور بصرفها	الفارق
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.700.000	6.796.000	96.000
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحي والصيد البحري	25.000.000	30.630.014	5.630.014
صندوق النهوض بجودة التمور	2.500.000	3.903.600	1.403.600
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	5.000.000	8.147.573	3.147.573
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	609.562	609.562
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	14.000.000	21.650.956	7.650.956
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	2.393.000	2.393.000
المجموع	**53.200.000**	**74.130.705**	**20.930.705**

وإجمالا أفرزت الحسابات الخاصة في الخزينة في موفى سنة 2014 فائضا جمليا لمقابيضها مقارنة بنفقاتها بقيمة 1.873,676 م.د مقابل 1.876,936 م.د في سنة 2013. وسجّلت هذه الفوائض انخفاضا في سنة 2014 بعد أن شهدت ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2010. ويعود ذلك إلى اقتطاع مبالغ من الفوائض المنقولة من التصرف السابق بعنوان عدد من الحسابات في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

وتعلّقت الفوائض المسجلة في موفى سنة 2014 أساسا بالصندوق العامّ للتعويض (260,089 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال (216,244 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (197,139 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (174,848 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (172,599 م.د).

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 12 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2014 مقارنة بإنجازات سنة 2013.

ثانيا – حسابات أموال المشاركة

بلغت في سنة 2014 الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق) ما قيمته 345,953 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق (461,860 م.د) سجلت هذه التقديرات تقلّصا بنسبة 25,09 % مقابل نموّ بنسبة 10,20 %. وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 76,683 م.د أي بنسبة استهلاك بلغت 22,17 % مقابل 13,85 % في سنة 2013.

وشهدت سنة 2014 نموّ نفقات حسابات أموال المشاركة بنسبة 19,85 % مقابل تدنّ نسبته 31,86 % في التصرّف السّابق. ونتجت هذه الزيادة (12,700 م.د) عن المفعول المزدوج لارتفاع نفقات بعض الحسابات خاصّة منها حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة (+9,131 م.د) وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (+8,002 م.د) وحساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (+ 7,898 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها (+3,639 م.د) ولتراجع نفقات بعض الحسابات الأخرى أهمّها حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (−11,049 م.د) وحساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد (−7,332 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (− 2,890 م.د).

وأسفر تنفيذ الميزانية في مستوى حسابات أموال المشاركة في سنة 2014 عن فوائض يتعيّن نقلها إلى التصرف الموالي بمبلغ جملي قدره 269,189 م.د مقابل 397,876 م.د[1] في السنة السّابقة. وشملت هذه الفوائض خاصّة حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (55,532 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (31,842 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (22,363 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,481 م.د) وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (17,835 م.د).

وخلافا للفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية تبيّن من خلال الحساب العامّ للسنة الماليّة أنّ المصاريف المنجزة على حسابات أموال المشاركة خلال تصرّف 2014 بلغت ما قيمته 76,683 م.د مما أسفر عن تجاوز للاعتمادات النهائية المفتوحة (48,077 م.د) بمبلغ 28,606 م.د. ويعزى ذلك إلى تجاوز نفقات 13 حسابا للاعتمادات المفتوحة بمبلغ 43,423 م.د حدّ منه إفراز الحسابات الأخرى بقايا اعتمادات بمبلغ 14,817 م.د. ويبيّن الجدول التالي الحسابات التي سجّلت تجاوزا في الاعتمادات المخصصة لها :

[1] باعتبار مبلغ 100 م.د الذي تمّ خصمه من فوائض حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة لفائدة ميزانية الدولة بمقتضى الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2014.

بالدينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية	المصاريف	الفارق
– حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	1.000.000	2.674.998	1.674.998
– حساب مشروع بناء مقر بمركز التكوين ودعم اللامركزية	-	189.938	189.938
– حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	-	4.104.000	4.104.000
– حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	3.275.529	6.319.848	3.044.319
– حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	4.131.960	17.895.427	13.763.467
حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	81.000	9.539.987	9.458.987
– حساب حماية النباتات	1.704.367	1.876.680	172.313
– حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا	-	353.468	353.468
– حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيا الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	-	23.198	23.198
– حساب بطاح جربة	511.242	547.653	36.411
– حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	200.000	9.949.895	9.749.895
– حساب البرنامج الثقافي للطلبة	-	37.123	37.123
– مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	-	817.132	817.132
المجموع	10.904.098	54.329.347	43.423.364

ويحوصل الجدول الوارد بالملحق عدد 13 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطوّرها خلال سنتي 2013 و2014.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

ارتفع في سنة 2014 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة (1.374,702 م.د مقابل 1.373,608 م.د في سنة 2013) بما قدره 1,094 م.د ونسبته 0,08 % مقابل 53,071 م.د و4,02 % في السنة السّابقة. وترتّبت الزّيادة في هذه النفقات في سنة 2014 عن تطوّر نفقات العنوان الثاني بمبلغ 19,129 م.د حدّ منه تدنّي نفقات العنوان الأوّل بمبلغ 18,035 م.د، والذي مثّلت نفقاته ما نسبته 66,06 %.

I- نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية لسنة 2014 نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة بما قدره 924,868 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة، بلغت التقديرات النهائية 1.249,923 م.د.

وسجّلت أهمّ الزيادات لدى المؤسّسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (122,798 م.د) ووزارة الصحّة (55,128 م.د) ووزارة التربية (35,530 م.د) ووزارة العدل (27,329 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (22,802 م.د) ووزارة الفلاحة (20,450 م.د).

وخلافا للسنة السّابقة، ارتفعت في سنة 2014، التقديرات النهائية بنسبة 1,28 % مقابل تراجع نسبته 0,89 %. وتم صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 908,068 م.د أي بنسبة استهلاك بلغت 72,65 %. وساهمت الموارد الذّاتية (620,768 م.د) لهذه المؤسسات في تغطية نفقاتها في حدود 68,36 % مقابل 61,08 % في سنة 2013.

ومقارنة بإنجازات التصرّف السّابق، انخفضت نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2014 بنسبة 1,95 % مقابل 2,85 % في سنة 2013. ويفسّر هذا الانخفاض أساسا بتقلّص نفقات المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة الدفاع الوطني (- 18,558 م.د) ووزارة الفلاحة (- 8,808 م.د) ووزارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (-8,421 م.د) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (- 3,428 م.د) حدّ منه تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها خاصّة من قبل المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة التربية (+ 18,497 م.د) ووزارة شؤون المرأة والأسرة (+ 2,118 م.د) ووزارة الصحّة (+ 1,028 م.د).

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في موفّى سنة 2014 في مستوى العنوان الأوّل فوائض للمقابيض على المصاريف بلغت 276,955 م.د مقابل 234,236 م.د في سنة 2013. وشملت هذه الفوائض أساسا المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة الصحّة (64,558 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (64,478 م.د) ووزارة التربية (32,797 م.د) ووزارة الدّفاع الوطني (28,161 م.د).

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2013 و2014.

II- نفقات العنوان الثاني

شهدت سنة 2014 ارتفاع نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة (466,634 م.د) ولو بنسق أقلّ من السنة السابقة حيث كانت الزيادة بمبلغ 19,129 م.د وبنسبة 4,27 % مقابل 80,218 م.د و21,84 %. ونتجت الزّيادة في سنة 2014 عن المفعول المزدوج لنموّ نفقات بعض المؤسّسات خاصّة منها تلك الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة التربية (+ 60,769 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+ 25,985 م.د) من جهة، ولتراجع نفقات بعض المؤسّسات الأخرى خاصّة منها التابعة لوزارة الفلاحة (–58,244 م.د) ووزارة الثقافة (–5,132 م.د) من جهة أخرى.

وعلى صعيد هيكلة نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة، شهدت سنة 2014 تدعم حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية لتبلغ 37,89 % مقابل 25,93 %. كما تدعمت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتبلغ 5,57 %. وعلى عكس ذلك، تراجعت حصّة المؤسّسات التابعة لوزارة الفلاحة لتبلغ 54,69.% مقابل 70,05 % في سنة 2013.

وأسفر تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة في سنة 2014 عن فوائض مقابيض على المصاريف بلغت جملتها 389,280 م.د وشملت خاصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (157,457 م.د) ووزارة الفلاحة (108,493 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (83,520 م.د) وكذلك إدارة الملكية العقارية (26,131 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 15 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2013 و2014.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت الاعتمادات المفتوحة في سنة 2014 بعنوان نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والبالغ عددها 88 مركزا ما جملته 131,921 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة، ارتفعت الاعتمادات النهائية إلى 136,744 م.د في سنة 2014 مقابل 124,297 م.د في السنة السّابقة أي بنموّ قدره 12,447 م.د ونسبته 10,01 % مقابل على التوالي 8,408 م.د و7,26 %.

وارتفع في سنة 2014، حجم الاعتمادات المأمور بصرفها إلى 132,919 م.د مقابل 120,626 م.د في سنة 2013 مسجّلا استهلاك بنسبة 97,20 % مقابل 97,05 % ممّا نتج عنه فوائض في موفّى السنة بلغت 3,825 م.د مقابل 3,672 م.د في التصرّف السّابق.

القسم الرّابع – نفقات الصناديق الخاصّة

عادت في سنة 2014، نفقات الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ (206,247 م.د) إلى الانخفاض ولو بنسق طفيف حيث سجّلت نقصا بمبلغ 7,561 م.د وبنسبة 3,54 % مقابل زيادة في السنة السّابقة بما قيمته 4,757 م.د ونسبته 2,28 %.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات في سنتي 2013 و2014 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسنة الماليّة :

بالدّينار

البيانات	النفقات		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية	50.337.642	35.291.767	- 15.045.875	- 29,89
الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى	20.475.000	7.070.000	- 13.405.000	- 65,47
- صندوق تغطية مخاطر الصرف	67.406.187	67.406.187	0	0
- الصّندوق الوطني للضّمان	1.184.022	1.765.644	581.622	49,12
- صندوق ضمان المؤمّن لهم	8.439.465	28.793.550	20.354.085	241,18
- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري	20.641.124	17.404.203	- 3.236.921	- 15,68
- صندوق النّهوض بقطاع الزيتون	780.992	539.414	- 241.578	- 30,93
- الحساب المركزي	44.543.184	47.975.951	3.432.767	7,71
الجملة	**213.807.616**	**206.246.716**	**- 7.560.900**	**- 3,54**

ونتج تدني نفقات الصناديق الخاصّة في سنة 2014 عن المفعول المزدوج لتراجع نفقات بعض الحسابات منها خاصّة صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية (- 15,046 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات

التقليديّة والحرف الصغرى (- 13,405 م.د) والصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري (– 3,237 م.د) من جهة ولنموّ تدخّلات بعض الصناديق الأخرى أهمّها صندوق ضمان المؤمّن لهم (+ 20,354 م.د) والحساب المركزي (+3,433 م.د) من جهة أخرى.

وأفرز تصرّف سنة 2014 عن أرصدة متوفّرة بقيمة 419,868 م.د مقابل 390,301 م.د في السّنة السّابقة. ويفسّر ارتفاع هذه الأرصدة بتحصيل الصناديق موارد خلال السنة (235,813 م.د) فاقت حجم تدخّلاتها (206,247 م.د). وسجّلت أهمّ الأرصدة لدى الصندوق الوطني للضمان (345,112 م.د) الذي تدعّمت حصّته لتبلغ 82,20 % في سنة 2014 مقابل 81,64 % في سنة 2013.

الملاحق

الملحق عدد1 : قائمة الحسابات الخاصة في الخزينة التي تمّ خصم فوائض منها

ع/ر	اسم الحساب	مبلغ الخصم بالدّينار
1	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	9.363.000
2	صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	1.541.000
3	صندوق الوقاية من حوادث المرور	3.602.000
4	صندوق الخدمة الوطنيّة	568.000
5	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	314.000
6	صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور	336.000
7	صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	18.324.000
8	صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحي والصيد البحري	9.173.000
9	صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعية	72.170.000
10	صندوق الانتقال الطاقي	14.757.000
11	صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	965.000
12	الصندوق العام للتعويض	82.067.287
13	صندوق النهوض بالصادرات	604.000
14	الصندوق الوطني لتحسين السّكن	8.329.000
15	صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	210.000.000
16	صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	1.412.000
17	صندوق مقاومة التلوث	80.750.000
18	صندوق حماية المناطق السياحيّة	10.479.000
19	صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	20.723.000
20	صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	137.520.000
21	صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	10.432.890
22	الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	45.950.000
23	الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	5.480.000
24	صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	86.883.000
	الجملــة	831.743.177

ملحق عدد 2 : جدول موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2014

بالدّينار

البيانات	التقديرات 2014	الإنجازات		التغيّرات 2013/2014	
		2013	2014	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3.000.000**	**14.887.325**	**2.611.671**	**12.275.654-**	**82,46 -**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح	3.000.000	14.887.325	2.611.671	12.275.654-	82,46 -
وزارة الدّاخليّة	**109.200.000**	**57.521.450**	**104.627.603**	**47.106.153**	**81,89**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.700.000	7.772.816	6.796.498	976.318-	12,56 -
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	3.871.666	590.058	3.281.608-	84,76 -
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100.000.000	45.876.968	97.241.047	51.364.079	111,96
وزارة الدفاع الوطني	**13.000.000**	**8.507.331**	**6.918.591**	**1.588.740-**	**18,67 -**
صندوق الخدمة الوطنيّة	13.000.000	8.507.331	6.918.591	1.588.740-	18,67 -
وزارة الماليّة	**100.000**	**344.385**	**5.351**	**339.034-**	**98,45 -**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	344.385	5.351	339.034-	98,45 -
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**16.000.000**	**30.071.500**	**13.882.886**	**16.188.614-**	**53,83 -**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6.000.000	5.008.282	4.985.690	22.592-	0,45 -
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10.000.000	25.063.218	8.897.196	16.166.022-	64,50 -
وزارة الفلاحة	**32.500.000**	**38.491.182**	**41.992.540**	**3.501.358**	**9,10**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	25.000.000	28.778.428	30.630.772	1.852.344	6,44
صندوق النهوض بجودة التمور	2.500.000	3.752.222	3.847.801	95.579	2,55
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	5.000.000	5.960.532	7.513.967	1.553.435	26,06
وزارة الصناعة	**98.000.000**	**156.550.686**	**73.116.585**	**83.434.101-**	**53,30 -**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	65.000.000	117.001.697	58.937.557	58.064.140-	49,63-
صندوق الانتقال الطاقي	30.000.000	36.135.026	13.560.413	22.574.613-	62,47-
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3.000.000	3.413.963	618.615	2.795.348-	81,88-
وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**500.000**	**54.267.247**	**12.838**	**54.254.409 -**	**99,98-**
الصندوق العامّ للتعويض	-	53.627.801	12.376	53.615.425-	99,98-
صندوق النهوض بالصادرات	500.000	639.446	462	638.984-	99,93 -
وزارة التّجهيز والبيئة	**71.000.000**	**302.562.238**	**40.479.327**	**262.082.911-**	**86,62 -**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	8.000.000	67.749.286	93.923	67.655.363-	99,86 -
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	20.000.000	137.343.320	379.176	136.964.144-	99,72 -
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	291.009	-	291.009-	100,00 -
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	3.000.000	36.850.548	1.352	36.849.196-	100,00 -

صندوق مقاومة التلوث	40.000.000	60.328.075	40.004.876	20.323.199-	33,69 -
وزارة السياحة	**14.000.000**	**26.812.349**	**5.300.825**	**21.511.524-**	**80,23 -**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	7.000.000	12.644.498	3.386.432	9.258.066-	73,22 -
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	7.000.000	14.167.851	1.914.393	12.253.458-	86,49 -
وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتّصال	**100.000.000**	**176.019.281**	**30.728.644**	**145.290.637-**	**82,54 -**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال	100.000.000	176.019.281	30.728.644	145.290.637-	82,54 -
وزارة الثقافة	**4.500.000**	**7.966.201**	**63**	**7.966.138-**	**100,00 -**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4.500.000	7.966.201	63	7.966.138-	100,00 -
وزارة الشباب والرياضة	**14.000.000**	**54.455.452**	**21.651.371**	**32.804.081-**	**60,24 -**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	14.000.000	54.455.452	21.651.371	32.804.081-	60,24 -
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	**7.000.000**	**41.527.145**	**8.851.135**	**32.676.010-**	**78,69 -**
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7.000.000	41.103.253	7.000.266	34.102.987-	82,97 -
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	423.892	1.850.869	1.426.977	-
وزارة التشغيل والتكوين المهني	**360.000.000**	**462.757.794**	**340.348.936**	**122.408.858-**	**26,45 -**
الصندوق الوطني للتشغيل	320.000.000	367.303.296	320.062.066	47.241.230-	12,86 -
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	40.000.000	95.454.498	20.286.870	75.167.628-	78,75 -
الجملة	**842.800.000**	**1.432.741.566**	**690.528.366**	**742.213.200 -**	**51,80 -**

ملحق عدد 3 : جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2014

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
المجلس الوطني التأسيسي	**462**	**342**	**120 -**	**25,97 -**
– حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات المجلس الوطني التأسيسي	462	342	120 -	25,97 -
رئاسة الحكومة	**3.500.000**	**1.001.885**	**2.498.115 -**	**71,37 -**
– حساب نشر وتوزيع مجلة الهداية	-	1.885	1.885	-
– حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	3.500.000	1.000.000	2.500.000 -	71,42 -
وزارة الدّاخلية	**18.410.641**	**13.346.289**	**5.064.352 -**	**27,51 -**
– حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	836.855	662.289	174.566 -	20,86 -
– حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	17.573.786	12.684.000	4.889.786 -	27,82 -
وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	**999.429.31**	**5.000.000**	**26.429.999 -**	**84,09 -**
– حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	31.049.999	-	31.049.999 -	100,00-
– حساب جبر الأضرار الناجمة عن أحداث الثورة	380.000	5.000.000	4.620.000	-
وزارة الشؤون الخارجية	**1.943.400**	**666.960**	**1.276.440 -**	**65,68 -**
– حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	1.943.400	666.960	1.276.440 -	65,68 -
وزارة الدفاع الوطني	**8.032.554**	**5.681.021**	**2.351.533 -**	**29,28 -**
– حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	7.032.658	3.275.529	3.757.129 -	53,42 -
– حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	679.184	596.756	82.428 -	12,14 -
– حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	311.802	344.569	32.767	10,51
– حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	-	1.126.167	1.126.167	-
– حساب دعم القوات المسلحة	8.910	338.000	329.090	-
وزارة المالية	**53.523.190**	**6.881.808**	**46.641.382 -**	**87,14 -**
– حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	51.057.384	4.131.960	46.925.424 -	91,91 -
– حساب القروض المرتبطة برهن	2.465.806	2.010.008	455.798 -	18,48-
– حساب مشروع دعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	-	658.840	658.840	-
– حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	-	81.000	81.000	-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**33.072**	**3.709.516**	**3.676.444**	**-**
– حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	33.072	13.493	19.579 -	59,20 -
– حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	-	3.696.023	3.696.023	-
وزارة الفلاحة	**2.793.069**	**2.916.523**	**123.454**	**4,42**

– حساب حماية النباتات	1.566.915	1.704.367	137.452	8,77
– حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	1.226.154	1.212.156	13.998 -	1,14 -
وزارة التجهيز والبيئة	**773.442**	**823.448**	**50.006**	**6,47**
– حساب بناء الجسور والطرقات	188.917	312.206	123.289	65,26
– حساب بطاح جربة	582.675	511.242	71.433 -	12,26 -
– حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانئ الصيد	1.850	-	1.850 -	100,00 -
وزارة الصحة العمومية	**15.150.881**	**2.180.554**	**12.970.327 -**	**85,61 -**
– حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	11.130.662	200.000	10.930.662 -	98,20 -
– حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1.274.734	519.666	755.068 -	59,23 -
– حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض	1.252.000	73.043	1.178.957 -	94,17 -
– حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	1.493.485	1.387.845	105.640 -	7,07-
وزارة الشؤون الاجتماعية	**2.000**	**4.550**	**2.550**	**127,50**
– حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	2.000	4.550	2.550	127,50
وزارة التربية	**4.606.050**	**5.567.370**	**961.320**	**20,87**
– حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	4.606.050	5.567.370	961.320	20,87
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**255.236**	**296.623**	**41.387**	**16,22**
– حساب القروض الجامعية	255.236	296.623	41.387	16,22
المجموع العامّ	**140.453.996**	**48.076.889**	**92.377.107 -**	**65,77 -**

ملحق عدد 4: جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2014

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2014	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات2014/2013	
			2013	2014	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	607.388	557.819	526.588	31.231 -	5,60 -
رئاسة الحكومة	6	9.838.350	9.680.885	8.577.759	1.103.126 -	11,39 -
وزارة الدّاخلية	16	19.366.851	16.102.157	18.437.741	2.335.584	14,50
وزارة العدل	41	77.340.747	77.575.748	69.713.078	7.862.670 -	10,14 -
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	132.042	251.731	132.042	119.689 -	47,55 -
وزارة الدّفاع الوطني	31	59.526.029	79.417.078	64.502.576	14.914.502-	18,78 -
وزارة الشؤون الدّينية	1	168.372	55.352	172.138	82.820	149,62
وزارة الماليّة	2	2.459.158	2.413.230	2.354.694	58.536 -	2,43 -
وزارة أملاك الدّولة والشؤون	1	48.919.771	52.586.133	51.430.341	1.155.792 -	2,20 -
وزارة الفلاحة	94	92.364.233	88.184.514	481.600.02	6.584.490 -	7,47 -
وزارة التجارة والصناعات	2	2.200.700	2.020.194	2.148.475	128.281	6,35
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	3	4.035.861	2.835.630	3.392.251	556.621	19,63
وزارة السياحة	1	5.063.955	4.103.138	5.056.937	953.799	23,25
وزارة التجهيز والبيئة	3	9.573.627	7.275.307	8.684.620	1.409.313	19,37
وزارة شؤون المرأة والأسرة	51	9.693.661	5.132.123	9.395.446	4.263.323	83,07
وزارة الثقافة	29	18.446.460	18.653.341	18.529.295	124.046 -	0,67 -
وزارة الشباب والرياضة	73	28.124.908	23.823.847	25.174.344	1.350.497	5,67
وزارة الصحّة	209	384.697.979	356.558.150	366.109.062	9.550.912	2,68
وزارة الشؤون الاجتماعية	38	14.545.696	14.136.151	13.783.851	352.300 -	2,49 -
وزارة التربية	1541	172.047.627	137.154.503	166.329.204	29.174.701	21,27
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	348	290.769.616	261.822.330	269.005.765	7.183.435	2,74
المجموع	**2493**	**1.249.923.032**	**1.160.339.361**	**1.185.022.265**	**24.682.904**	**2,13**

ملحق عدد 5 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2014

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2014	الإنجازات		التغيّرات2013/2014	
		2013	2014	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	6	-	182.225	182.225	-
وزارة الدّاخلية	16	-	266.192	266.192	-
وزارة العدل	41	7.426.594	5.802.491	1.624.103 -	21,87 -
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	-	-	-	-
وزارة الدّفاع الوطني	31	40.000	30.000	10.000 -	25,00 -
وزارة الشؤون الدّينية	1	-	-	-	-
وزارة الماليّة	2	-	170.000	170.000	-
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	3.400.000	-	3.400.000 -	100,00 -
وزارة الفلاحة	94	285.396.582	206.554.189	78.842.393 -	27,63 -
وزارة التجارة والصناعات التقليدية	2	-	-	-	-
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	3	674.289	596.698	77.591 -	11,51 -
وزارة السياحة	1	-	-	-	-
وزارة التجهيز والبيئة	3	488.000	846.000	358.000	73,36
وزارة شؤون المرأة والأسرة	51	19.000	20.000	1.000	5,26
وزارة الثقافة	29	5.066.000	-	5.066.000 -	100,00 -
وزارة الشباب والرياضة	73	100.000	100.000	-	-
وزارة الصحّة	209	6.209.516	3.074.017	3.135.498 -	50,50 -
وزارة الشؤون الاجتماعية	38	21.000	85.000	64.000	304,76
وزارة التربية	1541	172.727.297	145.205.475	27.521.822 -	15,93 -
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	348	-	21.335.140	21.335.140	-
المجموع	**2493**	**481.568.278**	**384.267.428**	**97.300.850 -**	**20,20 -**

ملحق عدد 6: جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل في سنة 2014

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التخفيضات			الزّيادات			المجموع
	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	
1–المجلس الوطني التأسيسي	**20.000**	**-**	**20.000**	**-**	**40.000**	**-**	**40.000**
2– رئاسة الجمهورية	**1.500.000**	**160.000**	**-**	**1.500.000**	**115.000**	**45.000**	**1.660.000**
3– رئاسة الحكومة	**1.280.000**	**-**	**44.510**	**1.280.000**	**40.000**	**4.510**	**1.324.510**
4– وزارة الداخلية	**10.000.000**	**80.000**	**299.000**	**10.000.000**	**379.000**	**-**	**10.379.000**
7– وزارة الشؤون الخارجية	**772.000**	**893.539**	**740.000**	**75.000**	**1.930.539**	**400.000**	**2.405.539**
8– وزارة الدفاع الوطني	**1.500.000**	**-**	**65.000**	**-**	**1.500.000**	**65.000**	**1.565.000**
9– وزارة الشؤون الدينية	**1.487.932**	**92.300**	**110.700**	**1.487.932**	**5.000**	**198.000**	**1.690.932**
11– وزارة التنمية والتعاون الدولي	**450.000**	**-**	**-**	**450.000**	**-**	**-**	**450.000**
12– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**221.500**	**330**	**-**	**221.500**	**-**	**330**	**221.830**
13– وزارة الفلاحة	**3.375.600**	**-**	**73.000**	**2.760.600**	**688.000**	**-**	**3.448.600**
15– وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**462.000**	**-**	**-**	**462.000**	**-**	**-**	**462.000**
17– وزارة السياحة	**93.000**	**-**	**-**	**93.000**	**-**	**-**	**93.000**
18– وزارة التجهيز والبيئة	**180.000**	**8.000**	**-**	**180.000**	**8.000**	**-**	**188.000**
الجزء 1– التجهيز	135.000	8.000		135.000	8.000		143.000
الجزء 2– البيئة	45.000			45.000			45.000
20– وزارة شؤون المرأة والأسرة	**9.000**	**-**	**74.000**	**9.000**	**-**	**74.000**	**83.000**
الجزء 1– شؤون المرأة	9.000		74.000	9.000		74.000	83.000
21– وزارة الثقافة	**799.000**	**100.000**	**412.500**	**799.000**	**112.000**	**400.500**	**1.311.500**
22– وزارة الشباب والرياضة	**54.000**	**20.000**	**10.000**	**54.000**	**20.000**	**10.000**	**84.000**
الجزء 1– الرياضة	39.000		10.000	39.000		10.000	49.000
الجزء 2– الشباب	15.000	20.000		15.000	20.000		35.000
23– وزارة الصحة	**16.000.000**	**-**	**-**	**16.000.000**	**-**	**-**	**16.000.000**

24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**1.430.000**	**84.000**	**13.000**	**1.430.000**	**84.000**	**13.000**	**1.527.000**
25- وزارة التربية		**4.044.761**	**4.209.500**		**4.939.261**	**3.315.000**	**8.254.261**
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**66.815**	-	-	**66.815**	-	-	**66.815**
الجزء 1- التعليم العالي	-	-	-	-	-	-	-
الجزء 3- البحث العلمي	66.815	-	-	66.815	-	-	66.815
27- وزارة التشغيل والتكوين المهني	**618.000**	-	-	**618.000**	-	-	**618.000**
الجزء 1- التكوين المهني	-	-	-	-	-	-	-
الجزء 2- التشغيل	-	-	-	-	-	-	-
الجملة	**40.318.847**	**5.482.930**	**6.071.210**	**37.486.847**	**9.860.800**	**4.525.340**	**51.872.987**

ملحق عدد 7: جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2014 حسب أبواب الميزانية

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	قانون المالية التكميلي	الإعتمادات التكميلية	التحويلات		الإعتمادات النهائية		التغيّرات 2013/2014	
				+	-	2013	2014	القيمة	النسبة (%)
1- المجلس الوطني التأسيسي	**25.234.000**	**20.234.000**	**820.000**	**40.000**	**40.000**	**25.098.000**	**21.054.000**	**4.044.000-**	**16,11-**
2- رئاسة الجمهورية	**78.256.000**	**76.256.000**	**1.641.000**	**166.000**	**1.660.000**	**73.428.000**	**77.897.000**	**4.469.000**	**6,09**
3- رئاسة الحكومة	**120.679.000**	**219.523.000**	**9.301.810**	**1.324.510**	**1.324.510**	**132.606.731**	**228.824.810**	**96.218.079**	**72,56**
4- وزارة الداخلية	**2.032.384.000**	**2.031.384.000**	**42.258.200**	**10.379.000**	**10.379.000**	**1.911.109.000**	**2.073.642.200**	**162.533.200**	**8,50**
5- وزارة العدل	**364.741.000**	**359.741.000**	**200.000**	**0**	**0**	**337.611.000**	**359.941.000**	**22.330.000**	**6,61**
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**5.527.000**	**5.211.000**		**0**	**0**	**5.538.000**	**5.211.000**	**327.000-**	**5,90-**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**185.648.000**	**181.648.000**	**150.000**	**2.405.539**	**2.405.539**	**169.507.000**	**181.798.000**	**12.291.000**	**7,25**
8- وزارة الدفاع الوطني	**1.125.879.000**	**1.151.879.000**	**53.227.000**	**1.565.000**	**1.565.000**	**1.059.682.000**	**1.205.106.000**	**145.424.000**	**13,72**
9- وزارة الشؤون الدينية	**85.189.000**	**78.189.000**	**837.000**	**1.690.932**	**1.690.932**	**74.711.080**	**79.026.000**	**4.314.920**	**5,78**
10- وزارة المالية	**402.126.000**	**429.126.000**	**44.247.932**	**0**	**0**	**378.139.000**	**473.373.932**	**95.234.932**	**25,19**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**55.147.000**	**53.818.000**	**425.800**	**450.000**	**450.000**	**54.542.000**	**54.243.800**	**298.200-**	**0,55-**
الجزء 1- التنمية	41.619.000	40.512.000	417.200	450.000	450.000	39.408.000	40.929.200	**1.521.200**	**3,86**
الجزء 2- التعاون الدولي	13.528.000	13.306.000	8.600			15.134.000	13.314.600	**1.819.400-**	**12,02-**
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**33.639.000**	**33.639.000**	**585.000**	**221.830**	**221.830**	**32.946.500**	**34.224.000**	**1.277.500**	**3,88**
13- وزارة الفلاحة	**473.518.000**	**437.018.000**		**3.448.600**	**3.448.600**	**438.665.000**	**437.018.000**	**1.647.000-**	**0,38-**
14- وزارة الصناعة	**2.532.078.000**	**2.384.828.000**				**3.765.504.000**	**2.384.828.000**	**1.380.676.000-**	**36,67-**
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**1.478.650.000**	**1.478.150.000**	**9.727.029**	**462.000**	**462.000**	**1.520.289.362**	**1.487.877.029**	**32.412.333-**	**2,13-**
16- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**18.143.000**	**18.143.000**	**480.000**			**17.040.000**	**18.623.000**	**1.583.000**	**9,29**

17- وزارة السياحة	**50.880.000**	**50.880.000**	**52.657.000**	**93.000**	**93.000**		**50.880.000**	**1.777.000-**	**3,37-**
18- وزارة التجهيز والبيئة	**169.687.000**	**156.700.000**	**165.681.000**	**188.000**	**188.000**	**4.833.000**	**161.533.000**	**4.148.000-**	**2,50-**
الجزء 1- التجهيز	**128.460.000**	**115.973.000**	**125.487.000**	**143.000**	**143.000**	**4.833.000**	**120.806.000**	**4.681.000-**	**3,73-**
الجزء 2- البيئة	**41.227.000**	**40.727.000**	**40.194.000**	**45.000**	**45.000**		**40.727.000**	**533.000**	**1,33**
19- وزارة النقل	**401.089.000**	**401.089.000**	**346.010.000**			**201.200**	**401.290.200**	**55.280.200**	**15,98**
20- وزارة شؤون المرأة والأسرة	**79.832.000**	**79.355.000**	**74.857.000**	**83.000**	**83.000**		**79.355.000**	**4.498.000**	**6,01**
الجزء 1- شؤون المرأة	15.216.000	15.083.000	14.956.000	83.000	83.000		**15.083.000**	**127.000**	**0,85**
الجزء 2- الطفولة	64.616.000	64.272.000	59.901.000				**64.272.000**	**4.371.000**	**7,30**
21- وزارة الثقافة	**125.342.000**	**125.342.000**	**121.008.000**	**1.311.500**	**1.311.500**	**5.479.500**	**130.821.500**	**9.813.500**	**8,11**
22- وزارة الشباب والرياضة	**370.175.000**	**354.175.000**	**336.057.000**	**84.000**	**84.000**	**1.385.000**	**355.560.000**	**19.503.000**	**5,80**
الجزء 1- الرياضة	305.309.000	289.809.000	274.177.000	49.000	49.000	1.122.000	**290.931.000**	**16.754.000**	**6,11**
الجزء 2- الشباب	64.866.000	64.366.000	61.880.000	35.000	35.000	263000	**64.629.000**	**2.749.000**	**4,44**
23- وزارة الصحة	**1.384.170.000**	**1.329.170.000**	**1.290.411.000**	**16.000.000**	**16.000.000**		**1.329.170.000**	**38.759.000**	**3,00**
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**706.035.000**	**664.785.000**	**679.420.000**	**1.527.000**	**1.527.000**	**4.092.000**	**668.877.000**	**10.543.000-**	**1,55-**
25- وزارة التربية	**3.483.526.000**	**3.520.526.000**	**3.287.581.000**	**8.254.261**	**8.254.261**	**34.716.000**	**3.555.242.000**	**267.661.000**	**8,14**
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1.224.881.000**	**1.185.066.000**	**1.109.541.000**	**66.815**	**66.815**		**1.185.066.000**	**75.525.000**	**6,81**
الجزء 1- التعليم العالي	1.180.133.000	1.145.060.000	1.066.928.000				**1.145.060.000**	**78.132.000**	**7,32**
الجزء 2- البحث العلمي	44.748.000	40.006.000	42.613.000	66.815	66.815		**40.006.000**	**2.607.000-**	**6,12-**
27- وزارة التشغيل والتكوين المهني	**254.275.000**	**248.014.000**	**242.377.000**	**618.000**	**618.000**	**1.421.500**	**249.435.500**	**7.058.500**	**2,91**
الجزء 1- التكوين المهني			186.776.000				**0**	**186.776.000-**	**100,00-**
الجزء 2- التشغيل			55.601.000				**0**	**55.601.000-**	**100,00-**
28- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**296.186.000**	**268.811.000**	**56.683.327**			**216.028.971-**	**52.782.029**	**3.901.298-**	**6,88-**
29- الدين العمومي	**1.475.000.000**	**1.475.000.000**	**1.440.000.000**	170.170.000	170.170.000	0	**1.475.000.000**	**35.000.000**	**2,43**
المجموع	**19.037.700.000**	**18.817.700.000**	**19.198.700.000**	**51.872.987**	**51.872.987**	**0**	**18.817.700.000**	**381.000.000-**	**1,98-**

ملحق عدد 8: جدول تطوّر نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنتي 2014 و2013

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات النهائية 2014	الاعتمادات المأمور بصرفها		تطور المصاريف 2014/2013	
		2013	2014	القيمة	النسبة %
1- المجلس الوطني التأسيسي	**21.054.000**	**19.184.897**	**19.281.308**	**96.411**	**0,50**
2- رئاسة الجمهورية	**77.897.000**	**64.589.850**	**72.088.944**	**7.499.094**	**11,61**
3- رئاسة الحكومة	**228.824.810**	**125.480.590**	**223.649.585**	**98.168.995**	**78,23**
4- وزارة الداخلية	**2.073.642.200**	**1.874.801.708**	**2.034.898.679**	**160.096.971**	**8,54**
5- وزارة العدل	**359.941.000**	**323.976.028**	**345.135.241**	**21.159.213**	**6,53**
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**5.211.000**	**3.750.967**	**3.682.608**	**-68.359**	**-1,82**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**181.798.000**	**160.928.891**	**174.409.933**	**13.481.042**	**8,38**
8- وزارة الدفاع الوطني	**1.205.106.000**	**1.050.256.829**	**1.190.504.221**	**140.247.392**	**13,35**
9- وزارة الشؤون الدينية	**79.026.000**	**72.766.563**	**77.199.179**	**77.199.179**	**106,09**
10- وزارة المالية	**473.373.932**	**355.850.795**	**459.032.449**	**103.181.654**	**29,00**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**54.243.800**	**50.284.669**	**52.043.668**	**1.758.999**	**3,50**
الجزء 1- التنمية	40.929.200	37.449.348	40.105.329	2.655.981	7,09
الجزء 2- التعاون الدولي	13.314.600	12.835.321	11.938.339	-896.982	-6,99
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**34.224.000**	**32.198.433**	**33.123.556**	**925.123**	**2,87**
13- وزارة الفلاحة	**437.018.000**	**407.694.256**	**425.156.240**	**17.461.984**	**4,28**
16- وزارة الصناعة	**2.384.828.000**	**3.765.045.511**	**2.384.047.932**	**-1.380.997.579**	**-36,68**
17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**1.487.877.029**	**1.519.559.259**	**1.485.981.190**	**-33.578.069**	**-2,21**
18- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**18.623.000**	**15.326.004**	**15.945.222**	**619.218**	**4,04**
19- وزارة السياحة	**50.880.000**	**52.257.497**	**50.476.717**	**-1.780.780**	**-3,41**
20- وزارة التجهيز والبيئة	**161.533.000**	**160.452.188**	**158.933.971**	**-1.518.217**	**-0,95**
الجزء 1- التجهيز	120.806.000	121.594.209	119.096.775	-2.497.434	-2,05
الجزء 2- البيئة	40.727.000	38.857.979	39.837.196	979.217	2,52
21- وزارة النقل	**401.290.200**	**344.134.425**	**399.390.015**	**55.255.590**	**16,06**
22- وزارة شؤون المرأة والأسرة	**79.355.000**	**70.808.764**	**75.680.240**	**4.871.476**	**6,88**
الجزء 1- شؤون المرأة	15.083.000	13.529.158	13.437.422	-91.736	-0,68
الجزء 2- الطفولة	64.272.000	57.279.606	62.242.818	4.963.212	8,66

23– وزارة الثقافة	**130.821.500**	**115.838.516**	**127.600.645**	**11.762.129**	**10,15**
24– وزارة الشباب والرياضة	**355.560.000**	**326.316.772**	**345.434.771**	**19.117.999**	**5,86**
الجزء 1– الرياضة	290.931.000	268.499.531	283.480.197	14.980.666	5,58
الجزء 2– الشباب	64.629.000	57.817.241	61.954.574	4.137.333	7,16
25– وزارة الصحة	**1.329.170.000**	**1.257.384.267**	**1.323.641.699**	**66.257.432**	**5,27**
26– وزارة الشؤون الاجتماعية	**668.877.000**	**576.104.785**	**662.140.930**	**86.036.145**	**14,93**
27– وزارة التربية	**3.555.242.000**	**3.236.103.218**	**3.544.934.308**	**308.831.090**	**9,54**
28– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1.185.066.000**	**1.091.973.346**	**1.109.654.904**	**17.681.558**	**1,62**
الجزء 1– التعليم العالي	1.145.060.000	1.054.148.896	1.070.269.203	16.120.307	1,53
الجزء 2– البحث العلمي	40.006.000	37.824.450	39.389.701	1.565.251	4,14
29– وزارة التكوين المهني والتشغيل	**249.435.500**	**227.596.570**	**245.750.124**	**18.153.554**	**7,98**
30– النفقات الطارئة وغير الموزعة	**52.782.029**	**0**	**0**	**0**	
31– الدين العمومي	**1.475.000.000**	**1.413.505.004**	**1.474.997.563**	**61.492.559**	**4,35**

ملحق عدد 9: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2014 ومقارنتها بسنة 2013

م.د

الاعتمادات الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات (1)	اعتمادات الموارد الخارجيّة الموظّفة (2)	التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات		تطوّر المصاريف 2013/2014	
					الاعتمادات الموزعة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	2013	2014	القيمة	النسبة %
1- المجلس الوطني التأسيسي	**0,780**	**0,780**	**0,780**		**0,574**	**0,000**	**0,574**	**0,172**	**0,465**	**0,293**	**100,00**
2- رئاسة الجمهورية	**4,886**	**4,886**	**4,886**		**3,077**	**0,000**	**3,077**	**2,803**	**2,914**	**0,111**	**3,94**
3- رئاسة الحكومة	**26,310**	**31,310**	**31,310**		**6,189**	**3,733**	**9,922**	**5,787**	**9,777**	**3,990**	**68,96**
4- وزارة الداخلية	**138,240**	**202,240**	**202,240**		**154,981**	**18,000**	**172,981**	**103,471**	**168,476**	**65,005**	**62,82**
5- وزارة العدل	**32,163**	**29,163**	**29,163**		**20,847**	**0,000**	**20,847**	**26,944**	**15,915**	**-11,029**	**-40,93**
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**0,390**	**0,390**	**0,390**		**0,143**	**0,459**	**0,602**	**0,691**	**0,545**	**-0,146**	**-21,10**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**4,805**	**4,665**	**4,665**		**3,862**	**1,200**	**5,062**	**4,090**	**4,768**	**0,678**	**16,58**
8- وزارة الدفاع الوطني	**400,000**	**400,000**	**400,000**		**384,219**	**0,000**	**384,219**	**198,385**	**344,713**	**146,328**	**73,76**
9- وزارة الشؤون الدينية	**3,070**	**2,550**	**2,550**		**0,537**	**0,000**	**0,537**	**0,220**	**0,437**	**0,217**	**98,70**
10- وزارة المالية	**531,795**	**671,956**	**671,956**		**663,259**	**0,000**	**663,259**	**514,147**	**660,855**	**146,708**	**28,53**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**419,191**	**405,072**	**405,072**		**388,794**	**1,474**	**390,268**	**366,979**	**383,580**	**16,601**	**4,52**
1-التنمية			380,937		364,937						
2-التعاون الدولي			24,135		23,857						
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**4,000**	**3,700**	**3,700**		**1,915**	**0,000**	**1,915**	**3,854**	**1,580**	**-2,274**	**-59,01**
13- وزارة الفلاحة	**535,438**	**497,938**	**497,938**	**47,491**	**540,491**	**19,604**	**560,095**	**549,123**	**534,071**	**-15,052**	**-2,74**
1- الإدارات الفنية			272,907		288,359						
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية			225,031		252,132						

14- وزارة الصناعة	**300,211**	**200,211**	**200,211**	**150,209**	**0,000**	**150,209**		**263,546**	**149,781**	**-113,765**	**-43,17**
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**22,695**	**17,352**	**17,352**	**12,420**	**0,000**	**12,420**		**16,433**	**12,366**	**-4,067**	**-24,75**
16- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**5,415**	**4,135**	**4,135**	**2,174**	**0,830**	**1,345**		**0,279**	**1,047**	**0,768**	**275,45**
17- وزارة السياحة	**52,581**	**64,981**	**64,981**	**58,096**	**0,000**	**58,096**		**58,020**	**57,913**	**-0,107**	**-0,18**
18- وزارة التجهيز والبيئة	**1057,354**	**890,354**	**890,354**	**879,501**	**0,550**	**878,951**	**5,729**	**915,530**	**833,171**	**-82,359**	**-9,00**
1-التجهيز		749,056				733,955					
2- البيئة		141,298	5,729			144,996					
19- وزارة النقل	**182,377**	**453,377**	**453,377**	**460,330**	**0,000**	**460,330**	**8,938**	**44,588**	**437,706**	**393,118**	**-**
20- وزارة شؤون المرأة والأسرة	**6,443**	**6,143**	**6,143**	**4,571**	**0,000**	**4,571**		**4,225**	**4,145**	**-0,080**	**-1,90**
الجزء 1- شؤون المرأة		1,223		**0,000**							
الجزء 2- الطفولة		4,920		**0,000**							
21- وزارة الثقافة	**47,967**	**47,967**	**47,967**	**29,534**	**0,000**	**29,534**		**23,127**	**27,059**	**3,932**	**17,00**
22- وزارة الشباب والرياضة	**72,850**	**60,850**	**60,850**	**56,384**	**0,000**	**56,384**		**72,900**	**52,596**	**-20,304**	**-27,85**
الجزء 1- الرياضة		44,150		**0,000**	0,000						
الجزء 2- الشباب		16,700		**0,000**	0,000						
23- وزارة الصحة العمومية	**128,000**	**128,000**	**128,000**	**114,219**	**0,520**	**113,699**		**125,744**	**99,848**	**-25,896**	**-20,59**
1-الادارة المركزية		110,450		**0,000**							
2- المؤسسات الاستشفائية		17,550		**0,000**							
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**69,621**	**69,621**	**69,621**	**56,110**	**1,033**	**55,077**		**68,768**	**55,951**	**-12,817**	**-18,64**
25- وزارة التربية	**175,187**	**158,587**	**158,587**	**171,474**	**0,000**	**171,474**	**16,327**	**193,360**	**168,701**	**-24,659**	**-12,75**
1- المصالح المركزية		49,950		**0,000**							
2- المندوبيات الجهوية للتربية		108,637		**0,000**							
26- وزارة التعليم العالي والبحث	**180,399**	**159,144**	**159,144**	**149,910**	**0,000**	**149,910**		**127,313**	**134,947**	**7,634**	**6,00**

العلمي											
الجزء 1–المصالح المركزية		82,870		74,346		**74,346**					
الجزء 2– الجامعات		24,680		24,680		**24,680**					
الجزء 3– البحث العلمي		51,594		50,884		**50,884**					
27– وزارة التشغيل والتكوين المهني	**16,090**	**16,090**		**13,680**	**0,000**	**13,680**	**13,059**	**13,548**	**0,489**	**3,74**	
الجزء 1– التكوين المهني		14,250				**0,000**					
الجزء 2– التشغيل		1,840				**0,000**					
28– النفقات الطارئة وغير الموزعة	**416,242**	**133,038**		**47,403**	**-47,403**	**0,000**		**0,000**	**0,000**	**0,00**	
29– الدين العمومي	**3.200,000**	**3.200,000**		**3.200,000**	**0,000**	**3.200,000**	**3.004,169**	**3.199,999**	**195,830**	**6,52**	
الجملة	**8.034,500**	**7.864,500**	**78,485**	**7.571,971**	**0,000**	**7.571,971**	**6.707,728**	**7.376,877**	**669,148**	**9,98**	

(1)الأمر عدد 2925 لسنة 2014 المؤرخ في 21 أوت 2014 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 5196 لسنة 2013 المؤرخ في 31 ديسمبر 2013 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2014 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 15 فيفري 2016 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2014

(3)أمر عدد 348 لسنة 2016 المؤرخ في 8 مارس 2016 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2014

ملحق عدد 10: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة بخصوص العنوان الثاني لسنة 2014

م.د

القسم البـــاب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	الجملة
1- المجلس الوطني التأسيسي			**0,000**
3- رئاسة الحكومة	**0,407**	**3,326**	**3,733**
4- وزارة الداخلية		**18,000**	**18,000**
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	**0,459**		**0,459**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**1,200**		**1,200**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**0,037**	**1,437**	**1,474**
1- التنمية	**0,037**		**0,037**
2- التعاون الدولي		**1,437**	**1,437**
13- وزارة الفلاحة	**0,000**	**19,603**	**19,603**
1- الإدارات الفنية		19,603	**19,603**
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	0,000		**0,000**
16- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال	**0,830**		**0,830**
18- وزارة التجهيز والبيئة	**0,000**	**0,550**	**0,550**
1- التجهيز			**0,000**
2- البيئة		**0,550**	**0,550**
23- وزارة الصحة	**0,000**	**0,520**	**0,520**
1- الإدارة المركزية		**0,520**	**0,520**
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	**0,395**	**0,638**	**1,033**
الجملـة	**3,328**	**44,074**	**47,403**

ملحق عدد 11: جدول توزيع الاعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2014 ومقارنتها بسنة 2013 **بالدينار**

الاعتمادات / الباب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	التنقيحات (2)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الدفوعات المنجزة		التغيرات 2013/2014	
							2013	2014	القيمة	النسبة (%)
1- رئاسة الحكومة	**18.000.000**	**18.000.000**	**18.000.000**	-	**18.000.000**		-	-	-	**0,00**
11- وزارة التنمية والتعاون الدولي	**22.000.000**	**76.000.000**	**22.000.000**	-	**22.000.000**	**22.000.000**	**26.736.252**	**17.495.100**	**-9.241.152**	
13- وزارة الفلاحة	**103.685.000**	**201.745.000**	**103.685.000**	**47.491.000**	**151.176.000**	**151.175.936**	**102.738.246**	**127.405.302**	**24.667.056**	**24,01**
1- الإدارات الفنية			50.700.000		**50.700.000**	71.005.876	54.782.033	57.347.651	**2.565.618**	**4,68**
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية			52.985.000		**52.985.000**	80.170.060	47.956.213	70.057.651	**22.101.438**	**46,09**
14- وزارة الصناعة	1.400.000	2.945.000	1.400.000	-	**1.400.000**	-	**296.000**	-	**-296.000**	**-100,00**
15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**5.400.000**	**5.400.000**	**4.000.000**	-	**4.000.000**	-	-	-	-	**0,00**
18- وزارة التجهيز والبيئة	**310.860.000**	**810.602.000**	**230.860.000**	**5.729.000**	**236.589.000**	**223.338.450**	**168.250.312**	**186.453.265**	**18.202.953**	**10,82**
1- التجهيز			**227.500.000**		**227.500.000**	**214.249.450**	**159.480.312**	**177.453.265**	**17.972.953**	**11,27**
2- البيئة			**3.360.000**		**9.089.000**	**9.089.000**	**8.770.000**	**9.000.000**	**230.000**	**2,62**
19- وزارة النقل	**24.600.000**	**21.752.000**	**24.600.000**	**8.938.000**	**33.538.000**	**33.538.000**	**11.415.696**	**10.950.918**	**-464.778**	**-4,07**
21- وزارة الثقافة	**7.730.000**	**2.976.000**	**7.730.000**		**7.730.000**			**0**	**0**	**0,00**
25- وزارة التربية	-	-	-	**16.327.490**	**16.327.490**	**16.327.490**	**13.059.480**	**16.327.466**	**3.267.986**	**25,02**
1- المصالح المركزية			-		-	14.188.214	12.375.703	14.188.199	**1.812.496**	**14,65**
2- المندوبيات الجهوية للتربية			-		-	2.139.276	683.777	2.139.267	**1.455.490**	**212,86**

26– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**32.560.000**	**6.400.000**	**26.310.000**	-	**26.310.000**	**22.200.000**	**31.273.729**	**22.128.371**	**-9.145.358**	**-29,24**
الجزء 1–المصالح المركزية			20.800.000		**20.800.000**	20.800.000	29.378.857	20.783.594	**-8.595.263**	**-29,26**
الجزء 3– البحث العلمي			5.510.000		**5.510.000**	1.400.000	1.894.872	1.344.777	**-550.095**	**-29,03**
26– وزارة التشغيل والتكوين المهني	200.000	200.000	200.000	-	**200.000**	60.000	-	-	-	**0,00**
1– التشغيل					**0**		-	-	-	**0,00**
2– التكوين المهني			200.000		**200.000**	60.000	-	-	-	**0,00**
الجملة	**526.435.000**	**1.146.020.000**	**438.785.000**	**78.485.490**	**517.270.490**	**468.639.876**	**353.769.714**	**380.760.422**	**26.990.708**	**7,63**

(1) الأمر عدد 2925 لسنة 2014 المؤرخ في 21 أوت 2014 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014

(2)(3) قرار وزير المالية المؤرخ في 15 فيفري 2016 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2014

ملحق عدد 12: جدول نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2014

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2014	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2014 /2013	
		2013	2014	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3.000.000**	**2.514.796**	**2.612.070**	**97.274**	**3,87**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3.000.000	2.514.796	2.612.070	97.274	3,87
وزارة الدّاخليّة	**109.200.000**	**3.248.323**	**106.574.781**	**103.326.458**	**-**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	6.700.000	3.063.000	6.796.000	3.733.000	121,87
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2.500.000	185.323	589.352	404.029	218,01
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100.000.000	-	99.189.429	-	-
وزارة الدّفاع الوطني	**13.000.000**	**7.550.780**	**6.917.783**	**632.997-**	**8,38-**
صندوق الخدمة الوطنيّة	13.000.000	7.550.780	6.917.783	632.997-	8,38-
وزارة الماليّة	**100.000**	**1.698**	**3.803**	**2.105**	**123,97**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100.000	1.698	3.803	2.105	123,97
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	**16.000.000**	**10.964.716**	**13.881.918**	**2.917.201**	**26,61**
صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور	6.000.000	3.223.490	4.985.432	1.761.942	54,66
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10.000.000	7.741.227	8.896.486	1.155.259	14,92
وزارة الفلاحة	**32.500.000**	**42.514.439**	**42.681.187**	**166.748**	**0,39**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحي والصيد البحري	25.000.000	32.045.343	30.630.014	1.415.329-	4,42-
صندوق النهوض بجودة التمور	2.500.000	2.906.000	3.903.600	997.600	34,33
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	5.000.000	7.563.096	8.147.573	584.477	7,73
وزارة الصّناعة	**98.000.000**	**77.458.996**	**73.112.526**	**4.346.470-**	**5,61-**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعية	65.000.000	53.303.098	58.934.168	5.631.070	10,56
صندوق الانتقال الطاقي	30.000.000	22.871.580	13.560.380	9.311.200-	40,71-
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3.000.000	1.284.318	617.978	666.340-	51,88-
وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**500.000**	**-**	**-**	**-**	**-**
صندوق النهوض بالصادرات	500.000	-	-	-	-
وزارة التّجهيز والبيئة	**71.000.000**	**71.476.336**	**40.645.562**	**30.830.774-**	**43,13-**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	8.000.000	23.231.450	36.000	23.195.450-	99,85-
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	20.000.000		-	-	-
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	1.244.886	609.562	635.324-	51,03-
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	3.000.000	3.000.000	-	-	-
صندوق مقاومة التلوث	40.000.000	44.000.000	40.000.000	4.000.000-	9,09-
وزارة السياحة	**14.000.000**	**9.366.087**	**5.299.455**	**4.066.632-**	**43,42-**

صندوق حماية المناطق السياحيّة	7.000.000	4.523.131	3.385.610	1.137.521-	25,15-
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	7.000.000	4.842.956	1.913.845	2.929.111-	60,48-
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**100.000.000**	**49.693.883**	**30.727.702**	**18.966.181-**	**38,17-**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	100.000.000	49.693.883	30.727.702	18.966.181-	38,17-
وزارة الثقافة	**4.500.000**	**-**	**-**	**-**	**-**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4.500.000	-	-	-	-
وزارة الشباب والرياضة	**14.000.000**	**23.913.023**	**21.650.956**	**2.262.067-**	**9,46-**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	14.000.000	23.913.023	21.650.956	2.262.067-	9,46-
وزارة الشّؤون الاجتماعية	**7.000.000**	**8.770.000**	**9.393.000**	**623.000**	**7,10**
الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7.000.000	8.770.000	7.000.000	1.770.000-	20,18-
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	-	2.393.000	2.393.000	-
وزارة التشغيل والتكوين المهني	**360.000.000**	**339.876.648**	**843.286.340**	**410.195**	**0,12**
الصندوق الوطني للتشغيل	320.000.000	300.005.782	320.000.000	19.994.218	6,66
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	40.000.000	39.870.866	20.286.843	19.584.023-	49,12-
الجملـة	**842.800.000**	**647.349.725**	**693.787.586**	**46.437.861**	**7,17**

ملحق عدد 13: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2014

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2013/2014	
	2013	2014	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**439.998**	**2.674.998**	**2.235.000**	**507,96**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	439.998	2.674.998	2.235.000	507,96
وزارة الدّاخلية	**3.050.912**	**9.900.263**	**6.849.351**	**224,50**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	83.836	30.373	53.463-	63,77-
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	1.781.614	9.679.951	7.898.337	443,32
- حساب مشروع بناء مقر بمركز التكوين ودعم اللامركزية	1.185.462	189.938	995.524 -	83,98-
وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	**11.816.000**	**5.149.559**	**6.666.441 -**	**56,42-**
- حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	11.436.000	4.104.000	7.332.000 -	64,11-
- حساب جبر الأضرار الناجمة عن أحداث الثورة	380.000	1.045.559	665.559	175,15
وزارة الشؤون الخارجية	**69.538**	**360.621**	**291.083**	**418,60**
- حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	69.538	360.621	291.083	418,60
وزارة الدفاع الوطني	**6.356.703**	**7.977.755**	**1.621.052**	**25,50**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	5.774.412	6.319.848	545.436	9,45
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	267.983	350.627	82.644	30,84
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	314.308	181.113	133.195 -	42,38-
- حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	-	1.126.167	1.126.167	-
وزارة المالية	**31.553.054**	**28.863.607**	**2.689.447 -**	**8,52-**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	28.944.869	17.895.427	11.049.442 -	38,17-
- حساب القروض المرتبطة برهن	1.070.629	1.220.414	149.785	13,99
- حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	1.537.556	9.539.987	8.002.431	520,46
- حساب مشروع دعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	-	207.779	207.779	-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**-**	**3.638.921**	**3.638.921**	**-**
- حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	-	3.638.921	3.638.920	-
وزارة الفلاحة	**659.169**	**2.359.744**	**1.700.575**	**257,99**
- حساب حماية النباتات	222.373	1.876.680	1.654.307	743,93
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	28.285	483.064	454.779	1607,85
- حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين	408.511	-	408.511 -	100,00-
وزارة الصناعة	**72.209**	**353.468**	**281.259**	**389,51**
- حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا	72.209	353.468	281.259	389,51
وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال	**66.407**	**23.198**	**43.209 -**	**65,07-**
- حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيا الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	66.407	23.198	43.209 -	65,07-

وزارة التجهيز والبيئة	**725.883**	**688.844**	**37.039 -**	**5,10-**
– حساب بناء الجسور والطرقات	164.483	141.191	23.292-	14,16-
– حساب بطاح جربة	561.400	547.653	13.747-	2,45-
وزارة الصحة العمومية	**2.278.371**	**11.285.051**	**9.006.680**	**395,31**
– حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	819.301	9.949.895	9.130.594	1114,44
– حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1.424.070	-	1.424.070 -	100,00-
– حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض	35.000	-	35.000 -	100,00-
– حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	-	1.335.156	1.335.156	-
وزارة التربية	**5.443.075**	**2.553.008**	**2.890.067 -**	**53,10-**
– حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	5.443.075	2.553.008	2.890.067 -	53,10-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1.451.707**	**854.255**	**597.452-**	**41,16-**
– حساب البرنامج الثقافي للطلبة	45.392	37.123	8.269 -	18,22-
– مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	1.406.315	817.132	589.183 -	41,90-
المجموع العامّ	**63.983.026**	**76.683.292**	**12.700.266**	**19,85**

ملحق عدد 14: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2014

بالدينار

الأبواب	عدد المؤسسات في سنة 2014	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2013/2014	
					2013	2014	القيمة	%النسبة
رئاسة الجمهورية	**2**	479.000	128.388	607.388	430.726	346.178	- 84.548	- 19,63
رئاسة الحكومة	**6**	8.272.000	1.566.350	9.838.350	7.552.734	7.402.505	- 150.229	- 1,99
وزارة الداخلية	**16**	14.067.000	5.299.851	19.366.851	11.335.506	12.260.409	924.903	8,16
وزارة العدل	**41**	50.012.000	27.328.747	77.340.747	48.000.099	48.957.768	957.669	2,00
وزارة الشؤون الخارجية	**1**	0.000	132.042	132.042	120.689	0.000	- 120.689	- 100,00
وزارة الدفاع الوطني	**31**	36.724.000	22.802.029	59.526.029	54.899.151	36.341.144	-18.558.007	- 33,80
وزارة الشؤون الدينية	**1**	151.000	17.372	168.372	37.980	35.207	- 2.773	- 7,30
وزارة المالية	**2**	1.835.000	624.158	2.459.158	1.804.533	1.857.707	53.174	2,95
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**1**	37.000.000	11.919.771	48.919.771	40.666.362	37.238.513	- 3.427.849	- 8,43
وزارة الفلاحة	**94**	71.914.000	20.450.233	92.364.233	74.106.080	65.298.517	- 8.807.563	- 11,89
وزارة التجارة والصناعات التقليدية	**2**	1.874.000	326.700	2.200.700	1.629.494	1.793.292	163.798	10,05
وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	**3**	3.603.000	432.861	4.035.861	2.405.769	2.713.252	307.483	12,78
وزارة السياحة	**1**	3.257.000	1.806.955	5.063.955	2.296.183	1.545.082	- 751.101	- 32,71
وزارة التجهيز والبيئة	**3**	6.159.000	3.414.627	9.573.627	3.860.680	4.073.196	212.516	5,50
وزارة شؤون المرأة والأسرة	**51**	8.615.000	1.078.661	9.693.661	4.068.820	6.186.395	2.117.575	52,04
وزارة الثقافة	**29**	15.450.000	2.996.460	18.446.460	16.163.165	15.607.012	- 556.153	- 3,44
وزارة الشباب والرياضة	**73**	21.545.000	6.579.908	28.124.908	18.582.176	17.671.615	- 910.561	- 4,90

0,34	1.028.477	301.551.251	300.522.774	384.697.979	55.127.979	329.570.000	**209**	وزارة الصحة
5,28 -	508.355 -	9.128.588	9.636.943	14.545.696	4.694.696	9.851.000	**38**	وزارة الشؤون الإجتماعية
16,08	18.497.316	133.531.756	115.034.440	172.047.627	35.529.627	136.518.000	**1541**	وزارة التربية
3,95 -	8.420.535 -	204.528.128	212.948.663	290.769.616	122.797.616	167.972.000	**348**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
1,95 -	**18.035.452 -**	**908.067.515**	**926.102.967**	**1.249.923.032**	**325.055.032**	**924.868.000**	**2493**	المجمـوع

ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2014

بالدينار

عدد المؤسسات في سنة 2014	البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2013/2014	
		2013	2014	القيمة	النسبة %
2	– رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
6	– رئاسة الحكومة	-	182.225	182.225	-
16	– وزارة الداخلية	-	224.453	224.453	-
41	– وزارة العدل	5.012.358	4.040 .858	- 971.500	-19,38
1	– وزارة الشؤون الخارجية	-	-	-	-
31	– وزارة الدفاع الوطني	-	29.830	29.830	-
1	– وزارة الشؤون الدينية	-	-	0	-
2	– وزارة المالية	-	181.673	181.673	-
1	– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	236.198	300.084	63.886	27,05
94	– وزارة الفلاحة	313.466.102	255.221.657	- 58.244.445	- 18,58
2	– وزارة التجارة والصناعات التقليدية	-	-	0	-
3	– وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	407.763	767.149	359.386	88,14
1	– وزارة السياحة	-	-	0	-
3	–وزارة التجهيز والبيئة	428.047	173.949	- 254.098	- 59,36
51	– وزارة شؤون المرأة والأسرة	6.575	7.867	1.292	19,65
29	– وزارة الثقافة	5.131.865	-	- 5.131.865	- 100,00
73	– وزارة الشباب والرياضة	150.386	2.696	-147.690	- 98,21
209	– وزارة الصحة	6.562.245	2.678.496	- 3.883.749	- 59,18
38	– وزارة الشؤون الاجتماعية	49.477	14.142	- 35.335	- 71,42
1541	– وزارة التربية	116.054.015	176.823.503	60.769.488	52,36
348	– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	-	25.985. 347	25.985.347	-
2493	**المجموع**	**447.505.030**	**466.633.929**	**19.128.899**	**4,27**

النّتائج العامّة لتنفيذ
قانوني الماليّة

I - ميزانيّة الدّولة

أوّلا– المـوارد

– أ– موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 19.090.200.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 19.223.922.560,095 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض قدرها..... 133.722.560,095 د

–ب– موارد العنوان الثّـاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة [1] بمبلغ..... 7.670.485.426,000 د

وبلغت الاستخلاصات..... 7.130.358.548,696 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 540.126.877,304 د

–ج– موارد صناديق الخزينـة

1- موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 842.800.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك مبلغ قدره 1.727.543.704,374 د

تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانية..... 2.567.463.911,716 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض بمبلغ ..... 1.724.663.911,716 د

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 15 فيفري 2016 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2014 بما قدره 78.485.426,000 د .

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 345.953.380,532 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق
أي 297.876.491,656 د وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)
من القانون الأساسي للميزانيّة.

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

العنوان الأوّل :..... 19.090.200.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 7.670.485.426,000 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة**... : 842.800.000,000 د
- **أموال المشاركة**..... : 48.076.888,876 د

} 890.876.888,876 د

أي ما جملته..... 27.651.562.314,876 د

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

العنوان الأوّل :..... 19.223.922.560,095 د

العنوان الثاني :..... 7.130.358.548,696 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة**...: 2.567.463.911,716 د [1]
- **أموال المشاركة**.....: 345.953.380,532 د [2]

} 2.913.417.292,248 د

أي ما جملته..... 29.267.698.401,039 د

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... 1.616.136.086,163 د

---

[1] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق (1.876.935.545,377 د).

[2] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق (297.876.491,656 د بدون اعتبار مبلغ 100 م.د الذي تمّ تحويله إلى ميزانية الدولة).

ثانيا – النّفقـات

–أ– نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل	18.817.700.000,000 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود.....	18.514.815.840,519 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... يتمّ إلغاؤها.	302.884.159,481 د
ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة.....	19.223.922.560,095 د
أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة	18.514.815.840,519 د
فوائض في المقابيض بمبلغ	709.106.719,576 د

–ب– نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني.....	7.942.985.426,000 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود.....	7.376.894.096,189 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... يتمّ إلغاؤها.	566.091.329,811 د [1]
ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة.....	7.130.358.548,696 د
سجّلت جملة الدّفوعات الفعليّة	7.376.894.096,189 د
تجاوزا بمبلغ	246.535.547,493 د

[1] بما في ذلك اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 371.010.607,000 د.

–ج– نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 842.800.000,000 د

وأنجزت هذه التّقديرات في حدود..... 693.787.586,166 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 149.012.413,834 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 693.787.586,166 د

سجّلت الاستخلاصات الفعليّة..... 2.567.463.911,716 د

فائضا بمبلغ..... 1.873.676.325,550 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2015 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 48.076.888.876 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2014..... 76.683.292,039 د
ممّا أسفر عن تجاوز للاعتمادات المفتوحة بمبلغ ..... 28.606.403,163 د

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 76.683.292,039 د

سجلت الموارد الجملية ..... 345.953.380,532 د

فائضا بمبلغ ..... 269.270.088,493 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2015 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

الاعتمادات المفتوحة	**العنوان الأوّل** :		18.817.700.000,000 د
	العنوان الثاني :		7.942.985.426,000 د
	صناديق الخزينة :– **الحسابات الخاصّة في الخزينة:** 842.800.000,000 د		
	– **حسابات أموال المشاركة:** 48.076.888.876 د	890.876.888,876 د	
	المجموع.....		27.651.562.314,876 د
الاعتمادات المأمور بصرفها	**العنوان الأوّل**.....		18.514.815.840,519 د
	العنوان الثاني.....		7.376.894.096,189 د
	صناديق الخزينة:– **الحسابات الخاصّة في الخزينة** : 693.787.586,166 د		
	– **حسابات أموال المشاركة:** 76.683.292,039 د	770.470.878,205 د	
	المجموع		26.662.180.814,913 د

ثالثا – الفواضل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

أ– الاعتمادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة.....	27.651.562.314,876 د
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها.....	26.662.180.814,913 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها.....	989.381.499,963 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي :

– العنوان الأوّل.....	302.884.159,481 د	
– العنوان الثّاني.....	566.091.329,811 د	989.381.499,963 د
– صناديق الخزينة.....	149.012.413,834 د	

ب– فوائض المـوارد

بلغت المقابيض المحصّلة	29.267.698.401,039 د
وبلغت المصاريف المنجزة	26.662.180.814,913 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	2.605.517.586,126 د
وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2015 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد) و45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود	2.142.946.414,043 د

– بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره.....	1.873.676.325,550 د	
– وحسابات أموال المشاركة بما قدره.....	269.270.088,493 د	

يسفر تصرف 2014 عن فائض صاف في المقابيض على المصاريف قدره.....	462.571.172,083 د

يتمّ نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II– المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا– موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ.....	1.249.923.032,335 د
وبلغت المقابيض المنجزة.....	1.185.022.265,463 د
ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره.....	64.900.766,872 د

ثانيا– نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة.....	1.249.923.032,335 د
وبلغت النّفقات المنجزة.....	908.067.514,957 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 341.855.517,378 د
يتمّ إلغاؤها.

ثالثا– النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة..... 1.185.022.265,463 د
جملة المصاريف المنجزة..... 908.067.514,957 د

الرّصيد المتبقّى..... 276.954.750,506 د
ينقل إلى ميزانيّة سنة 2015 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

III - المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة..... 136.743.723,959 د
وبلغت المصاريف المنجزة..... 132.919.107,560 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره..... 3.824.616,399 د
ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها..... 626.114.931,737 د [1]
ونفقات بمبلغ ..... 206.246.715,628 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2014 قدرها ..... 419.868.216,109 د

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2014 :

[1] بما في ذلك مبلغ 390.301.469,514د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2013.

بالدّينار

البيان	التقديرات	الإنجازات				الرصيد المتبقي		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		العنوان الأوّل	العنوان الثاني	صناديق الخزينة	الجملة	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة								
المقابيض	27.651.562.314,876	19.223.922.560,095	7.130.358.548,696	2.913.417.292,248	29.267.698.401,039	-	-	-
المصاريف	27.651.562.314,876	18.514.815.840,519	7.376.894.096,189	770.470.878,205	26.662.180.814,913	-	-	989.381.499,963
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	709.106.719,576	246.535.547,493 -	2.142.946.414,043	2.605.517.586,126	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2015	-	-	-	2.142.946.414,043	-	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	462.571.172,083	-	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة								
المقابيض	1.249.923.032,335	1.185.022.265,463	(855.913.789,445)	-	1.185.022.265,463	-	-	
المصاريف	1.249.923.032,335	908.067.514,957	(466.633.928,691)	-	908.067.514,957	-	-	341.855.517,378
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	276.954.750,506	-	-	276.954.750,506	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج								
المقابيض	136.743.723,959	136.743.723,959	-	-	136.743.723,959	-	-	-
المصاريف	136.743.723,959	132.919.107,560	-	-	132.919.107,560	-	-	-
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	3.824.616,399	-	-	3.824.616,399	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-		-	-		3.824.616,399	-	-
الصناديق الخاصّة								
المقابيض	-	-	-	-	626.114.931,737	-	-	-
المصاريف	-	-	-	-	206.246.715,628	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	-	419.868.216,109	-	-	-

تلخيص النتائج

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	466.395.788,482 د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	–
فوائض تنقل إلى تصرف 2015 – صناديق الخزينة	2.142.946.414,043 د
– المؤسّسات العموميّة	276.954.750,506 د
اعتمادات غير مستعملة تلغى	1.331.237.017,341 د

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2014

إنّ دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بالحسابات الخاصّة طبقا لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة والتي يجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2014،

وحيث لم يتم مدّ الدائرة بالحسابات الماليّة لسنة 2014 لما عدده 9 مؤسّسات عموميّة؛
وحيث لم يتم مدّ الدائرة بحسابات 11 مركزا دبلوماسيا بعنوان سنة 2014؛
وحيث لم يتم مدّ الدائرة بالحسابات الماليّة لما عدده 2 بلديات بعنوان سنة 2014؛

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2014، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2014 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2014 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

1- عدم إدراج الموارد المحصّلة بعنوان سنة 2014 والمضمّنة ببنود العمليات للحفظ ضمن ميزانية الدولة للسنة المذكورة ،
2- عدم إدراج بميزانية الدولة مبلغ الرصيد المتبقى لدى البنك المركزي التونسي بعنوان فتح رأس مال شركة "اتّصالات تونس"،

3- عـــدم إدراج بالحســـاب العـــامّ للســـنة الماليـــة الـــديون الـــتي تمّ طرحهـــا والمبـــالغ المتبقيّـــة للإســـتخلاص بعنـــوان مـــوارد الدولـــة المثقلـــة بحســـابات قباضـــات الديوانـــة طبقـــا لأحكـــام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،

4- عدم تسوية المبالغ بعنوان التسبقات المسندة في سنة 2014،

5- عـــدم إدراج متخلّـــدات ميزانيـــة الدولـــة لســـنة 2013 بالحســـاب العـــامّ للســـنة الماليـــة والـــتي تمّ خلاصها على حساب ميزانية سنة 2014،

6- عـــدم إدراج مبـــالغ النفقـــات الـــتي تمّ عقـــدها ولم يـــتمّ خلاصـــها طبقـــا لأحكـــام الفصـــل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

7- تجاوز نفقات بعض صناديق الخزينة للاعتمادات النهائية المفتوحة بعنوانها.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدولة

أ– ميزانيّة الدّولـة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة ما قدره 29.267.698.401,039 د. وبلغت المصاريف 26.662.180.814,913 د.

وأسفر تصرّف 2014 عن فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 2.605.517.586,126 د. وبعد طرح مبلغ 2.142.946.414,043 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2015 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.873.676.325,550 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 269.270.088,493 د، يسفر تصرف 2014 عن فائض صاف في المقابيض على المصاريف بمبلغ 462.571.172,083 د يتمّ نقله إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب– عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2014 فائضا في المقابيض قدره..... 24.758.489.057,827 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 21.857.488.500,433 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 2.901.000.557,394د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ 5.670.356.471,506 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 686.812.105,853 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 4.983.544.365,653 د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2014.

II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.185.022.265,463 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 908.067.514,957 د

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 276.954.750,506 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2014 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 136.743.723,959 د
وصرفا..... 132.919.107,560 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.824.616,399 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 626.114.931,737 د
والمصاريف المنجزة..... 206.246.715,628 د

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2014 جملتها..... 419.868.216,109 د

*

* *

وختاما فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة 2014 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

– تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التى انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة الدائرة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

– يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2014 بنسخة من هذا التّصريح،

– يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2014.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 27 ديسمبر 2016 بحضور السيّدات والسّادة :

عبد اللطيف الخرّاط **الرئيس الأوّل** ومحمّد منصّر **الكاتب العام** ومنير السكوري **المقرّر العام** ونورالدين الزوالي وفرج الكشو وهند القونجي ونجيب القطاري ومحمد الطرابلسي وحاتم السليني وشريفة قويدر وفضيلة القرقوري وزهرة خيّاش ومنير بن رجب **رؤساء غرف** ومحمد ياسين الزمني وريم حسن وبسمة غالي وعباس بدر وزكرياء حمودة وسامية الزموري ونهاد معلول ولطفي ثائري وفتحية حماد وأكرم الموحلي وخالد بن علي ومحمد بوعزيز ونسرين السالمي ومحمّد شيحة وألفة المملوك **رؤساء أقسام** وسلوى بن والي وسماح بن حمة ورجاء عفيفي ووليد المقرون وعائشة بن بنلبحسن **مستشارون**.

وحضر الجلسة كذلك السيد محمد الهادي الزرمديني **مندوب الحكومة العام** والسيّدات والسادة لطفي دربال وهالة هاجر جابر وآمال بن رمضان والمنجي الحمامي وآمال اللومي بوّاب ومراد بن قسومة ونرجس السلامي **مندوبو حكومة** لدى دائرة المحاسبات.

المرفقات

1 – قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بأريانة	أمانة المال الجهوية بتطاوين
الأمانة العامة للمصاريف	أمانة المال الجهوية بن عروس	أمانة المال الجهوية بمدنين
أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المال الجهوية بقبلي
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بقابس
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية	أمانة المال الجهوية باجة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 1
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 2
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المال الجهوية بالقيروان
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز	أمانة المال الجهوية بسليانة	أمانة المال الجهوية بالمهدية
أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المال الجهوية بالمنستير
أمانة مصاريف ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة المال الجهوية بسوسة
أمانة المال الجهوية بتونس 1	أمانة المال الجهوية بتوزر	أمانة المال الجهوية بنابل
أمانة المال الجهوية بتونس 2	أمانة المال الجهوية بقفصة	أمانة المال الجهوية بمنوبة
		مستودع الطابع الجبائي

2- قباضات المالية

قباضة المجلس الجهوي بتونس	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس	القباضة البلدية بالفحص
القباضة الماليّة تحج الجزيرة تونس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة الماليّة الحي الإداري بزغوان
قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس	القباضة الماليّة ببومهل	القباضة الماليّة بمنزل جميل
القباضة الماليّة تحج باب بنات تونس	القباضة المالية بالزهراء	القباضة المالية بمنزل بورقيبة
القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء تونس (شارع الحريّة سابقا)	القباضة المالية بحي الزهور	القباضة البلدية بماطر
القباضة الماليّة تحج غاندي تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي	القباضة الماليّة تحج ابن بطوطة بحلق الوادي	القباضة الماليّة برأس الجبل
القباضة الماليّة تحج النمسا بتونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية بالعالية
القباضة الماليّة منبليزير	القباضة البلدية بحلق الوادي	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس	القباضة البلدية بالكرم	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة المالية بسيدي حسين	القباضة المالية بقرطاج	القباضة الماليّة بسجنان
القباضة الماليّة تحج أنقلترا تونس	القباضة المالية تحج القيروان بحمام الأنف	القباضة الماليّة بتستور
القباضة المالية باب سويقة	القباضة المالية ببئر القصعة	القباضة الماليّة بنفزة
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية 18 تحج العربي زروق بباجة
القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحطّة تونس	القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة	قباضة منتوجات الاختصاصات بباجة
القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس	القباضة المالية بمنوبة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة تحج نلسن منديلا تونس	قباضة المجلس الجهوي بمنوبة	القباضة الماليّة بمجاز الباب
القباضة الماليّة بالكبارية	القباضة الماليّة بالجديدة	القباضة البلدية بمجاز الباب
القباضة المالية بالمنار	القباضة البلدية بمنوبة	القباضة الماليّة بتبرسق
القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس	القباضة الماليّة بالشرقية	قباضة المجلس الجهوي بباجة
القباضة المالية بالبحيرة	القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة الماليّة تحج الجزائر بجندوبة
القباضة الماليّة تحج الساحل (سيدي البشير سابقا)	القباضة المالية بالياسمينات بن عروس	القباضة المالية بعين دراهم
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	القباضة البلديّة بالمرسى	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة ببوسالم
القباضة الماليّة بالمنزه التاسع	القباضة المالية بمقرين	القباضة الماليّة بغار الدماء
القباضة المالية ببرج الوزير	القباضة البلدية بمقرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
قباضة المجلس الجهوي باريانة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية تحج عين دراهم بجندوبة
القباضة المالية بالمنزه السادس	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية بطبرقة
القباضة المالية برواد	القباضة الماليّة بحمام الشط	القباضة البلدية بجندوبة

القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس	القباضة الماليّة بفوشانة	القباضة البلدية بطرقة
القباضة الماليّة بقصر السعيد	القباضة الماليّة بمرناق	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
قباضة العقود العدلية بأريانة	القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة المالية بالدهماني
القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأول	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين	القباضة الماليّة بقلعة سنان
القباضة المالية بقلعة الأندلس	قباضة العقود العدلية بن عروس	القباضة المالية نهج علي البلهوان بالكاف
القباضة الماليّة بوادي الليل	القباضة المالية بالمروج	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة نهج الجنة بأريانة	قباضة المجلس الجهوي بن عروس	القباضة البلدية بالكاف
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية بالفحص	القباضة الماليّة بنبّر
القباضة المالية بحي التضامن	القباضة الماليّة بالناظور	القباضة المالية بالسرس
القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة	القباضة المالية بطبربة	القباضة الماليّة بالقصور
القباضة المالية بدوار هيشر	قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة	القباضة المالية بشربان
القباضة الماليّة بتاجروين	القباضة البلدية بمدنين	القباضة الماليّة بيومرداس
القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف	القباضة المالية ببني خداش	القباضة الماليّة بالجريصة
القباضة البلدية بحي التضامن	قباضة المجلس الجهوي بزغوان	قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو	القباضة البلدية بزغوان	القباضة المالية ببوعرادة
القباضة البلديّة بباردو	القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت	القباضة الماليّة بقعفور
القباضة الماليّة بالدندان	القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت	القباضة الماليّة بالروحية
القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس	القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت	القباضة المالية بمكثر
القباضة البلدية بن عروس	القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس	القباضة الماليّة بماطر	القباضة المالية بالقالطة
القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة	القباضة الماليّة بمارث	القباضة الماليّة نهج المنجي سليم بالمكنين
قباضة المجلس الجهوي بسليانة	القباضة الماليّة بقابس غنوش	القباضة البلدية بالمكنين
القباضة المالية بالكريب	القباضة الماليّة بمطماطة	القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
القباضة الماليّة ببرقو	القباضة الماليّة بالمطوية	القباضة الماليّة ببني حسان
القباضة المالية بفريانة	القباضة المالية بمطماطة الجديدة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
القباضة الماليّة بماجل بلعباس	القباضة البلدية بقابس	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين	قباضة المجلس الجهوي بقابس	القباضة البلديّة بالمنستير
القباضة البلدية بالقصرين	القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظاهري بقابس	القباضة الماليّة نهج الشاذلي غديرة بالمنستير
قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين	القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة	القباضة البلديّة بطبلبة
القباضة الماليّة بسبيطلة	القباضة المالية بطبنة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة الماليّة بسبيبة	القباضة الماليّة بساقية الزيت	القباضة الماليّة بيمبلة
القباضة الماليّة بتالة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس	القباضة الماليّة بزرمدين
القباضة الماليّة بفوسانة	القباضة المالية بقرمدة	القباضة الماليّة بالوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين	القباضة الماليّة بالشيحية	قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد	القباضة المالية بمنزل شاكر	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة
القباضة الماليّة بجلمة	القباضة المالية نهج العربي زروق بصفاقس	القباضة المالية تروكادييو سوسة
القباضة الماليّة بالرقاب	مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت	القباضة المالية بالساحلين
القباضة الماليّة بأولاد حفوز	القباضة الماليّة بساقية الداير	القباضة البلدية بالجم
القباضة الماليّة بالمكناسي	قباضة العقود العدلية بصفاقس	القباضة الماليّة بطبلبة
القباضة الماليّة بالمزونة	القباضة الماليّة "نهج أبو القاسم الشابي بصفاقس	القباضة الماليّة نهج الاستقلال بسوسة
القباضة الماليّة شارع الجمهورية بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس	القباضة الماليّة نهج محمد معروف بسوسة
القباضة البلدية بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس	
قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة بعقارب	لقباضة الماليّة نهج فكتور هيقو بسوسة
القباضة المالية بالقطار	القباضة الماليّة بجبنيانة	القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة	القباضة المالية بالحمشة	القباضة المالية بالنفيضة
القباضة المالية نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة	القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس	القباضة المالية بسيدي بوعلي
القباضة المالية بالمتلوي	القباضة الماليّة بقرقنة	القباضة المالية ببوفيشة
القباضة الماليّة بالسند	القباضة البلدية بساقية الزيت	القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
القباضة المالية بنفطة	القباضة الماليّة بالحرس	القباضة الماليّة بأكودة
القباضة الماليّة بقصر قفصة	القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس	القباضة الماليّة بالقلعة الصغرى
القباضة الماليّة بالرديف	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة الماليّة بأم العرائس	القباضة البلدية بصفاقس	القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن
القباضة البلدية بتوزر	قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس	القباضة البلدية بمساكن
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر	القباضة الماليّة بالصخيرة	القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بتوزر	قباضة المجلس الجهوي بصفاقس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة
القباضة المالية بدقاش	القباضة المالية المكتب الثالث بالقيروان (بلدية)	قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بقفصة	القباضة المالية ببوحجلة	قباضة المجلس الجهوي بسوسة

القباضة الماليّة نهج ابن المقنع بقفصة	القباضة الماليّة بحفوز	القباضة المالية بحمام سوسة
القباضة البلدية بقفصة	القباضة المالية بحاجب العيون	القباضة البلدية بحمام سوسة
القباضة البلدية بن قردان	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان	القباضة المالية حي الرياض بسوسة
القباضة الماليّة بن قردان	القباضة المالية نهج الخوارزمي بالقيروان	القباضة الماليّة زاوية سوسة
القباضة الماليّة بجربة أجيم	القباضة الماليّة بالشراردة	القباضة الماليّة بالهوارية
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق	القباضة الماليّة بنصر الله	القباضة المالية ببوعرقوب
القباضة البلدية بجربة	القباضة الماليّة بالوسلاتية	القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة المالية بجربة ميدون	القباضة المالية بالسبيخة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان	القباضة البلدية بالحمامات
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين	القباضة المالية بالعلا	القباضة الماليّة بالحمامات
قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين	القباضة المالية بالمنصورة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات
القباضة المالية ببني خيار	القباضة الماليّة نهج أبو لبابة مرابط بقابس	القباضة الماليّة بصيادة
القباضة المالية بقلبيبة	القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة الماليّة الحي الإداري بجمال
القباضة البلدية بقلبيبة	القباضة المالية بقبلي	القباضة البلدية بجمال
القباضة الماليّة بقربة	القباضة البلدية بقبلي	القباضة الماليّة نهج فرج الإميّم بقصر هلال
القباضة المالية ببني خلاد	قباضة المجلس الجهوي بقبلي	القباضة البلدية بقصر هلال
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بتطاوين	القباضة الماليّة بالشابة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم
القباضة المالية نهج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة بالجم	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة الماليّة بغمراسن	القباضة الماليّة بقصور الساف	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بنابل
القباضة الماليّة نهج الميناء بجرجيس	القباضة الماليّة بسيدي علوان	القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة المالية برمادة	قباضة المعاليم المختلفة بالمهدية	القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري"
القباضة البلدية بجرجيس	القباضة البلدية بالمهدية	القباضة البلدية بنابل
قباضة المجلس الجهوي بمدنين	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضة المالية شارع فرنسا بنابل
القباضة المالية ببئر الأحمر	القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضة المالية بدوز	القباضة الماليّة بالسواسي	القباضة المالية بسليمان
القباضة الماليّة بالحامة	قباضة المجلس الجهوي بالمهدية	القباضة المالية بمنزل بوزلفة
القباضة الماليّة نهج 9 افريل بقابس	القباضة البلدية بقصور الساف	قباضة المجلس الجهوي بنابل
مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس	القباضة المالية بالذهيبة	القباضة المالية بتاكلسة
القباضة البلدية المروج	القباضة المالية بشنني	القباضة البلدية طريق العين صفاقس
القباضة المالية بالشبيكة		

3 - قباضات الديوانة

قباضة الديوانة تونس الميناء	قباضة الدّيوانة بغار الدّماء	قباضة الدّيوانة بمدنين
مكتب الديوانة للطرود البريديّة بتونس	المكتب الحدودي للدّيوانة بمليولة	قباضة الدّيوانة بمطار حربة ملّيتة
قباضة الديوانة بأريانة	قباضة الدّيوانة بطرقة	قباضة الدّيوانة بقبلي
المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة	قباضة الدّيوانة بالكاف	قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش
قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي	قباضة الدّيوانة بقلعة سنان	قباضة الدّيوانة بقابس المدينة
قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي	قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف	المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الدّيوانة بسليانة	مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس
قباضة الديوانة للمخازن ومساحات التسريح الديواني رادس	قباضة الدّيوانة بالقصرين	قباضة الدّيوانة بالصخيرة
قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج	قباضة الدّيوانة ببوشبكة	المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة
قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير	قباضة الدّيوانة بجبدرة	قباضة الدّيوانة بالقيروان
قباضة الدّيوانة بن عروس	قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد	قباضة الدّيوانة بالمهديّة
قباضة الديوانة بزغوان	قباضة الدّيوانة بحزوة	قباضة الدّيوانة صفاقس المنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة ببنزرت	قباضة الدّيوانة بتمغزة	المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة	قباضة الدّيوانة بقفصة	المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	قباضة الدّيوانة بتوزر	قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء
قباضة الديوانة بنزرت التكرير	قباضة الديوانة بتطاوين	قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي
قباضة الدّيوانة بباجة	قباضة الدّيوانة بجرجيس	مكيب الديوانة للشباك الموحد بسوسة
قباضة الدّيوانة بجندوبة	قباضة الدّيوانة بن قردان	قباضة الديوانة بنابل
قباضة الديوانة ببيوش	قباضة الدّيوانة بالذهيبة	

4- قائمة المراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

العدد	المركـز	العدد	المركـز
1	أبيدجان	45	موسكو
2	أبوظبي	46	مونيخ
3	أبوجا	47	ننتار
4	أديس أبابا	48	نابولي
5	الجزائر "س"	49	نيودلهي
6	عمّان	50	نيويورك
7	أنقرة	51	نيس
8	عنّابة "ق"	52	نواق الشطّ
9	أثينا	53	أوسلو
10	بغداد	54	أوتاوا
11	بلغراد	55	بالارمو
12	بنغازي	56	باريس "س"
13	برلين	57	باريس "ق ع"
14	بارن	58	بيكين
15	بيروت	59	براغ
16	برازيليا	60	بريتوريا
17	بروكسال "س"	61	الرباط
18	بروكسال "ق "	62	روما "س"
19	بيونس أيرس	63	روما "ق ع"
20	داكار	64	الرّياض
21	دمشق	65	صنعاء
22	بون	66	سيول
23	جنوة "ق"	67	ستوكهولم
24	جنيف "م.د"	68	سترازبورغ
25	قرينوبل	69	تبسّة
26	همبورغ "ق"	70	طهران
27	إسلام أباد	71	طوكيو "س"
28	جاكرتا	72	تولوز
29	جدّة	73	طرابلس "س"
30	كنشاسا	74	طرابلس "ق ع"
31	الكويت	75	فرسوفيا
32	الخرطوم	76	فيان
33	لاهاي	77	واشنطن
34	لافالات	78	ياوندي
35	القاهرة	79	باماكو
36	لشبونة	80	غزّة
37	لندن	81	بوخراست
38	ليون	82	الدوحة
39	مدريد	83	هلسنكي
40	مرسيليا	84	باريس يونسكو
41	المنامة	85	بيدابيست
42	مسقط	86	كامبيرا
43	ميلانو	87	دبي
44	منتريال	88	اسطنبول

الجمهوريـــة التونسية

وزارة الماليـــــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2014

نسخة محينة
بعد إدخال الإضافات

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2014 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2014 ما جملته **27 651 562 314.876** دينار موزعـــة كما يلي:

الموارد :

العنوان الأول	19 090 200 000.000 دينار
العنوان الثاني	7 670 485 426.000 دينار
صناديق الخزينة	890 876 888.876 دينار

النفقات:

العنوان الأول	18 817 700 000.000 دينار
العنوان الثاني	7 942 985 426.000 دينار
صناديق الخزينة	890 876 888.876 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2014 ما جملته **29 267 698 401.039** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول	19 223 922 560.095 دينار
العنوان الثاني	7 130 358 548.696 دينار
جملة موارد العنوانين:	**26 354 281 108.791 دينار**

صناديق الخزينة 2 913 417 292.248 دينار

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 567 463 911.716 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 345 953 380.532 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2014 ما جملته **26 662 180 814.913** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول: 18 514 815 840.519 دينار

الجزء الأول: نفقات التصرف 17 039 818 277.617 دينار

القسم الأول: التأجير العمومي 10 540 745 579.501 دينار

القسم الثاني: وسائل المصالح 942 734 466.740 دينار

القسم الثالث: التدخل العمومي 5 556 338 231.376 دينار

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة _

الجزء الثاني:فوائد الدين العمومي 1 474 997 562.902 دينار

القسم الخامس: فوائد الدين العمومي 1 474 997 562.902 دينار

العنوان الثاني: 7 376 894 096.189 دينار

الجزء الثالث: نفقات التنمية 4 176 894 726.032 دينار

القسم السادس: الإستثمارات المباشرة 1 633 671 240.871 دينار

القسم السابع: التمويل العمومي 2 162 463 059.509 دينار

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة _

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة _

380 760 425.652 دينار

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي 3 199 999 370.157 دينار

القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي 3 199 999 370.157 دينار

جملة نفقات العنوانين: 25 891 709 936.708 دينار

صناديق الخزينة : **770 470 878.205 دينار**

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة 770 470 878.205 دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 693 787 586.166 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 76 683 292.039 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5:

- تلغى الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2014 والبالغة **868 975 489.292** دينار .
- يحمل فائض الموارد على نفقات العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2014 والبالغ **462 571 172.083** على الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **2 142 946 414.043** دينار في موفى سنة 2014 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 873 676 325.550 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 269 270 088.493 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2015 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج سنة 2014، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 136 743 723.959 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 132 919 107.560 دينار مما أسفر عن فائض قدره **3 824 616.399** دينار يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 249 923 032.335 دينار بينما بلغت الموارد 1 185 022 265.463 دينار والنفقات 908 067 514.957 دينار مما أسفر عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره

750.506 276 954 دينار ينقل إلى سنة 2015 وعن إعتمادات باقية 517.378 855 341 دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عـــــدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2014 ما قدره 931.737 114 626 دينار مقابل دفوعات قدرها 715.628 246 206 دينار ممـــا أسفـــر عن فائـــض في المقابيـــض على الدفوعـات بلـغ **419 868 216.109** دينار ينقل إلى سنة 2015 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2014

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	19,020,200,000.000	70,000,000.000	19,090,200,000.000		19,090,200,000.000	19,223,922,560.095	133,722,560.095	
العنوان الثاني	8,052,000,000.000	-460,000,000.000	7,592,000,000.000	78,485,426.000	7,670,485,426.000	7,130,358,548.696		540,126,877.304
الجملة	**27,072,200,000.000**	**-390,000,000.000**	**26,682,200,000.000**	**78,485,426.000**	**26,760,685,426.000**	**26,354,281,108.791**	**133,722,560.095**	**540,126,877.304**
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	952,800,000.000	-110,000,000.000	842,800,000.000		842,800,000.000	2,567,463,911.716	1,724,663,911.716	
حسابات أموال المشاركة					48,076,888.876	345,953,380.532	297,876,491.656	
الجملة	**952,800,000.000**	**-110,000,000.000**	**842,800,000.000**	**0.000**	**890,876,888.876**	**2,913,417,292.248**	**2,022,540,403.372**	
الجملة العامة	**28,025,000,000.000**	**-500,000,000.000**	**27,525,000,000.000**	**78,485,426.000**	**27,651,562,314.876**	**29,267,698,401.039**	**2,156,262,963.467**	**540,126,877.304**

1,616,136,086.163

166

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2014

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	19,037,700,000.000	-220,000,000.000	18,817,700,000.000		18,817,700,000.000	18,514,815,840.519	302,884,159.481
العنوان الثاني	8,034,500,000.000	-170,000,000.000	7,864,500,000.000	78,485,426.000	7,942,985,426.000	7,376,894,096.189	566,091,329.811
الجملة	**27,072,200,000.000**	**-390,000,000.000**	**26,682,200,000.000**	**78,485,426.000**	**26,760,685,426.000**	**25,891,709,936.708**	**868,975,489.292**
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	952,800,000.000	-110,000,000.000	842,800,000.000		842,800,000.000	693,787,586.166	149,012,413.834
حسابات أموال المشاركة					48,076,888.876	76,683,292.039	-28,606,403.163
الجملة	**952,800,000.000**	**-110,000,000.000**	**842,800,000.000**	**0.000**	**890,876,888.876**	**770,470,878.205**	**120,406,010.671**
الجملة العامة	**28,025,000,000.000**	**-500,000,000.000**	**27,525,000,000.000**	**78,485,426.000**	**27,651,562,314.876**	**26,662,180,814.913**	**989,381,499.963**

167

جدول عدد 2-1
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2014 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	المجلس الوطني التأسيسي	15,844,233.454	2,601,192.203	835,882.035		19,281,307.692		19,281,307.692
2	رئاسة الجمهورية	52,764,165.072	14,110,779.928	5,213,999.064		72,088,944.064		72,088,944.064
3	رئاسة الحكومة	94,370,075.720	10,093,872.547	119,185,637.231		223,649,585.498		223,649,585.498
4	وزارة الداخلية	1,456,188,093.058	196,766,190.750	381,944,394.729		2,034,898,678.537		2,034,898,678.537
5	وزارة العدل	288,218,644.185	51,589,842.841	5,326,753.648		345,135,240.674		345,135,240.674
6	وزارة حقوق الإنسان و العدالة الإنتقالية	2,808,075.310	756,027.238	118,505.895		3,682,608.443		3,682,608.443
7	وزارة الشؤون الخارجية	107,806,147.969	51,906,768.649	14,697,016.392		174,409,933.010		174,409,933.010
8	وزارة الدفاع الوطني	1,047,594,564.246	121,240,790.100	21,668,866.610		1,190,504,220.956		1,190,504,220.956
9	وزارة الشؤون الدينية	53,895,011.327	13,693,296.282	9,610,871.304		77,199,178.913		77,199,178.913
10	وزارة المالية	417,746,650.906	31,481,497.500	9,804,300.291		459,032,448.697		459,032,448.697
11	وزارة التنمية و التعاون الدولي	44,666,662.094	5,951,126.658	1,425,879.320		52,043,668.072		52,043,668.072
12	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	29,796,610.564	3,193,619.487	133,325.640		33,123,555.691		33,123,555.691

168

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2014 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
13	وزارة الفلاحة	388,933,295.978	33,715,951.131	2,506,992.708		425,156,239.817		425,156,239.817
14	وزارة الصناعة	25,681,592.976	4,750,670.366	2,353,615,669.099		2,384,047,932.441		2,384,047,932.441
15	وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	39,449,999.515	7,787,863.119	1,438,743,327.586		1,485,981,190.220		1,485,981,190.220
16	وزارة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال	12,357,639.491	1,898,058.243	1,689,524.222		15,945,221.956		15,945,221.956
17	وزارة السياحة	39,808,764.713	10,197,951.921	470,000.000		50,476,716.634		50,476,716.634
18	وزارة التجهيز و البيئة	97,668,293.869	48,054,371.660	13,211,305.427		158,933,970.956		158,933,970.956
19	وزارة النقل	12,171,310.912	2,278,419.688	384,940,284.698		399,390,015.298		399,390,015.298
20	وزارة شؤون المرأة والأسرة	57,373,060.141	6,139,743.193	12,167,436.865		75,680,240.199		75,680,240.199
21	وزارة الثقافة	82,956,294.777	9,112,753.981	35,531,596.358		127,600,645.116		127,600,645.116
22	وزارة الشباب والرياضة	302,069,557.014	14,346,931.151	29,018,281.933		345,434,770.098		345,434,770.098
23	وزارة الصحة	1,236,511,873.726	82,663,547.850	4,466,277.671		1,323,641,699.247		1,323,641,699.247

169

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2014 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
24	وزارة الشؤون الاجتماعية	117,350,901.986	14,770,163.423	530,019,864.696		662,140,930.105		662,140,930.105
25	وزارة التربية	3,403,133,722.988	99,004,484.297	42,796,101.086		3,544,934,308.371		3,544,934,308.371
26	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	898,004,687.331	75,941,278.958	135,708,936.868		1,109,654,903.157		1,109,654,903.157
27	وزارة التكوين المهني و التشغيل	215,575,650.179	28,687,273.576	1,487,200.000		245,750,123.755		245,750,123.755
28	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0.000	0.000		0.000
29	الدين العمومي						1,474,997,562.902	1,474,997,562.902
	الجملة	**10,540,745,579.501**	**942,734,466.740**	**5,556,338,231.376**	**0.000**	**17,039,818,277.617**	**1,474,997,562.902**	**18,514,815,840.519**

170

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2014 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	المجلس الوطني التأسيسي	465,301.076	0.000		0.000	465,301.076		465,301.076
2	رئاسة الجمهورية	2,086,915.474	827,000.000		0.000	2,913,915.474		2,913,915.474
3	رئاسة الحكومة	4,807,029.446	4,970,399.000		0.000	9,777,428.446		9,777,428.446
4	وزارة الداخلية	51,815,015.929	116,661,000.000		0.000	168,476,015.929		168,476,015.929
5	وزارة العدل	15,694,982.021	220,000.000		0.000	15,914,982.021		15,914,982.021
6	وزارة وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقال	545,207.757	0.000		0.000	545,207.757		545,207.757
7	وزارة الشؤون الخارجية	4,768,022.516	0.000		0.000	4,768,022.516		4,768,022.516
8	وزارة الدفاع الوطني	343,413,495.700	1,300,000.000		0.000	344,713,495.700		344,713,495.700
9	وزارة الشؤون الدينية	437,129.869	0.000		0.000	437,129.869		437,129.869
10	وزارة المالية	10,427,286.807	650,428,000.000		0.000	660,855,286.807		660,855,286.807
11	وزارة التنمية و التعاون الدولي	240,272.679	365,862,398.639		17,495,100.000	383,597,771.318		383,597,771.318
12	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	1,579,940.910	0.000		0.000	1,579,940.910		1,579,940.910
13	وزارة الفلاحة	226,702,794.058	179,962,640.870		127,405,303.015	534,070,737.943		534,070,737.943

171

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2014 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
14	وزارة الصناعة	1,477,114.602	148,304,000.000		0.000	149,781,114.602		149,781,114.602
15	وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	1,248,793.838	11,117,582.000		0.000	12,366,375.838		12,366,375.838
16	وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال	1,047,499.389	0.000		0.000	1,047,499.389		1,047,499.389
17	وزارة السياحة	428,300.000	57,484,544.000		0.000	57,912,844.000		57,912,844.000
18	وزارة التجهيز و البيئة	515,381,620.486	131,336,000.000		186,453,265.819	833,170,886.305		833,170,886.305
19	وزارة النقل	489,753.674	426,265,000.000		10,950,918.113	437,705,671.787		437,705,671.787
20	وزارة شؤون المرأة و الاسرة	4,144,936.002	0.000		0.000	4,144,936.002		4,144,936.002
21	وزارة الثقافة	22,383,327.911	4,675,500.000		0.000	27,058,827.911		27,058,827.911
22	وزارة الشباب والرياضة	51,595,853.768	1,000,000.000		0.000	52,595,853.768		52,595,853.768
23	وزارة الصحة	98,258,255.383	1,590,000.000		0.000	99,848,255.383		99,848,255.383
24	وزارة الشؤون الاجتماعية	11,236,345.855	44,714,870.000		0.000	55,951,215.855		55,951,215.855
25	وزارة التربية	152,124,009.148	250,000.000		16,327,466.533	168,701,475.681		168,701,475.681

172

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2014 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	جملة العنوان الثاني
		القسم السادس الإستشارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	
26	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	109,828,371.264	2,990,125.000		22,128,372.172	134,946,868.436		134,946,868.436
27	وزارة التشغيل و التكوين المهني	1,043,665.309	12,504,000.000		0.000	13,547,665.309		13,547,665.309
30	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0.000		0.000		0.000
31	الدين العمومي						3,199,999,370.157	3,199,999,370.157
	الجملة	**1,633,671,240.871**	**2,162,463,059.509**	**0.000**	**380,760,425.652**	**4,176,894,726.032**	**3,199,999,370.157**	**7,376,894,096.189**

173

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2014

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
										(*)	(**)
العنوانين الاول و الثاني:	**27,072,200,000.000**	**-390,000,000.000**	**26,682,200,000.000**	**78,485,426.000**	**26,760,685,426.000**	**26,760,685,426.000**	**26,354,281,108.791**	**25,891,709,936.708**	**-406,404,317.209**	**868,975,489.292**	**462,571,172.083**
العنوان الأول	19,020,200,000.000	70,000,000.000	19,090,200,000.000	0.000	19,090,200,000.000	18,817,700,000.000	19,223,922,560.095	18,514,815,840.519	133,722,560.095	302,884,159.481	709,106,719.576
العنوان الثاني	8,052,000,000.000	-460,000,000.000	7,592,000,000.000	78,485,426.000	7,670,485,426.000	7,942,985,426.000	7,130,358,548.696	7,376,894,096.189	-540,126,877.304	566,091,329.811	-246,535,547.493
صناديق الخزينة:	**952,800,000.000**	**-110,000,000.000**	**842,800,000.000**	**0.000**	**890,876,888.876**	**890,876,888.876**	**2,913,417,292.248**	**770,470,878.205**	**2,022,540,403.372**	**120,406,010.671**	**2,142,946,414.043**
الحسابات الخاصة في الخزينة	952,800,000.000	-110,000,000.000	842,800,000.000	0.000	842,800,000.000	842,800,000.000	2,567,463,911.716	693,787,586.166	1,724,663,911.716	149,012,413.834	1,873,676,325.550
حسابات أموال المشاركة					48,076,888.876	48,076,888.876	345,953,380.532	76,683,292.039	297,876,491.656	-28,606,403.163	269,270,088.493
الجملة العامة	**28,025,000,000.000**	**-500,000,000.000**	**27,525,000,000.000**	**78,485,426.000**	**27,651,562,314.876**	**27,651,562,314.876**	**29,267,698,401.039**	**26,662,180,814.913**	**1,616,136,086.163**	**989,381,499.963**	**2,605,517,586.126**

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض الموارد على نفقات العنوانين الاول و الثاني يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة

174

الجدول عدد 4
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2014

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابيض	136,743,723.959	136,743,723.959	136,743,723.959	0.000
المصاريف			132,919,107.560	
الفارق بين المقابيض والمصاريف			(*) 3,824,616.399	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

175

الجدول عدد 5
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2014
العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2013	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	234,236,395.962	924,868,000.000	325,055,032.335	1,249,923,032.335	1,185,022,265.463	64,900,766.872	
النفقات		924,868,000.000	325,055,032.335	1,249,923,032.335	908,067,514.957	341,855,517.378	(**)
فائض المقابيض على النفقات	234,236,395.962				276,954,750.506 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2015

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

176

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابيض و الدفوعات لسنة 2014

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2013	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2014
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
390,301,469.514	115,200,000.000	120,613,462.223	626,114,931.737	206,246,715.628	419,868,216.109 (*)

ينقل الى سنة 2015 (*)

رد وزارة الماليّة

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

وحدة التنظيم والتنسيق والاتصال
Unité de l'organisation, de la coordination et de la communication

الادارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

1143

تونس في 30 ديسمبر 2016

من وزيرة المالية

الى السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

الموضوع: التقرير الأولي لدائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصرّف 2014.

المرجع: مكتوبكم عدد ص/556/01/2016 بتاريخ 13 ديسمبر 2016.

المصاحيب: جدول

****

تحيّة طيّبة و بعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه و المتعلق بالتقرير الأوّلي لدائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2014، أتشرّف بإعلامكم أنّ التقرير المذكور يثير من جانبنا الإيضاحات المضمّنة بالجدول المصاحب و نقترح على جنابكم أخذها بعين الإعتبار عند صياغة التقرير النهائيّ.

و السّـــــلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها
رئيس الديوان
محمد شويخة

COUR DES COMPTES
مكتب الضبط المركزي
30 ديسمبر 2016
عدد 3813

العنوان: 36 نهج مرسيليا 1002 تونس
الهاتف: 71257316/71259625/71259838
العنوان الإلكتروني: DgcprTunis@finances.tn

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

إيضاحات وزارة المالية حول تقرير دائرة المحاسبات
المتعلقبغلق ميزانية الدولة لتصرف 2014

ملاحظات دائرة المحاسبات			توضيحات وزارة المالية
الصفحة	رقم الفقرة	الملاحظات	
7	ا -1(فقرة 1)	تقديم حساب تصرف أمين المال العام بتاريخ 17مارس 2016 أي بتأخير تجاوز 7 أشهر و نصف من الأجل القانوني و هو موفى شهر جويلية من السنة الموالية لسنة التصرف.	يحوصل حساب تصرف أمين المال العام جميع المعطيات المالية المنجزة من قبل محاسبي الدولة خلال فترة التصرف العادية وخلال الفترة التكميلية. مع العلم ان هذه الفترة تمتد بالنسبة لبعض العمليات لعدة اشهر. ولتقليص آجال إعداد حساب التصرف المذكور يقع سنويا: • تحسيس محاسبي الدولة غير المعنيين بالفترة التكميلية بالانتهاء من ترسيم التحويلات (Déclassements) وآخر التحيينات المحاسبية في آجال تسمح بختم عمليات التجميع دون تأخير. • التأكيد مع مصالح الميزانية على ضرورة احترام الآجال القانونية للفترة التكميلية. وتواصل وزارة المالية اتخاذ جميع التدابير لتقليص مدة الفترة التكميلية لغلق الحسابات السنوية.
7	ا -1 (فقرة 1)	تقديم الحساب العام والوثائق المصاحبة له ومشروع قانون غلق الميزانية بتاريخ 13أفريل2016 أي بتأخير تجاوز 3 أشهر من الأجل القانوني وهو موفى السنة الموالية لسنة التصرف.	يرتبط إعداد الحساب العام للدولة بتوفر حساب تصرف أمين المال العام وكذلك مختلف الوثائق المثبتة لتنفيذ ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية الملحقة بها ترتيبيا.وبالتالي ينعكس التأخير في إعداد حساب التصرف لأمين المال العام على آجال إعداد الحساب العام للدولة.

7	1-I(فقرة 2)	تمّ تقديم النسخة الأخيرة من الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة إلى الدّائرة بتاريخ 17 نوفمبر 2016 بعد إدخال بعض التنقيحات عليهما بطلب من الدّائرة.	تم تقديم النسخة الأولى من الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة إلى الدّائرة بتاريخ**13 أفريل 2016**. وتمت موافاتنا بمقترحات التنقيح بتاريخ **12 أكتوبر 2016** أي بعد 6 أشهر من إرساله إلى الدائرة ليقع إعادة إرسال نسخة أخرى منقحة بتاريخ **27 أكتوبر 2016** أي بعد أسبوعين. هذا،ولتفادي الأخطاء المادية الواردة في هذه الوثائق، تسعى الإدارة لإرساء تطبيقة إعلامية تمكن من تجميع المعطيات المضمنة بالتطبيقات الجاري بها العمل حاليا بصورة آلية لإعداد حسابات التصرف والحساب العام للسنة المالية.
7	1-I (فقرة3)	عدم تقديم الحسابات الخاصة المنصوص عليها بالفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية و التي يجب على المصالح الآمرة بالصرف أن تعدها بالنسبة لمصاريفها مفصلة حسب عناوين الميزانية و أبوابها و أقسامها و فصولها و التي يتعين إرفاقها بالحساب العام للسنة المالية.	طبقا للفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية يرفق الحساب العام لسنة المالية بالحسابات الخاصة لأمري الصرف و تتعلق هذه الحسابات الخاصة بوضعية تنفيذ المصاريف مفصلة حسب عناوين الميزانية و أبوابها و أقسامها و فصولها و التي نجد تفصيلها في منظومة "أدب". و طالما انه يمكن لدائرة المحاسبات النفاذ لهذه المنظومة فانه تم بصورة ضمنية تألية هذه الحسابات. غير انه استجابة لطلب الدائرة سيتم العمل على دراسة هذا الموضوع لاتخذ ما يتعين.

8	2- I	التأخير في إصدار النصوص الترتيبية الخاصة بميزانية الدولة لسنة 2014: - أمر حكومي عدد 348 لسنة 2016 المؤرخ في 8 مارس 2016 يتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2014، - قرار وزير المالية مؤرخ في 15 فيفري 2016 يتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة سنة 2014.	تقدم طلبات السحب الخاصة بالقروض الخارجية الموظفة مباشرة إلى المموّل الأجنبي أو إلى البنك المركزي التونسي بالنسبة إلى سحوبات على الحساب الخاص المفتوح للغرض. وتتأخر الوزارات المعنية في تسوية هذه النفقات على منظومة "أدب" باعتبار أن السحوبات الفعلية تنجز على منظومة "سياد" وهو ما يفسر التأخير المسجل في إصدار الأمر المتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2014، وتلافيا لهذا التأخير تم إعداد كراس شروط لمراجعة منظومة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة بهدف إرساء إجراءات جديدة وحل الإشكال بصفة جذرية.
9	4- I	الإسراع بإصدار القانون الأساسي الجديد للميزانية.	تمت إحالة مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية بتاريخ 20 نوفمبر 2015 إلى مجلس نواب الشعب لمناقشته والمصادقة عليه.
10	5- I	إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم وتسيير صندوق الحقيقة والكرامة المحدث بمقتضى الفصل 93 من قانون المالية لسنة 2014.	تم بتاريخ 23 نوفمبر 2015 إحالة مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم وتسيير صندوق الحقيقة والكرامة إلى رئاسة الحكومة قصد مزيد دراسته وتشريك الأطراف المعنية فيه مع العلم أنه لم يتم إلى حد هذا التاريخ الاتفاق حول الصيغة النهائية للأمر المذكور.

10	5- I	إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم وتسيير الصندوق الوطني لمقاومة الإرهاب المحدث بمقتضى الفصل 55 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014.	نص الفصل 55 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 على أن النصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم وتسيير الصندوق الوطني لمقاومة الإرهاب **هي من اختصاص رئاسة الحكومة.**
10	5- I	ترشيد إحداث الصناديق الخاصة في الخزينة.	تم تكوين فريق عمل بوزارة المالية كلف بالنظر في كيفية ترشيد تدخلات الصناديق الخاصة والتقليص من عددها. هذا وتضمن مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية جملة من الإجراءات الرامية إلى ترشيد تدخلات صناديق الخزينة وربطها بطبيعة مواردها إضافة إلى ضرورة إلغائها وجوبا في صورة عدم تسجيل نفقات لثلاث سنوات متتالية.
11	6- I(فقرة 4)	تدعو الدّائرة إلى إصلاح خطأ بالجدول "أ" المرفق بكل من قانوني الماليّة الأصلي والتكميلي لسنة 2014 وذلك بكتابة "فائض مداخيل الصناديق الخاصّة على النفقات" عوضا عن "فوائض مداخيل صناديق الخزينة على النفقات" والحرص في المستقبل على إدراج فصل بقانون الماليّة في خصوص تحويل فوائض صناديق الخزينة إلى ميزانيّة الدّولة.	سيتم إصلاح هذا الخطأ بداية من مشروع قانون المالية لسنة 2018.

13	I-9(فقرة 1)	على غرار التصرفات السابقة تم في سنة 2014 تحصيل موارد الميزانية أساسا من خلال عمليات الاستخلاص الفوري حيث بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثقلة محدودة ولم تتجاوز 414 م.د وذلك بالرغم من بلوغ الديون الباقية للاستخلاص في موفى سنة 2014 ما قيمته 7.637,221 م.د.	يتم تحصيل موارد الميزانية أساسا من الموارد الجبائية التي تتم تعبئتها عبر إيداع التصاريح بصفة تلقائية من قبل المطالبين بالأداء مع الاستخلاص بصفة فورية، وكذلك عبر آلية خصم الأداء من المورد. في حين أنه يتم استخلاص الديون المثقلة في الحالات التي استوجبت تدخل مصالح المراقبة الجبائية عند معاينة تخلف المطالبين بالأداء عن القيام بواجبهم الجبائي بالنسبة للديون الجبائية. تتضمن المبالغ المتبقية للاستخلاص جزءا كبيرا من الديون المتعثرة، منها خاصة: ديون بذمة الأشخاص المصادرة أملاكهم، ديون بذمة شركات تشكو صعوبات اقتصادية، ديون بذمة دواوين وشركات وطنية، ديون بذمة مدينين غير موجودين. وقد أولت الإدارة تنظيم مهمة استخلاص الديون المثقلة الأولية المطلقة منذ 2006 واعتمدت منهجية التصرف حسب الأهداف والمتابعة حسب مؤشرات قيس محددة. كما سعت لتكوين خلايا ولجان تعنى بهذه المهمة لما لها من انعكاس على مردودية استخلاص الديون المثقلة بصفة مباشرة وتحسين مردودية الاستخلاص الفوري بصفة غير مباشرة. وتجدر الإشارة إلى أن الديون الباقية للاستخلاص تبلغ في موفى سنة 2014 قيمته**7.225,138 م.د** كما ورد في الحساب العام للسنة المالية 2014 و ليس**7.637,221 م.د** كما ورد في تقرير الدائرة.
13	I-9(فقرة 2)	اقتصار المعطيات المتعلقة بوضعية الديون المثقلة التي تضمنها الحساب العام للسنة المالية على الديون المثقلة بقباضات المالية ولم تشمل الديون المثقلة بقباضات الديوانة.	سيتم مستقبلا العمل على تلافي موافاة الدائرة بوضعية الديون المثقلة بقباضات الديوانة.

14	I-10 (فقرة 1)	تمّ بموجب الفصل 28 من قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 إحداث مساهمة ظرفية استثنائية بعنوان سنة 2014 لفائدة ميزانية الدّولة.وتستوجب هذه المساهمة على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات وعلى الأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية التونسيّة. وضبطت التقديرات بعنوانها بمبلغ **320م.د** ولم تتجاوز المساهمات المحصّلة **188,364 م.د** أي بتحصيل بنسبة **58,86 %.**	يمتد مفعول الفصل 28 من قانون المالية التكميلي إلى تصرف 2015. وقد تم استخلاص مبلغ **113.2 م.د** خلال تصرف 2015. وبذلك يصبح المردود الجملي للمساهمة الاستثنائية **301.5 م.د.**
15	I-13 (فقرة 1)	تبيّن من خلال القوائم الماليّة للبنك المركزي التونسي أنّ حساب مداخيل تخصيص شركة "اتصالات تونس" قد سجّل عمليـــات ماليّة خلال الفترة 2013-2015 حيث انخفض رصيد هذا الحساب من 872,041 م.د في سنة 2013 إلى **371,953 م.د** في موفى سنة 2014 أي بفارق بمبلغ 500,088 م.د. وتبيّن من خلال كشف الحساب المذكور قيام وزارة المالية خلال سنتي 2014 و2015 بعمليات سحب وتنزيل لفائدة الحساب الجاري للخزينة، الذي يديره أمين المال العامّ، ليستقر رصيد حساب مداخيل تخصيص شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 31 ديسمبر 2015 في حدود **402,368 م.د.** وتندرج هذه العمليات في إطار عمليات الخزينة باعتبار وأنه لم يتم إدراج مبلغ 500,088	يعود الاختلاف في الرصيد المذكور ضمن تقرير الدائرة إلى سعر الصرف المعتمد عند إعداد كشف الحساب وهو سعر الدولار في تاريخ 31 ديسمبر 2014 (371.9 م.د) وفي تاريخ 31 ديسمبر 2015 (402.3 م.د) وهذا السعر يختلف عن السعر المعتمد عند سحب و إرجاع المبالغ المذكورة بحساب الانتظار.

		م.د ببنود موارد الميزانيّة وإنّما تمّ تنزيله بالحساب الجاري للخزينة. وتجدر الإشارة إلى أنّ مداخيل التخصيص المدرجة بحساب أمين المال العامّ لسنة 2014 وبالحساب العامّ للسنة الماليّة قد اقتصرت على مبلغ 4,251 م.د.	
15	15- I (فقرة 1)	التقيد بأحكام الفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على انه لا يمكن تجاوز الاعتمادات المرصودة بميزانية الدولة وذلك بالنسبة إلى نفقات بعض الصناديق الخاصة في الخزينة.	طبقا لحكام الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية تكتسي مقابيض ومصاريف صناديق الخزينة الصبغة التقديرية ويمكن الترفيع في نفقاتها خلال السنة بمقتضى قرار من وزير المالية في حدود الزيادة المسجلة في المقابيض.

17	I-16 (فقرة 3)	تبيّن في هذا الخصوص تواصل عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وكذلك الجداول المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة إيضاحات في خصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والانجازات بالنسبة لمختلف بنود الميزانيّة لإضفاء مزيدا من الشفافيّة على تنفيذ الميزانيّة ولاطلاع السلطة التشريعية على الأسباب التي حالت دون تحقيق تلك التقديرات. ولئن تعهّدت الإدارة العامة للموارد والتوازنات بالعمل على شرح أسباب الفوارق بين التقديرات والانجازات قدر الإمكان بالنسبة إلى مختلف بنود الميزانيّة وذلك ابتداء من تصرف 2014 فإنّه لم يتم تجسيم هذا التعهّد.	سيتم تجسيم تعهدات الإدارة العامة للموارد والتوازنات مستقبلا بالتنسيق مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص عند إعداد الحساب العامّ للسنة الماليّة وكذلك الجداول المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة القادمة وذلك قبل إرساله إلى دائرة المحاسبات.
17	I-16 (فقرة 4)	تواصل عدم تضمين أو إرفاق الحساب العامّ للسنة الماليّة معطيات في خصوص وضعية القروض المعاد إسنادها لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة (حجمها، الأقساط غير المستخلصة...) ممّا يحول دون تحديد نسب استخلاصها.	سيتم مستقبلا العمل على تلافي هذه النقيصة.

32	ث-2	تجدد الدّائرة التأكيد على ضرورة العمل على تفادي الإفراط في استعمال متوقرات الخزينة، دون ترخيص مسبق بقوانين الماليّة، كمورد قارّ لتمويل قسط من نفقات الميزانيّة والعمل على إيجاد التمويلات الضرورية لتسوية هذه التسبقات.	يتم تحميل الحساب القار لتسبقات الخزينة كما تم ضبطه على أساس الطريقة المعتمدة المنصوص عليها بالفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية حيث يتحمل الحساب القار الفارق بين الموارد (بما في ذلك الاقتراض) والنفقات (بما في ذلك تسديد خدمة الدين العمومي) المسجل على مستوى العنوانين الأول والثاني وذلك دون اعتبار نتائج صناديق الخزينة. لذا فإن النتائج المسجلة على مستوى أرصدة الحساب المذكور لا تعكس النتائج الحقيقية المتعلقة بالتوازنات المالية.
44	ب	**الموارد المستخلصة بعنوان فائض مداخيل صناديق الخزينة على نفقاتها:** يعتبر التضمين المحاسبي لهذه الموارد مخالفا لطبيعتها باعتبارها لا تمثل موردا متأتي من الأداءات والمعاليم الإعتيادية للدّولة وباعتبار أنّ الموارد المتأتية من تحويلات صناديق الخزينة هي موارد ذات صبغة ظرفية واستثنائية لا تكتسي الطابع الاعتيادي، وكان بالإمكان إدراج هذه الموارد ضمن صنف المداخيل غير الاعتيادية الأخرى من العنوان الثاني للميزانيّة.	تعتبر المداخيل المتعلقة بتحويلات صناديق الخزينة إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة موارد اعتيادية للاعتبارات التالية: 1-هي مداخيل جبائية موظفة تكتسي الطابع الاعتيادي. 2 -أنها تحويلات ناتجة عن فوائض عادية، لا تكتسي الصبغة الظرفية ولا الاستثنائية. 3-انطلاقا من مبدأ شمولية الميزانية، يقتضي هذا الإجراء عدم الفصل بين مختلف مكونات الميزانية من موارد ونفقات. 4 – تمثل الجداول الملحقة جزءا لا يتجزأ من النص وبالتالي لم يتم إدراج فصل للغرض في قانون المالية من 2014 إلى 2017.
45	ب	إنّ المبالغ المدرجة بميزانية الدّولة بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تمّ إرجاعها بعنوان فائض الأداءات والمعاليم وكذلك مبالغ الامتيازات الجبائية الممنوحة علما بأنّ قباض المالية قاموا في سنة 2014 بإرجاع مبلغ **307,200 م.د** بعنوان الأداء على القيمة المضافة.	سيتم التفكير لاحقا في إدراج بند ضمن نفقات ميزانية الدولة يتعلق بهذه المسألة.وذلك في إطار مزيد دعم الشفافية على تنفيذ الميزانية.

60	ب	**موارد الحسابات الخاصة بالخزينة:** تجدد الدائرة تأكيدها على الحاجة إلى إعادة النظر في الأحكام القانونية المنظمة لتدخلات بعض الحسابات بما يمكن من تحقيق التلاؤم بين مواردها ونفقاتهاوتجنب تراكم الفوائض المنقولة سنويا.	تم خلال 2014 خصم مبلغ **831** م د من أرصدة الحسابات الخاصة في الخزينة وتحويلها إلى موارد العنوان الأول من الميزانية وذلك في انتظار إتمام الإصلاح الجبائي الذي يتضمن محورا بخصوص ترشيد الصناديق الخاصة في الخزينة.
60	ثانيا	يلاحظ أن قوانين المالية لا تتضمن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وبالتالي تقتصر رقابة السلطة التشريعية على تدخلات هذه الحسابات عند المصادقة على قانون غلق الميزانية فحسب حيث يتم في إطاره إدراج تقديرات مواردها وانجازاتها الفعلية وبالتالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التسوية.	الإشكال سيتم تجاوزه عند تطبيق فصول القانون الأساسي للميزانية الجديد بعد المصادقة عليه.